

السيد النابلسي : ارجو ان يوضع في صلب الاتفاقية رقم القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل ورقم وتاريخ الجريدة الرسمية الذي صدر به حتى يكتمل وضع هذا الامتياز .

الرئيس : مستقوم سكرتارية المجلس بتثبيت هذه الارقام والتواريخ عند طبع القانون .

والآن وبعد ان فرغ المقرر من تلاوة نص مشروع قانون تصديق التتقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية مادة مادة ، اضع نص القانون واتفاقية الامتياز بالشكل الذي سيرسلا به للحكومة في الرأي فهل توافقون عليهما ؟

الجميع : موافقون .

#### ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : انتهى بحثنا لهذا اليوم وموعد جلستنا القادمة ساحدده فيما بعد وساعلم - الاعضاء الكرام بذلك .

وارفضت الجلسة .

سكرتير عام مجلس الامة

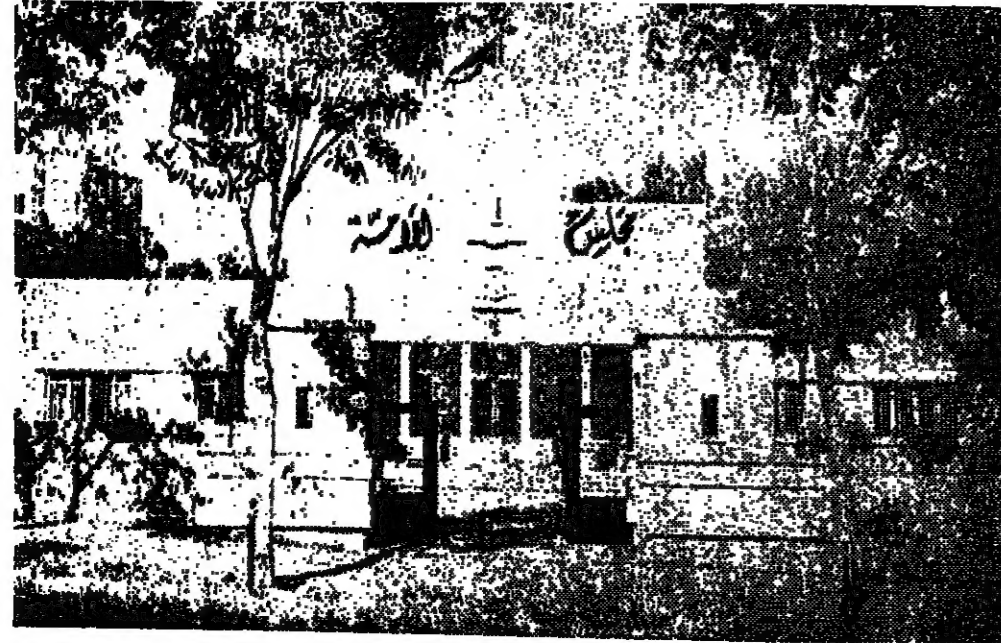
رئيس مجلس الاعيان

هاني خير

سعيد المفتي

#### تعريف

- ١ - اعد وروپ هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام الاستاذ : هاني خير .
- ٢ - قام بتتفيذ هذا المحضر هيئة مؤلفة من السادة : خليل عصفور وعبدان يعون ولاظم مرزوق
- ٣ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة السيد : وليد النجداوي



### مجلس النواب

مذكرات ومناقشات مجلس الاعيان الاردني التاسع

العدد ١٦ - الثلاثاء : ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٨٣ هـ . الموافق ٥ ايار سنة ١٩٦٤ م . - المجلد ٨

### مجلس الاعيان

الجلسة الخامسة يوم الثلاثاء في ٥ ايار ١٩٦٤

### جدول الأعمال

صفحة

٤٢٨

٤٢٨

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة « ووفق عليه »
- ٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية باضافة مشروع قانون التربية والتعليم الى اعمال الدورة الاستثنائية الاولى .

هكذا من الدخول

## محتوى

- ٣ - تلاوة الاعتبارات الواردة :  
أ - معطرة معالي السيد محمد علي العجلوني ( موافقة ) ٤٢٩
- ٤ - تلاوة كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ٤٢٩٠ ومرفقاته حول مشروع قانون التربية والتعليم المعاد من قبل جلالة الملك المعظم .  
( اخذ المجلس علماً ٤٢٩ )
- ٥ - بحث واقرار التعديلات المراد ادخالها على مشروع قانون التربية والتعليم .  
ووفق على التعديلات ٤٣١  
وعلى القانون وارسل للحكومة
- ٦ - مقررات اللجنة المالية :  
أ - قرار رقم ( ١ ) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ٦٤ .  
( ووفق عليه كلاً ٤٥٦ )  
ورد من مجلس النواب وارسل للحكومة
- ب - قرار رقم ( ٢ ) بشأن مشروع القانون المعدل للقانون الملحق لقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٦٣ - ٦٤ .  
( ووفق على رفضه ٤٥٧ )  
بسبب ان ما ورد فيه ادخل في ملحق آخر للموازنة وارسل للحكومة مرفوضاً

## محتوى

- ٧ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم ( ٢ ) بشأن  
أ - اتفاقية بانشاء المؤسسة المالية العربية للائتماء الاقتصادي . ٤٥٨  
ب - اتفاقية بانشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية . ٤٩٢  
ج - اتفاقية بانشاء الشركة العربية للملاحة البحرية . ٥٠١  
د - اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية . ٥١٤  
٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ( لم يبين ) ٥٢٢

( ووفق عليها كلاً وارسلت للحكومة )



هكذا من الاصل



## مجلس الاعيان

○○○○

### مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علنا وبنيابا قانوني في الساعة الواحدة والربع ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٦٤/٥/٥ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام الامة الأستاذ هاني خير .

وتغيب معذراً :- السادة محمد علي العجلوني ، انطون عطا الله .

وتغيب بدون معذره :- السادة رياض الفلح انور نسيه .

وحضر من الحكومة سيادة الشريف حسين بن ناصر رئيس الوزراء ، وأصحاب المعالي السادة :- صالح الهاجري وزير الداخلية ، عبد القادر الصالح وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع ، وعبد الحميد مرتضى وزير المواصلات ، بشير الصباغ وزير التربية والتعليم ، حسن الكايد وزير العدلية ، أمين يونس الحسيني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتعمير . عبد اللطيف العنتاوي وزير الاشغال العامة ، صالح بركات وزير الصحة ، كامل محي الدين وزير الزراعة ، نظام الشراي وزير المالية والاقتصاد الوطني .

### افتتاح الجلسة

الرئيس :- التصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة . باسم الله الرحمن الرحيم . نبحت الان في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم .

### ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : تصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير من تلاوته .

### ٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية بأضافة مشروع قانون التربية والتعليم الى اعمال الدورة الاستثنائية الاولى

الرئيس : أرجو من السكرتير تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة مشروع قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ الى اجاث واعمال الدورة الاستثنائية الاولى الحالية .

( وهنا وقف جميع من في القاعة )

السكرتير العام : نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور نصدر ارادتنا بما هوأت :-

يضاف قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ الى الامور المبيته في ارادتنا الملكية الصارده بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٦ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها .

١٩٦٤/٤/٩

نائب جلالة الملك المعظم

محمد بن طهول

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

وزير الداخلية

صالح الهاجري

### ٣ - تلاوة الاعتذارات الواردة

الرئيس : أرجو من السكرتير تلاوة الاعتذارات الواردة .

( أ )

السكرتير العام : يورد الى المجلس اعتذار واحدا فقط من معالي السيد محمد علي العجلوني هذا نصه

دولة رئيس مجلس الاعيان - عمان  
مازال معذرتي الصحية قائمة ، تحياتي لزملائي الكرام .

العين

محمد علي العجلوني

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي؟  
الجميع : موافقون .

### ٤ - تلاوة كتاب سيادة رئيس الوزراء ومرفقاته حول مشروع قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ المعاد من قبل جلالة الملك المعظم

الرئيس : أرجو من السكرتير تلاوة الكتب الواردة حول مشروع قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ والمعاد من قبل جلالة الملك المعظم الى المجلس عملاً بأحكام المادة (٩٣) من الدستور .

السكرتير العام : أبداً اولاً بتلاوة كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٤٢٩٠) .

الرقم - ٤٢٩٠/١٠/٢

التاريخ - ١٩٦٤/٤/٣٠

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

رفعت الى حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ الذي اقره

مجلس الاعيان والنواب وذلك عملاً بالمادة (٩٣) من الدستور فردته جلالتهم دون تصديق مع الملاحظه الملكية المتضمنة الى رغبة السامية في اعادة النظر في بعض موادها .

ابعث اليكم طياً بصورة عن كل من الملاحظة السامية والقرار الذي اتخذته مجلس الوزراء بموجبها والارادة الملكية الصادرة باضافة القانون المبحوث عنه الى الامور التي بنظر فيها مجلسكم الموقر في دورته الاستثنائية الحالية ، وارجو انخذ الاجراءات الدستورية اللازمة لاعادة النظر في القانون المذكور .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

السكرتير العام : وهذا نص كتاب دولة رئيس

الديوان الملكي الهاشمي

الرقم - ١٠/١٧/٧١٠

التاريخ - ١٩٦٤/٤/٦

سيادة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب سيادتكم رقم م ٢١١٠/١٠/٢

تاريخ ١٩٦٤/٣/٧ .

استناداً للمادة (٩٣) من الدستور أرجو ان اعيد سيادتكم نسخة من قانون التربية والتعليم ، وقد رده حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم دون تصديق كما ارفق طياً نسخة موشحة بالتوقيع الملكي السامي تتضمن الملاحظات التي تلطف جلالتهم بتدوينها حول ما يراه حفظه الله من اسباب ترجب اعادة النظر في بعض مواد ذلك القانون حل ضوء المصلحة العامة راجياً اتخاذ الخطوات الدستورية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس الديوان الملكي الهاشمي

هكذا من الأصل

السكرتير العام : وهذه ملاحظات جلالة الملك المعظم حول بعض مواد مشروع قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤  
رئاسة الديوان الملكي الهاشمي

الحسين بن طهول

بعد ان اطلعنا على قانون التربية والتعليم ونظرنا في مواده واحكامه ، لما كان لهذا القانون مكانته الرفيعة واهميته البالغة في اعداد النشئ متهيئة الاجيال الصاعدة لتحمل المسئوليات الجسام في الغد المرتقب وحيث اننا جميعا ندأب ونعمل في سبيل وحدة أسرة اردنية واحدة دستورنا الدين الله والوطن للجميع ، فقد رأينا ان ندون ملحوظاتنا على بعض مواد هذا القانون آمليين ان يعاد النظر فيها حرصا على وحدتنا وخدمة لناشئتنا وضمانا لتكافؤ الفرص امام طلاب العلم في مملكتنا مهما تعددت مناهل المعرفة وسبل الحياة .

المادة (٣) نرى ان تتعارض هذه المادة مع المادة السادسة من الدستور الاردني .  
المادة (٥) ان تحذف لفظة (الكامل) من الفقرة الثانية اذ ان في بقاء هذه الكلمة مجالا واسعا للتفسيرات .

المادتان (٢٣ و ٢٤) ان يعاد النظر في هاتين المادتين بحيث يطبق القانون على من تشمله احكامه بعد تنقيده .

المادة (٦١) ان توضح بالشكل التالي : -  
« لا يسمح بعد صدور هذا القانون بتأسيس مدرسة ثانوية اجنبية او معهد او مركز اجنبي الا بقرار من مجلس الوزراء » اذ ليس من المصلحة الا توسيع المدارس الموجودة قبل نفاذ هذا القانون كي تتمكن من خدمة المتسبين اليها .

المادة (٦٤) شطب كلمة « الكامل » الواردة بعد كلمة « للاشراف » .

السكرتير العام : وأتلى على حضراتكم اخيرا نص قرار مجلس الوزراء المتضمن التعديلات المقترح ادخالها على مشروع قانون التربية والتعليم .  
رقم القرار ( ١٦٨٩ )

بناء على توجيهات جلالة الملك المعظم قرر مجلس الوزراء الموافقة على ادخال التعديلات التالية على ( قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ ) الذي اقره مجلس الاعيان والنواب ورده جلالتهم عملا بالمادة ٩٣ من الدستور .

١ - الغاء ما جاء في الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٣ ) والاستعاضة عنه بما يلي : -

« الايمان بالله والمثل العليا للامة العربية »

٢ - حذف كلمة ( الكامل ) الواردة في الفقرة ( ٢ ) من المادة ( ٥ )

٣ - حذف كلمة ( المعلمين ) الواردة في آخر المادة ( ٢٣ ) والاستعاضة عنها بعبارة : -  
« من يرغب في ذلك منهم »

٤ - حذف عبارة ( لكي يتيح لمعلم المعهد ) الواردة في المادة ( ٢٤ ) والاستعاضة عنها بعبارة ( لكي يتيح لمن يرغب في ذلك منهم ) .

٥ - الغاء ما جاء في المادة ( ٦١ ) والاستعاضة عنه بما يلي : -

( لا يسمح بعد صدور هذا القانون بتأسيس اية مدرسة ثانوية اجنبية او معهد او مركز اجنبي الا بقرار من مجلس الوزراء ) .

٦ - حذف عبارة ( للاشراف الكامل للوزارة ) الواردة في المادة ٦٤ والاستعاضة عنها بعبارة ( خاضعة لاشراف الوزارة ) .

١٩٦٤/٤/٨

٥ - بحث واقرار التعديلات المراد ادخالها على مشروع قانون التربية والتعليم

الرئيس : هذا القانون اعيد من قبل جلالة الملك المعظم الى المجلس مع بعض الملاحظات التي تتضمن ادخال بعض التعديلات على بعض مواده وقد وزعت عليكم واطلعتم عليها ، فهل يوافق المجلس عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المدادحة : هذا القانون غير وارد للبحث على جدول الاعمال واقترح تأجيل النظر به الى جلسة اخرى .

الرئيس : ما الفائدة من التأخير يا فلاح باشا .

الاستاذ الشيخ الملاح : هذه التعديلات المقترح ادخالها على مشروع قانون التربية والتعليم تنفق وملحوظات جلالة الملك المعظم ، وقد وافق عليها قبلنا مجلس النواب ، ولا ارى لزوما لتأخير النظر فيها ، وعلى الحكومة ان تقدم وتقول هذا المشروع مستعجل ليتمكن المجلس من النظر فيه على هذا الاساس .

وزير التربية والتعليم : دولة الرئيس

باسم الحكومة اطلب استعجال النظر بهذا القانون حيث لا يخفى على حضرات الاعيان الكرام ان هذا القانون ترتب عليه الغاء قانون المناهج والكتب المدرسية الذي رفضه مجلسكم الكريم وهو قانون مؤقت ومعمول به فاصبح بوضع غير قانوني ولكي تتمكن من تنظيم امورنا ، ارجو ان يوافق المجلس الموقر على دراسته واقراره بالسرعة الممكنة .

السيد المدادحة : ارجو ان اوجه نظر المجلس الكريم بانهم لم يأتينا حتى الآن من مجلس النواب اي اشعار بالموافقة على هذه التعديلات والملاحظات ،

وايقضا لم يرد بجته على جدول الاعمال ، فكل ما هناك ان تلا السكرتير الارادة الملكية والكتب ، وعلى كل حال هذا امر عائد للمجلس فاذا كان المجلس يريا ان ينظر في هذا القانون فهو حر بما يقرره ولكن كل ما اود ان اقول ان هذا القانون لم يرد على جدول اعمال اليوم ولم يأت من مجلس النواب اي اشعار بالموافقة عليه .

الرئيس : لقد اجتمع مجلس النواب صباح هذا اليوم ، ونظر في التعديلات المراد ادخالها على هذا القانون ووافق عليها ، كما ورد الى رئاسة المجلس كتاب من معالي رئيس مجلس النواب يشعرنا بذلك وهناك ايضا صفة استعجال تقدمت بها الحكومة الآن .

وبما ان هذه الملاحظات والتعديلات بسيطة ارى الموافقة عليها ، وارجو من السكرتير ان يتلو على حضرات الاعيان نص كتاب معالي رئيس مجلس النواب .

السكرتير العام :

الرقم - ٤٦٨/٣٢/٢

التاريخ - ١٩٦٤/٥/٤ .

دولة رئيس مجلس الاعيان الأفخم

بالاشارة الى كتاب سيادة رئيس الوزراء الأفخم رقم ٤٢٩٠/١٠/٢ المؤرخ في ١٩٦٤/٤/٣٠ .

نظر مجلس النواب في الملاحظات التي تعلق بجلالة الملك المعظم بتدوينها حول بعض مواد مشروع قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ المعاد من قبل جلالتهم الى المجلس استنادا لأحكام الفقرة ( ٣ ) من المادة ( ٩٣ ) من الدستور ، وبعد دراسة هذه الملاحظات ومناقشتها قرر مجلس النواب في جلسته الخامسة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٤/٥/٥ عملا بأحكام الفقرة ( ٤ ) من المادة

هكذا منه لأصل



(٩٣) من الدستور ، الموافقة على جميع التعديلات التالية التي ادخلها مجلس الوزراء على مشروع قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ ، والتي تضمنتها ملاحظات جلالة الملك المعظم وهي : -

١ - الغاء ما جاء في الفقرة (١) من المادة (٣) والاستعاضه عنه بما يلي . -

« الأيمان بالله والمثل العليا للأمة العربية »

٢ - حذف كلمة (الكامل) الواردة في الفقرة (٢) من المادة (٥) .

٣ - حذف كلمة (المعلمين) الواردة في آخر المادة (٢٣) والاستعاضه عنها بعبارة . -

« من يرغب في ذلك منهم »

٤ - حذف عبارة ( لكي يتيح لمعلم المعهد) الواردة في المادة (٢٤) والاستعاضه عنها بعبارة ( لكي يتيح لمن يرغب في ذلك منهم ) .

٥ - الغاء ما جاء في المادة (٦١) والاستعاضه عنه بما يلي . -

( لا يسمح بعد صدور هذا القانون بتأسيس أية مدرسة ثانوية اجنبية او معهد او مركز اجنبي الا بقرار من مجلس الوزراء ) .

٦ - حذف عبارة ( للاشراف الكامل للوزارة) الواردة في المادة (٦٤) والاستعاضه عنها

بعبارة ( خاضعة لأشراف الوزارة ) .

ابعث لدولتكم تنيا بنسختين من مشروع القانون المذكور بالصيغة النهائية التي وافق عليها مجلس النواب راجيا التكرم بأجراء المقتضى الدستوري واعلامي بالنتيجة .

واقبلوا دولتكم فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

عاكف الفايز

السيد المدادحه : ما دام المجلس يرى ان ينظر في هذا القانون وهو صاحب الحق في تقرير ذلك ، فأنا لا أعارض فيما يقرره .

الرئيس : هل يوافق المجلس على التعديلات المراد ادخالها على بعض مواد مشروع قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ ، كما وردت من مجلس النواب ؟  
الجميع : موافقون .

الرئيس : اذن عملاً بأحكام الفقرة (٤) من المادة (٩٣) من الدستور اضح مشروع قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤ بالصيغة النهائية بعد ان اقر المجلس التعديلات الجديدة التي ادخلت عليه بالتصويت ، فهل يوافق المجلس عليه .

( فوافق المجلس عليه بصيغته النهائية وهذا نصه بالشكل الذي سيرفع فيه الى الحكومة ) .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

## قانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

### الفصل الاول

#### تفسير المصطلحات

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

تعني كلمة ( المملكة ) المملكة الاردنية الهاشمية .

تعني كلمة ( الوزارة ) وزارة التربية والتعليم .

تعني كلمة ( الوزير ) وزير التربية والتعليم .

تشمل عبارة ( مؤسسة تعليمية ) كل مدرسة او معهد او مركز .

تعني كلمة ( مدرسة ) كل مؤسسة اشتملت على مرحلة او أكثر من مراحل التعليم العام بانواعه المختلفة ، ويتعلم فيها أكثر من عشرة اشخاص تعليماً منظماً ويقوم بالتعليم فيها معلم او أكثر .

تعني كلمة ( معهد ) كل مؤسسة اشتملت على تعليم اى نوع من انواع المواد التعليمية والمهارات بعد المرحلة الثانوية بحيث تقل مدة الدراسة فيها عن اربع سنوات .

هكذا من الأصل

تعني كلمة (مركز) كل مؤسسة اشتملت على اى نوع من انواع المعرفة والمهارات لا يدخل في المصطلحات السابقة ، ولا يتقيد للمركز بسن او مدة معينة .

تعني كلمة (طالب) كل من يتعلم في اية مؤسسة تعليمية .

تعني كلمة (معلم) كل من يتولى التعليم في اية مؤسسة تعليمية باجازة تمنحه اياها وزارة التربية والتعليم .

تعني عبارة (مؤسسة حكومية) اية مؤسسة تعليمية تديرها وزارة التربية والتعليم او اية وزارة او سلطة حكومية .

تعني عبارة (مؤسسة تعليمية خاصة) اية مؤسسة تعليمية اهلية او اجنبية .

تعني عبارة (مؤسسة تعليمية اهلية) اية مؤسسة تعليمية غير حكومية مرخصة يؤسسها ويرأسها ويديرها ويتقن عليها فرد او افراد اردنيون او جمعيات او هيئات اردنية معترف بها .

تعني عبارة (مؤسسة تعليمية اجنبية) اية مؤسسة تعليمية مرخصة يؤسسها ويرأسها ويديرها او يتقن عليها فرد او افراد اجانب او جمعيات او هيئات اجنبية تابعة لدولة اجنبية او تابعة لهيئة او هيئات دولية .

تعني عبارة (الشهادة الاعدادية) الشهادة التي تمنحها الوزارة في نهاية التعليم الازامي .

تعني عبارة (شهادة الدراسة الثانوية العامة) الشهادة التي تمنحها الوزارة في نهاية المرحلة الثانوية :

تعني كلمة (المناهج) المناهج المقررة في المؤسسات التعليمية في المملكة الاردنية الهاشمية .

تعني كلمة (المؤلف) الشخص الذي وضع الكتاب المدرسي المقرر عن طريق التأليف او الجمع او الترجمة .

تعني (عبارة الكتب المدرسية المقررة) كل كتاب يقرر استعماله للتدريس في المؤسسات التعليمية في المملكة ، ويشمل ايضا اصول الكتاب وتجارب طبعه .

وتشمل كلمة (المكافأة) المبلغ الذي يدفع للمؤلف بدل حق التأليف او اية حقوق اخرى في الكتاب المدرسي المقرر .

وتشمل لفظة (المذكر) المؤلف ايضا كما يطلق المفرد على المثنى والجمع والعكس بالعكس .

## الفصل الثاني

### فلسفة التربية واهدائها

المادة ٣ - تنبثق فلسفة التربية في الاردن من الدستور الاردني ، وتتمثل في الاسس التالية :

- ١ - الايمان بالله ورسالة الاسلام وبما فيها من ضمان لحرية العقيدة لغير المسلمين .
  - ٢ - وحدة الامة العربية وحريةا وشخصيتها في الوطن العربي الموحد المتكامل .
  - ٣ - الايمان بالله والمثل العليا للامة العربية .
  - ٤ - عروبة فلسطين وجميع الاجزاء المنقضية من الوطن العربي والعمل على استردادها .
  - ٥ - التفاهم الدولي على اساس العدل والمساواة والحرية .
  - ٦ - احترام كرامة الفرد وحريةه وتقدير المصلحة العامة للمجتمع بحيث لا يطفئ احدهما على الاخر .
  - ٧ - العدل الاجتماعي ، واتاحة الفرص المتساوية للتعليم لجميع ابناء الاردن وبناته ضمن امكانيات الافراد انفسهم .
  - ٨ - مساعدة كل طالب على النمو السوي جسديا وعقليا واجتماعيا وعاطفيا ليصبح مواطناً مسؤولاً عن نفسه وعن مجتمعه .
  - ٩ - اهمية التربية والتعليم لتنمية المجتمع الاردني ضمن اطار الوطن العربي المتكامل في جميع النواحي وذلك :
- (أ) بتحسين البيئة الطبيعية من طريق التصنيع والسيطرة على الموارد الطبيعية .
  - (ب) بالاهتمام بتطوير التقنية (التكنولوجيا) الحديثة والاستفادة منها ، والتنبيه في الوقت نفسه لاثارها وما تجذبه من مشكلات ، والاعداد مقدماً لتجنب هذه المشكلات وإيجاد حلول لها .
  - (ج) بصهر المجموعات السكانية في بوتقة مجتمع اردني عربي منسجم متماسك .
  - (د) بحمل الولاء للملك والوطن .
  - (هـ) بالاعتزاز بالقيم العربية والمثل الروحية وتطوير العادات والتقاليد الاجتماعية غير السليمة لتلائم التغير البشري الحضاري المستمر .
- ١٠ - احترام الحرية والنظام الديمقراطي الذي يتيح للمواطنين ان يسهموا في حكم انفسهم وادارة شئونهم في شتى الميادين على اساس من المعرفة والمصلحة المشتركة .
  - ١١ - المشاركة الايجابية في التطور الحضاري العالمي المتمثل في العلوم والفنون والاداب .

هكذا عند الفصل



## المادة ٤ - الاهداف العامة .

تتفق الاهداف العامة للتربية والتعليم في الاردن من فلسفة التربية وتمثل هذه الاهداف العامة فيما يلي :

- ١ - اعداد المواطن الصالح المؤمن بما يلي :
  - أ - الاسس التي تقوم عليها فلسفة التربية في الاردن .
  - ب - التمسك بجميع حقوق المواطنة ، والعمل على تحمل المسؤوليات المترتبة عليها
  - ج - تحقيق المثل الخلقية عمليا في جميع ميادين السلوك الفردي والجماعي .
  - د - المبادرة بالعمل ومتابعته ، والايجابية في السلوك ، والتعاون المستمر مع الآخرين واتباع الاسلوب الديمقراطي في العلاقات الانسانية .
- ٢ - فهم البيئة بانواعها الطبيعية والاجتماعية والثقافية متدرجا من البيت فالمدرسة فالقرية او المدينة فاللواء فالاردن فالوطن العربي فالمجتمع الانساني ، على ان يصحب هذا الفهم :
  - أ - تفهم تحليلي لجميع مظاهر البيئة ومشكلاتها المختلفة وحاجاتها القائمة والمتنظرة .
  - ب - ان يتم ذلك على نحو ينمي في نفسية الفرد شعورا ايجابيا بواجب الاسهام في تطوير البيئة في حدود استعداده وقدرته .
- ٣ - تنمية المهارات الاساسية التالية :
  - أ - نقل الافكار بسهولة الى الآخرين عن طريق التعبير الشفوي بلغة عربية فصحة .
  - ب - نقل الافكار بسهولة الى الآخرين عن طريق التعبير الكتابي بلغة عربية فصحة .
  - ج - استعمال الارقام بيسر في شؤون الحياة العامة .
  - د - الاصغاء المركز والملاحظة الدقيقة لاقوال الآخرين ولما يجري في البيئة للاستفادة من اراء الآخرين وخبرتهم .
  - هـ - اتباع الاسلوب العلمي في البحث والتفكير والاستنتاج والتمييز بين المعلومات الصحيحة والخطأ .
  - و - اتباع الموضوعية في التقدير بقصد البناء والاصلاح والتقدم المستمر .
  - ز - تكوين عادة القراءة والمطالعة وتنميتها باستمرار بقصد المتعة والاستزادة من المعرفة .
- ٤ - مساعدة الفرد على النمو السوي جسميا وعقليا وعاطفيا ، مع مراعاة الفروق الفردية وتنمية نواحي الابداع عند الموهوبين ، واثابة القرض للمختلفين بانواعهم للنمو ضمن حدود امكانياتهم بحيث يؤدي كل ذلك الى تلبية الحاجات الفردية واشباعها من ناحية ، وتطوير المجتمع بمختلف مظاهره من ناحية اخرى .
- ٥ - رفع المستوى الصحي الفردي والجماعي عن طريق نشر المعلومات الصحية وتنمية العادات الصحية بحيث تمثل سلوكا وعملا .

- ٦ - رفع مستوى الترويج الفردي والجماعي عن طريق تنمية عادات سوية للترويج البريء وتطوير مختلف اوجه الفن الشعبي الاردني والعربي .
- ٧ - رفع المستوى الاقتصادي الفردي والجماعي وزيادة الدخل القومي ، وذلك باتاحة فرص تعليمية متساوية للجميع عن طريق تنوع البرامج التعليمية ، بحيث تتمشى مع مسعى وغبات الافراد وميولهم من ناحية ، وتفي من ناحية اخرى بحاجات البلاد القائمة والمتنظرة في جميع المجالات ضمن مخطط اقتصادي شامل للدولة .

## المادة ٥ - اعمال وزارة التربية والتعليم :

ان تحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم في الاردن ضمن اطار الفلسفة التربوية في الاردن يوجب على الوزارة القيام بالاعمال التالية :

- ١ - انشاء المؤسسات التعليمية الحكومية وادارتها على اختلاف انواعها ومستوياتها .
- ٢ - الاشراف على جميع المؤسسات التعليمية الاهلية والاجنبية ، وتوجيهها لتحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم في الاردن ، ومراقبتها لتنفيذ جميع احكام هذا القانون .
- ٣ - انشاء مراكز لتعليم الكبار ونشر الثقافة العامة في مختلف انحاء البلاد لجميع افراد الامة .
- ٤ - تقوية الصلات العلمية والثقافية والفنية بين المملكة وسائر البلاد العربية لتوحيد الثقافة العربية في جميع انحاء الوطن العربي .
- ٥ - تشجيع نشاط الشباب داخل المؤسسات التعليمية وخارجها ، وتنظيم شئون هذا النشاط في جميع ميادينه مثل التربية البدنية والتدريب العسكري والحركة الكشفية وحياة الخسبات والسياحة في الوطن العربي وخارجها وغيرها .
- ٦ - تشجيع الحركات العلمية والثقافية عن طريق تأسيس المكتبات والمتاحف واستخدام الاذاعة والتلفزيون وشق وسائل الاعلام الاخرى وتنظيم المحاضرات واقامة المهرجانات التذكارية وتشجيع انشاء النوادي والجمعيات وطبع المجلات العلمية والثقافية والفنية ونشر التراث العربي والاسلامي ، وتشجيع البحث العلمي ونشر نتائجه ، ورعاية اصحاب المواهب وتشجيعهم على الانتاج الفكري والفني بمكافآت تتناسب والجهود التي يبذلونها .
- ٧ - تشجيع جميع انواع الفن الشعبي والفنون الجميلة داخل المؤسسات التعليمية وخارجها بما يتفق وقيمتها ومثلها .

هكذا منه الأصل

## الفصل الثالث

## تصنيف المؤسسات التعليمية

المادة ٦ - تصنف المؤسسات التعليمية من حيث تأسيسها وتمويلها وادارتها الى الانواع التالية :

أ - الحكومية .

ب - الخاصة وتشمل :

١ - الاهلية .

٢ - الاجنبية .

المادة ٧ - تصنف المؤسسات التعليمية من حيث اهدافها ومناهجها الى الانواع التالية :

أ - ثقافية عامة ( اكاديمية )

ب - مهنية ( صناعية وزراعية وتجارية وغيرها ) .

ج - فنية ( للموسيقى والرسم والتمثيل وغيرها ) .

د - مسلكية ( لاعداد المعلمين والاداريين وغيرهم ) .

هـ - لتعليم الكبار وعمر الامية .

المادة ٨ - تصنف المؤسسات التعليمية من حيث مراحلها الى الانواع التالية :

أ - الزامية ومدتها تسع سنوات .

ب - ثانوية ومدتها ثلاث سنوات .

ج - معاهد تلي المرحلة الثانوية ومدتها تقل عن اربع سنوات .

ويجوز انشاء رياض للاطفال لمن تقل اعمارهم عن السادسة ، كما يجوز انشاء مراكز لا تنقيد بسن او مدة معينة .

## الفصل الرابع

## المرحلة الالزامية

المادة ٩ - اهداف المرحلة الالزامية :

المرحلة الالزامية : هي قاعدة التعليم والاساس الذي تقوم عليه مراحل التعليم الاخرى ، وتعتبر اهم وسيلة لتدعيم وحدة الأمة ، وترمي الى تحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم الى المستوى الذي يتناسب مع نضج الطلاب في هذه المرحلة التعليمية ، ويتم ذلك بتحقيق الاهداف الخاصة التالية :

١ - ان ينمو جسم الطالب نموا سليما يقوى معه على الاحتفاظ بسلامته .

٢ - ان ينمو عقل الطالب نموا سليما يقوى معه على التصرف في مواقف الحياة المختلفة تصرفا يقوم على الحقائق والتفكير المنظم بعيدا عن الخرافات والتعصب .

٣ - ان ينمو الطالب اجتماعيا الى مستوى يمكنه من العيش في جماعة ، محافظا على حقوقه قائما بواجباته بروح ايجابية تعاونية وشعور بالمسؤولية .

٤ - ان ينمو الطالب عاطفيا الى مستوى يكسبه الثقة بنفسه وبالاخرين .

٥ - ان ينمو الطالب روحيا بحيث يتبع احكام دينه ويتخذ ما فيه من مثل عليا الموجه الاول لسلوكه الخاص والعام .

٦ - ان يتعلم المهارات الاساسية الى مستوى يجعله قادرا على استعمال لغته العربية حديثا وكتابتها بسلامة ويسر ، وعلى استعمال الارقام في الحياة العادية دون صعوبة وعلى تعود دقة الملاحظة والاصغاء المركز وموضوعية التقدير والاسلوب العلمي في التفكير .

٧ - ان يزود الطالب من العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية بما يمكنه من فهم نفسه وبيئته المحلية وموطنه الاردن والوطن العربي وصلاتها بالعالم ، فهما علميا يعرفه بمراحل تقدم بلادهم ومشكلاتها واوضاعها . ويعت في نفسه شعورا بالولاء لوطنه ولثقافته بامتة والارتباط بها والاعتزاز بمقوماتها والعمل على تقديمها ضمن حدود عمله واختصاصه .

٨ - ان يتعلم الطالب لغة اجنبية واحدة تكون عونا له في دراسته في المراحل التعليمية اللاحقة او في حياته المهنية المقبلة او في حياته العامة .

٩ - ان ينمي في نفس الطالب احترام العمل اليدوي والشعور بمقابلة المهنة والحرف للمجتمع وتقدير اصحابها .

١٠ - ان يتعود الطالب عادات الترويح البريء وتذوق الفنون الجميلة والسوان الفن الشعبي الاردني والعربي .

١١ - ان تكشف ميول الطالب واستعداداته وقدراته ، بحيث يمكن في نهاية المرحلة الالزامية تحديد اتجاهه الى ما يليها من مراحل ، الثقافة العامة ( الاكاديمية ) او الدراسة المهنية بالانواعها او دخول معترك الحياة للعمل .

المادة ١٠ - مدة مرحلة الالتزام تسع سنوات تبدأ في اول العام الدراسي الذي يلي تمام السنة السادسة من عمر الطالب .

المادة ١١ - يكون التعليم الالزامي مجاني في المدارس الحكومية .

المادة ١٢ - يطبق التعليم الالزامي المجاني في المدارس الحكومية ابتداء من لهذا هذا القانون وفقا للاادة ( ٢٠ ) من الدستور .



المادة ١٣- لا يفصل الطالب من التعليم قبل اتمامه السادسة عشرة من عمره ، ويستثنى من ذلك من كانت به لؤة أو حالة صحية خاصة .

المادة ١٤- يجوز جمع التبرعات المدرسية بموجب نظام خاص لتقوية النشاط المدرسي على مختلف وجوهه .

### الفصل الخامس

#### المرحلة الثانوية

المادة ١٥- اهداف المرحلة الثانوية .

يرمي التعليم في المرحلة الثانوية الى اعداد الطاقات البشرية التي يحتاج اليها المجتمع الاردني في تطوره الحضاري نحو مرحلة المجتمع الصناعي المقبل ، اعدادا يتمشى مع ميول الطلاب واستعدادهم وقدراتهم من ناحية ويتمشى من ناحية اخرى مع الحاجات القائمة والمتنظرة للمجتمع وذلك عن طريق تنويع التعليم الثانوي للبنين والبنات . ويستمر في هذه المرحلة تحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم الى المستوى الذي يتناسب مع نضج الطلاب . كما يستمر تحقيق الاهداف الخاصة بالمرحلة الالزامية الى مستوى يتناسب مع ما توافر للطلاب في المرحلة من نضج اكثر وخبرة اوفر ، ويتم ذلك بتحقيق الاهداف الخاصة التالية :

- ١ - ان يصل الطالب الى مستوى متكامل فيه شخصيته ، ويتوافر له الشعور باحترام نفسه وقيمه في المجتمع والاحساس بكرامته ، والحفاظ علىها .
- ٢ - ان يصل الطالب الى مستوى يدرك معه اهمية الاسرة في حياة الفرد والمجتمع ، ويعترف السبل المؤدية الى تكوين الاسرة السعيدة .
- ٣ - ان يكتسب الطالب من المعلومات والمهارات والاتجاهات والخبرات العملية ما يجعل منه في نهاية هذه المرحلة مواطناً مبعلاً لنفسه مفيداً لمجتمعه .
- ٤ - ان يعود الطالب استمثار اوقات فراغه بما يمينه على استمرار نموه البدني والتمتع بترويح بريء فيه تقوية للجسد وتنمية للدوق ومتعة للنفس .
- ٥ - ان يعود الطالب القيام بالواجب وتحمل المسؤولية ويتدرب على الحياة الديمقراطية ليصبح مواطناً مسئولاً عاملاً على بناء مجتمع ديمقراطي بالمعرفة والخبرة والعمل الايجابي التعاوني .
- ٦ - ان يتمكن الطالب الذي تتوافر فيه الشروط المطلوبة من متابعة دراسته العالية . وتصدر الوزارة نظاماً خاصاً يتضمن الشروط المطلوبة .

المادة ١٦- مدة الدراسة الثانوية ثلاث سنوات .

المادة ١٧- تعمل وزارة التربية والتعليم على تنويع التعليم الثانوي وتشجيعه كما يلي :

- أ - المدارس الثانوية الثقافية العامة وتشعب صفوفها الى شعب ادبية وعلمية وفق تعليمات خاصة .
- ب - المدارس الثانوية المهنية وتشمل الانواع التالية :

  - ١ - المدارس الزراعية .
  - ٢ - المدارس الصناعية .
  - ٣ - المدارس التجارية .
  - ٤ - المدارس المهنية النسوية .
  - ٥ - اية مدارس مهنية اخرى .

ج - اية مدارس اخرى تقرر الوزارة انشاءها وفق حاجة البلاد .

المادة ١٨- لا يقبل في المرحلة الثانوية الا من يحمل الشهادة الالزامية ، اما المدارس الخاصة التي لم تعد طلابها لتقديم هذا الفحص فتعطي مهلة سنتين من نفاذ هذا القانون لتحقيق هذه الغاية .

المادة ١٩- يجري توزيع الطلاب على المدارس الثانوية بانواعها بموجب انظمة خاصة تصدرها الوزارة .

### الفصل السادس

#### المعاهد

المادة ٢٠- اهداف المعاهد .

يرمي التعليم في المعاهد الى استكمال اعداد الطاقات البشرية التي يحتاج اليها المجتمع في تطوره ، اعدادا يهيئ للمجتمع افراداً على مستوى متوسط من التخصص بين الدراسة الثانوية والدراسة الجامعية ، قادرين على القيام باعمالهم بمهارة ودرجة في ميادين التعليم والصناعة والزراعة والتجارة والفنون النسوية وغيرها . وذلك مع الاستمرار في تحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم على مستوى يتناسب مع نضج الطلاب في هذه المرحلة ومع متابعة تحقيق الاهداف الخاصة للمرحلتين السابقتين الى مستوى يتناسب مع ما يتوافر لطلاب هذه المرحلة من نضج اكثر وخبرة اوفر ، ويتم ذلك بتحقيق الاهداف الخاصة التالية :

- ١ - مواصلة تنمية شخصية الفرد السوية جسمياً وعقلياً واجتماعياً وعاطفياً .
- ٢ - مواصلة تكوين المواطن الصالح وفقاً لما ورد في الاهداف العامة للتربية والتعليم .
- ٣ - تزويد الطلاب بثقافة عامة وثقافة خاصة فنية أو مهنية او مهنية او مهنية او غيرها تتيح لهم القدرة على النهوض بالمواد التي يتخصصون فيها .
- ٤ - تزويد الطلاب بتدريب عملي يتيح لهم الخبرة المباشرة والمراة الكافية في ميادين التخصص .

هكذا من الأصل

### الفصل السابع المعلمون

المادة ٢١ - لا يعين ابتداء من نفاذ هذا القانون اي شخص في اية مؤسسة تعليمية في المملكة حكومية او خاصة ، الا اذا حصل من وزارة التربية والتعليم على اجازة بممارسة مهنة التعليم ، ويستثنى من ذلك من عين قبل نفاذ هذا القانون على حساب الرواتب المقطوعة والبلديات ووكالة الغوث .

المادة ٢٢ - يشترط لمنح هذه الاجازة للمعلمين اللذين يعينون ابتداء من نفاذ هذا القانون مايلى ( وتعتبر هذه الشروط حدا ادنى ) : -

١ - في رياض الاطفال والمرحلة الالزامية ، شهادة الدراسة الثانوية العامة ، بالإضافة الى دراسة ستين تشمل الثقافة العامة والخاصة والتربية المسلكية او ما يعادل هذه الدراسة ويجوز عند الضرورة الاكتفاء بشهادة الدراسة الثانوية العامة وحدها .

٢ - في المرحلة الثانوية : شهادة جامعية كاملة ( بكالوريوس او ليسانس او ما يعادلها ) بالإضافة الى دراسة التربية المسلكية لمدة سنة واحدة او ما يعادلها من دورات في التربية المسلكية ويجوز عند الضرورة الاكتفاء بالشهادة الجامعية وحدها .

٣ - في المعاهد : شهادة تخصص جامعية في الموضوع الذي سيتولى المعلم تعليمه ( مثل ماجستير او دبلوم تخصص او ما يعادلها ) ويفضل في معاهد المعلمين بالإضافة الى ذلك الحصول على دراسة في التربية المسلكية ، ويجوز عند الضرورة الاكتفاء بالشروط المطلوب توافرها في معلمي المرحلة الثانوية فقط .

المادة ٢٣ - على الوزارة - في حدود امكانياتها - ان تهنيء القرض والوسائل لمعلمي المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة الذين عينوا قبل العام الدراسي ١٩٦٥/١٩٦٤ والسبلين لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ( ٢٢ ) لرفع مستواهم العلمي والمسلكي وذلك بتأسيس معاهد او عقد دورات لتأهيل من يرغب في ذلك منهم .

المادة ٢٤ - على الوزارة - في حدود امكانياتها - ان تمنح معلم المعهد فرصة دراسية براتب لمدة لا تزيد على سنة دراسية واحدة ، وذلك بعد كل ست سنوات متوالية من عمله في المعهد لكي يتيح لمن يرغب في ذلك منهم فرصة تجديد ثقافته والاطلاع على ما يجد في موضوع تخصصه في السدوات والاطراس العلمية والاجنبية ويتم ذلك بموجب نظام خاص .

المادة ٢٥ - يمنع المعلمون من الانتماء الى الاحزاب او القيام باي نشاط حزبي داخل المؤسسات التعليمية او خارجها .

المادة ٢٦ - يوضع نظام يشتمل على شروط انتقاء المعلمين وقواعد تعليمهم .

### الفصل الثامن

#### المناهج والكتب المدرسية

المادة ٢٧ - تؤلف لجنة عليا تختص برسم السياسة الواجب اتباعها في وضع المناهج وتاليف الكتب المدرسية ولا يجوز تغيير المناهج او تعديلها الا بعد موافقة اللجنة العليا .

المادة ٢٨ - تتكون اللجنة العليا من :

أ - ممثل عن الجامعة الاردنية ينسبه مجلس الجامعة .

ب - ممثل عن وزارة التربية والتعليم ينسبه الوزير .

ج - ممثل عن مؤسسات التعليم العالي ينسبه الوزير ويؤخذ دوريا منها بحسب قدم تأسيسها .

د - ممثل عن المدارس الاهلية الخاصة ينسبه الوزير .

هـ - رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية ( بحكم وظيفته كما يأتي فيما بعد ) ويكون امينا امير اللجنة ولا يجوز ان ينتخب رئيسا او نائبا لرئيس اللجنة .

و - ممثل عن نقابات المهنيين العالي ( الطب ، الصيدلة ، المحاماة ، الهندسة ) تنسبه مجالس هذه النقابات دوريا .

ز - ممثل عن الغرف الصناعية والتجارية تنسبه دوريا مجالس هذه الغرف .

ح - عضوين من ذوي الخبرة والرأي المهتمين بامور التربية والتعليم ينسبهما الوزير بصفتهم الشخصية من خارج الوزارة .

المادة ٢٩ - يعين عضو اللجنة العليا بتنسب من الجهة المختصة وبقرار من مجلس الوزراء ولا يعزل الا بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٣٠ - تكون مدة العضوية في اللجنة سنتين .

المادة ٣١ - يرأس اللجنة العليا وزير التربية والتعليم وتنتخب اللجنة من بين اعضائها نائبا لرئيس بالانتراع السري لمدة عامين .

المادة ٣٢ - يشترط في عضو هذه اللجنة ان يكون جامعا .

المادة ٣٣ - يتكون النصاب القانوني للجنة العليا من ستة اعضاء وتصدر قراراتها بالاجماع او باكثرية الاعضاء الحاضرين وعلى الوزير ان يرفعها الى مجلس الوزراء للنظر فيها .

هكذا  
مجلس الاعيان



المادة ٣٤ - تكون مهام اللجنة العليا ما يلي :

- (١) وضع الاسس العامة الواجب اتباعها في اعداد المناهج الدراسية :
- (٢) الموافقة على المناهج الدراسية .
- (٣) الموافقة على اي تعديل او تغيير يقترح على المناهج الدراسية .
- (٤) وضع الاسس والشروط الواجب توافرها في الكتب المدرسية المقررة .
- (٥) الموافقة على الكتب المدرسية المقترحة .
- (٦) اقرار اي تعديل او تنقيح يقترح على الكتب المدرسية المقررة .
- (٧) تأليف لجان فرعية من المتخصصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الاعمال الفنية

المادة ٣٥ - تنشأ في الوزارة قسم خاص يسمى ( قسم المناهج والكتب المدرسية ) تكون مهمته ما يلي :

- (أ) تهيئة الدراسات الفنية والبحوث العلمية والاشراف على التجارب التربوية والقيام بغيرها من الاعمال التي تكلفها بها اللجنة العليا والوزارة مما يتعلق بالمناهج والكتب المدرسية مستمياً بمن شاء من اعضاء الهيئات التدريسية وموظفي الوزارة والموجهين التربويين ويمكن ان يستعين ايضاً باعضاء هيئة التدريس بالجامعة الاردنية . ومن شاء من الخبراء والمختصين .
- (ب) القيام بتنسيق اعمال اللجان الفرعية ودراسة تقاريرها وتلخيص اعمالها وتقديم مقترحاته بشأنها الى اللجنة العليا .
- (ج) الاتصال بالاقسام المختلفة في الوزارة وبالموجهين التربويين والاداريين ومديري المدارس وباعضاء الهيئات التدريسية في المؤسسات التعليمية لاستطلاع ملاحظاتهم ومقترحاتهم بشأن المناهج الدراسية والكتب المدرسية ودراسة هذه الملاحظات والمقترحات وعرض نتائج هذه الدراسة على اللجنة العليا .
- (د) تزويد الوزارة بنتائج اعمال اللجنة العليا والقسم في جميع ما يختص بالمناهج والكتب المدرسية
- (هـ) تنفيذ الاجراءات العملية التي تتعلق بتأليف الكتب المدرسية وطرح عطاءاتها وطبعها وتسليمها والاشراف على توزيعها او بيعها .

المادة ٣٦ - يتألف قسم المناهج والكتب المدرسية من :

- (أ) رئيس وستة اعضاء يكون كل واحد منهم دون غيره متخصصاً في بحث من المباحث التالية :

الاداب  
العلوم  
الصناعة  
الزراعة  
التجارة  
التربية  
علم النفس

ويجب ان يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوي الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

(ب) ديوان له رئيس يتولى تصريف المكاتبات وتنظيمها ويرتبط برئيس القسم .

(ج) مكتب للكتب المدرسية يرأسه العضو المتخصص في التربية وعلم النفس ويتكون من العدد اللازم من الموظفين والمستخدمين ويختص بالتنفيذ والاجراءات العملية التي تتعلق بالكتب المدرسية المشار اليها في الفقرة (أ) مادة (٣٥) وهو صلة الرصد بين القسم والمؤلفين والطابعين والناشرين .

المادة ٣٧ - يكون رئيس قسم المناهج والكتب المدرسية واعضاؤه وجميع موظفيه مفرغين لهذا العمل .

المادة ٣٨ - لا يجوز تغيير المناهج الا بعد مضي ست سنوات دراسية على بدء تنفيذها غير انه يجوز تعديلها خلال هذه المدة اذا رأت اللجنة العليا ضرورة ذلك .

المادة ٣٩ - لا يجوز لاحد من اعضاء اللجنة العليا ورئيس المناهج والكتب المدرسية ولاعضائه القيام بتأليف الكتب المدرسية او جمعها او ترجمتها سواء كان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر .

المادة ٤٠ - (أ) يتبع في تقرير الكتب المدرسية طريقة المسابقة الحسرة وفي الحالات الخاصة يلجأ الى طريقة التكليف .

(ب) ويجوز كذلك عند الضرورة القصوى اتباع طريقة الاختيار من السوق الحرة .

المادة ٤١ - (أ) اذا قرر تأليف كتاب وفق طريقة المسابقة الحرة يعلن القسم مرتين على الاقل في صحيفتين يوميتين معلنتين عن حاجة الوزارة الى تأليف ذلك الكتاب وفق الشروط التي يبينها .

(ب) تقدم مشروعات الكتب الى مكتب الكتب المدرسية ويقدمها المكتب بدوره الى القسم .

هكذا من الاصل

(ج) يقوم القسم بدراسة مشروعات الكتب مع اللجان الفرعية التي تؤلفها اللجنة العليا لهذه الغاية ويقدم نتيجة هذه الدراسات الى اللجنة العليا .

(د) بالرغم مما ورد في المادة (٣٣) تقدم اللجنة العليا قراراتها بشأن مشروعات الكتب الى الوزير لاقرارها وتنفيذها .

المادة ٤٢ - اذا تقرر اتباع طريقة التكليف، يطلب القسم بموافقة اللجنة العليا الى شخص او اكثر من المتخصصين ذوي الخبرة اعداد مشروع الكتاب المطلوب وفق النتائج المقرر والشروط التي تعين لهذه الغاية .

المادة ٤٣ - يتولى القسم ادخال اي تعديل او تنقيح تقرره اللجنة العليا على اي كتاب مدرسي مقرر ، ويكون ذلك اما بتكليف المؤلف نفسه او غيره من المتخصصين .

المادة ٤٤ - لا يسمح بتدريس اي كتاب في المؤسسات التعليمية في المملكة الا اذا وافقت عليه اللجنة العليا وفق احكام هذا القانون .

المادة ٤٥ - (أ) في حالة تقرير كتاب مدرسي يصرف مؤلفه مبلغ خمسمائة دينار حدا اعلى وفق نظام خاص ويصبح هذا الكتاب من حقوق الوزارة .

(ب) يستثنى من احكام الفقرة السابقة الكتب المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٤٠)

المادة ٤٦ - (أ) يجب على مؤلف الكتاب ان يشرف على طباعة وتدقيق ملاحظاته في الطبعة الاولى دون اجر .

(ب) اما في الطبعات التالية فتدفع مكافأة الى مؤلف الكتاب او غيره ممن يقوم بالاشراف على طباعته وتدقيقه .

المادة ٤٧ - اذا تقرر ترجمة كتاب للتدريس يدفع الى مترجمه نصف المكافأة المخصصة في الاصل لمؤلف مثل هذا الكتاب بموجب احكام المادة (٤٥) من هذا القانون .

المادة ٤٨ - (أ) تدفع الوزارة الى أي شخص تكلفه بتعديل او تنقيح اي كتاب مدرسي مقرر مكافأة تتناسب وما يبذله من جهد في هذا السبيل على ان لا تتجاوز المائة دينار .

(ب) تدفع الوزارة مكافآت مناسبة لاعضاء اللجان الفرعية التي تؤلفها اللجنة العليا من المتخصصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الاعمال الفنية .

المادة ٤٩ - يدفع الى كل عضو من اعضاء اللجنة العليا مكافأة مناسبة .

المادة ٥٠ - يصدر نظام خاص يحدد مقدار المكافآت الوارد ذكرها في هذا القانون ويبين طرق صرفها .

المادة ٥١ - تطبع الكتب المدرسية المقررة وفق الاصول المقررة .

المادة ٥٢ - (أ) يحدد القسم مع الجهات الحكومية المختصة اسعار الكتب المدرسية المقررة التي تعرض للبيع على اساس سعر الكلفة واطافة نسبة مئوية لا تتجاوز ١٥٪ .

(ب) يعمم القسم قائمة باسعار الكتب المدرسية على جميع المدارس والجهات المعنية .

المادة ٥٣ - (أ) يوزع القسم الكتب المدرسية (المقررة) مجاناً على جميع طلاب المرحلة الالزامية في جميع المدارس الحكومية .

(ب) يجري توزيع الكتب المدرسية وفقاً لما جاء في فقرة (أ) من هذه المادة مجاناً مرة واحدة في السنة فقط .

المادة ٥٤ - تباع الكتب المدرسية المقررة لطلاب المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية والخاصة وفق التعليمات التي يضعها القسم لهذه الغاية .

### الفصل التاسع الامتحانات العامة

المادة ٥٥ - تجري الوزارة امتحاناً عاماً في نهاية المرحلة الالزامية تمنح الطلاب الناجحين فيه شهادة تسمى (الشهادة الالزامية) ويكون تنظيم هذا الامتحان وشروط منح الشهادة بموجب تعليمات خاصة تصدرها الوزارة .

المادة ٥٦ - تجري الوزارة امتحاناً عاماً في نهاية المرحلة الثانوية تمنح الطلاب الناجحين فيه شهادة تسمى (شهادة الدراسة الثانوية العامة) . ويكون تنظيم هذا الامتحان وشروط منح هذه الشهادة بموجب تعليمات خاصة تصدرها الوزارة .

المادة ٥٧ - تستوفي رسوم الامتحانات لشهادتي (الالزامية والدراسة الثانوية العامة) اللتين تجريهما الوزارة بمقتضى نظام خاص ، تعين فيه مقدار الرسوم وطريقة تحصيلها واجور العاملين في الامتحانات وكيفية دفعها وكل ما يتعلق بذلك .

المادة ٥٨ - على الوزارة ان تحصر على الرقي بمستوى الامتحانات العامة بحيث تكون هذه الامتحانات مقاييس صادقة وثابتة بقدر المستطاع لمعرفة كفايات الطلاب وتحصيلهم .

### الفصل العاشر المؤسسات التعليمية الخاصة

المادة ٥٩ - لا يسمح بتأسيس المؤسسات التعليمية الخاصة قبل الحصول على رخصة من الوزارة .

المادة ٦٠ - تعتبر رخص المؤسسات التعليمية القائمة سارية المفعول عند صدور هذا القانون .

هكذا منه الاصل



المادة ٦١- لا يسمح بعد صدور هذا القانون بتأسيس أية مدرسة ثانوية اجنبية او معهد او مركز اجنبي إلا بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٦٢- شروط تأسيس المدارس الخاصة : وواجبات المسؤولين عنها ، تعين بنظام خاص :

المادة ٦٣- على المؤسسات التعليمية الخاصة مهما كان نوعها ومستواها ان تتقيد باهداف سياسة التعليم في المملكة وتعمل على تحقيقها .

المادة ٦٤- جميع المؤسسات التعليمية الخاصة على اختلاف انواعها ومستوياتها خاضعة لاشراف الوزارة وتوجيهها لتحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم في الاردن وخاضعة لمراقبتها لتنفيذ احكام هذا القانون شأن في ذلك شأن المؤسسات التعليمية الحكومية .

المادة ٦٥- على المدارس الخاصة في المرحلة الالزامية ان تتقيد بالمناهج والكتب التي تقرها الوزارة وعليها ان تعلم المسلمين دروس التربية الدينية الاسلامية حسب المناهج والكتب المقررة وان تعلم غير المسلمين دروس دينهم .

المادة ٦٦- على المدارس الخاصة الثانوية ان تدرس اللغة العربية والوطن العربي والتاريخ العربي وجغرافية البلاد العربية والتربية الوطنية ( المجتمع العربي ) في جميع الصفوف حسب المناهج والكتب التي تقرها الوزارة ويجب ان يكون تدريس هذه المواد وامتحان الطلاب فيها باللغة العربية وعلى تلك المدارس ان تعلم المسلمين دروس التربية الدينية الاسلامية حسب المناهج والكتب المقررة وان تعلم غير المسلمين دروس دينهم . اما غير ذلك من الموضوعات فيجب على تلك المدارس الحصول مقدما على موافقة الوزارة على المناهج والكتب التي يراد استعمالها في تعليمها

المادة ٦٧- على المدارس الخاصة الثانوية ان تطبق نظام التشجيع العلمي والادبي المعمول به في المدارس الثانوية الحكومية .

المادة ٦٨- على المؤسسات التعليمية الخاصة ان تتقيد بالنسب القانونية في جميع مراحل الدراسة . ويجوز ان يقبل الطلاب الذين تجاوزوا السن القانونية على ان تخصص لهم شعب مستقلة .

المادة ٦٩- يجوز للمدرسة الخاصة تدريس لغة اجنبية واحدة او اكثر في جميع مراحل الدراسة .

المادة ٧٠- على المؤسسات التعليمية الخاصة التي تقبل المبات او الاعانات او التبرعات من مصادر اجنبية ، ان تعلم وزارة التربية والتعليم بذلك .

المادة ٧١- لا يجوز لاية مؤسسة تعليمية خاصة ان تلقى اي طالب عقيدة تخالف عقيدته ، او تخالف دستور المملكة وقوانينها

المادة ٧٢- على المؤسسات التعليمية الخاصة ان تعطل التدريس لجميع طلابها .

أ - في الاعياد الوطنية والقومية .

ب- في يوم الجمعة ، والمدارس المسيحية ان تعطل ايضا يوم الاحد وفي ايام اعيادها الدينية .

ج - في جميع ايام عيدي الفطر والاضحى وعيد راس السنة المجرية وعيدي المولد النبوي والمعراج الشريف .

المادة ٧٣- أ - على المدارس الخاصة ان تعد طلابها للامتحانات العامة التي تجريها الوزارة وفقا للمرحلة التي تشتمل عليها تلك المدرسة . ولا تعترف الوزارة بشهادات انجاز الدراسة الالزامية أو الثانوية التي تمنحها المدارس الخاصة .

ب- يجوز للمدارس الخاصة بالإضافة الى ما ورد في الفقرة ( أ ) ان تعد طلابها لامتحانات الشهادات الاجنبية المماثلة .

المادة ٧٤- تقدم الوزارة المساعدات المالية للمؤسسات التعليمية الاهلية التي تشرف عليها جماعة او هيئة او جمعية ويكون هدفها النفع العام ، ويكون ذلك بموجب تعليمات تصدرها الوزارة .

المادة ٧٥- اذا خالف صاحب اى مؤسسة تعليمية خاصة او مديرها او الشخص المسؤول عنها اى حكم من احكام هذا القانون او اى نظام صادر بمقتضاه فعل الوزير ان يندره لازالة هذه المخالفة في خلال عشرة ايام ، واذا استمرت المخالفة او تكررت يحق للوزير ان ينسب لمجلس الوزراء اخلاق المؤسسة للمدة التي يراها مناسبة .

المادة ٧٦- لمجلس الوزراء بتنصيب الوزير ان يلغي رخصة اية مؤسسة تعليمية خاصة تخالف الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٧٧- يستثنى من احكام مواد هذا القانون فيما يتعلق بالمناهج فقط المدارس التي تعد الطلاب للقيام بالخدمات الدينية الكنسية الربانية .

#### الفصل الحادى عشر

#### جهاز وزارة التربية والتعليم

المادة ٧٨- ينظم جهاز الوزارة على الاسس التالية : -

( أ ) ان يتناسب عدد الاداريين والموجهين التربويين والموظفين في الوزارة مع عدد الطلاب والمعلمين في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة تناسباً يتيح للاداريين والموجهين التربويين المشاركة الايجابية الكافية في انجاح عملية التعليم .

مكونة من اثنى عشر

(ب) ان توزع الاعمال بين المسؤولين في جهاز الوزارة في المركز والاولوية وتحدد اختصاصاتهم وفق نظام خاص يكفل منح المسؤولين سلطات متكافئة مع مسؤولياتهم ، لضمان حسن سير العمل وسرعة انجازه والتخفيف من المركزية .

المادة ٧٩ - تنشأ في الوزارة الاقسام والدوائر الكافية لتمكين الوزارة من القيام باعمالها وتحمل مسؤوليات التطور المطرد للتعليم بمختلف انواعه ومستوياته .

المادة ٨٠ - تنشأ في المحافظات والاولوية مديريات للتربية والتعليم ، يرأس كلا منها مدير التربية والتعليم ويساعده عدد من الاداريين والموجهين التربويين والموظفين وتناط بالمديرية مسؤوليات التربية والتعليم في المحافظة او اللواء وتنشأ في الاقضية والنواحي عند الحاجة مكاتب فرعية تابعة لهذه المديريات يرأسها اداري او موجه تربوي .

المادة ٨١ - تصدر تعليمات خاصة تحدد اختصاصات مديريات التربية والتعليم في المحافظات والاولوية وتنظم العلاقة بين هذه المديريات والمركز من جهة وبينها وبين مديري المدارس بجميع انواعها من جهة اخرى ، على نحو يحدد من المركزية ويزيد من سلطات مديريات التربية والتعليم وسلطات مديري المدارس .

المادة ٨٢ - يصدر تعليمات خاصة بالمعاهد تحدد علاقتها بالوزاره وتضمن لها قدرا كافيا من الاستقلال .

المادة ٨٣ - تقوم الوزارة برفع المستويات الثقافية والمسلكية للعاملين فيها من اداريين وموجهين تربويين ومعلمين وموظفين واذة ، وفق خطط لحاجات الوزارة القائمة والمتشطرة يشمل البعثات والدورات التدريبية بانواعها .

المادة ٨٤ - يشترط في المسؤولين في جهاز الوزارة في المركز والاولوية من الوكيل ومساعديه ورؤساء الاقسام والدوائر ومديري التربية والتعليم ان يكونوا جامعيين وذوي خبرة في العمل الذي يوكل اليهم وعلى الوزارة ان تسند الى من لا تتوفر فيه شروط من العاملين حاليا من هؤلاء الموظفين وظائف اخرى تناسب ودرجاتهم .

المادة ٨٥ - يشترط في الموجهين التربويين والاداريين ان يكونوا جامعيين وذوي خبرة في التدريس لا تقل عن اربع سنوات وذوي خبرة في الادارة المدرسية لمدة لا تقل عن سنة . ويجوز عند الضرورة التجاوز عن شرط الخبرة في الادارة المدرسية على ان يتم تدريب كل موجه تربوي او اداري في دورات خاصة .

المادة ٨٦ - يشترط في مدير المدرسة الثانوية الكاملة الذي يعين بعد نفاذ هذا القانون ان يكون جامعا وذو خبرة في التدريس لا تقل عن ثلاث سنوات ويتم اختياره من بين المعلمين الناجحين ذوي الشخصية القوية بعد تدوينهم مدة شهرين على الأقل في دورات ادارية .

المادة ٨٧ - يشترط في مدير المدرسة الازامية او الثانوية غير الكاملة الذي يعين بعد نفاذ هذا القانون ان يكون : -

(أ) من خريجي معاهد المعلمين مع خبرة في التدريس لا تقل عن ثلاث سنوات .

(ب) او من حملة شهادة الدراسة الثانوية العامة مع خبرة في التدريس لا تقل عن خمس سنوات . ويفضل ان يكون مدير المدرسة الازامية او الثانوية غير الكاملة جامعا وذو خبرة في التدريس لا تقل عن ثلاث سنوات .

المادة ٨٨ - لا يعين في أية وظيفة اخرى في جهاز الوزارة في المركز والاولوية الا من حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة على الأقل او ما يعادلها .

المادة ٨٩ - لا يعين بعد نفاذ هذا القانون في وظيفة آذن في الوزارة من لا يحسن القراءة والكتابة .

### الفصل الثاني عشر

#### لجان التربية والتعليم المحلية

المادة ٩٠ - (أ) يعتبر المجلس البلدي او اللجان القروية في اية مدينة او بلدة او قرية ( لجنة محلية للتربية والتعليم ) ويكون مدير التربية والتعليم في اللواء الذي تقع فيه البلدة او القرية او من ينييه عضوا في هذه اللجنة ويكون الحاكم الاداري رئيساً للجنة التربية والتعليم المحلية . ويجوز لوزير التربية والتعليم ان يعين ثلاثة اشخاص من ذوي الخبرة بشؤون التربية والتعليم لعضوية هذه اللجنة .

ب- تتألف لجنة التربية والتعليم المحلية في عمان من وكيل وزارة التربية والتعليم او من ينييه عنه رئيسا وعضوين من مجلس الامانة بتشجيعها المجلس المذكور . كما يحق لوزير التربية والتعليم ان يعين ثلاثة اشخاص من ذوي الخبرة في شؤون التعليم لعضوية هذه اللجنة .

ج- بالإضافة الى واجبات اللجان الاساسية تقوم بالتشاور مع مديري التربية والتعليم في كل ما له علاقة بشؤون التربية والتعليم لتحقيقا للصالح العام .

المادة ٩١ - ١ - تكون لجنة التربية والتعليم المحلية مسؤولة عن انشاء مدارس جديدة متى كلفها وزير التربية والتعليم بذلك . وتكون مسؤولة عن القيام بجميع او بعض لفتات المدارس الحكومية الموجودة في منطقتها وينخل في ذلك اعداد الارض اللازمة . وتنفيذ احكام الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من هذا القانون .

٢ - يجوز للجنة التربية والتعليم المحلية ان تنسب لرجل ضريبة معارف على المالكين او المستأجرين في منطقتها وفقاً لنظام خاص .

٣ - اذا عجزت لجنة التربية والتعليم المحلية عن تخصيص الارض او تحصيل الضريبة اللازمة للقيام ببناء او لفتات المدارس أو المدارس الواقعة في منطقتها فان السلطات المختصة تنفذ ذلك .

هكذا منه الاصل



المادة ٩٢ - تناط بكل لجنة تربية وتعليم محلية أية بناية مدرسية تؤسها او تنفق عليها وتسجل في سجلات الاراضي مجانا ملكا باسم اللجنة على ان تخصص للتربية والتعليم .

### الفصل الثالث عشر

#### الابنية المدرسية

المادة ٩٣ - على الوزارة باقسامها المختلفة ان تضع خطة بعيدة المدى لتحقيق ما يلي .

- أ - توفير الاماكن الصالحة للتعليم وفق حاجات البلاد وامكانياتها واهداف الوزارة من نشر التعليم
- ب - توزيع الابنية التعليمية على الاحياء في المدن وعلى البلدان والقرى في الالوية والمناطق وفقاً لسياسة تعليمية مدروسة .

المادة ٩٤ - ينشأ في الوزارة قسم يسمى ( قسم الابنية التعليمية ) مهمته ، الاشراف على تنفيذ الخطة المذكورة في المادة ( ٧٨ ) ووضع المخططات اللازمة للأبنية مع مراعاة توافر الاسس والمواصفات التي يجب ان تتضمنها المخططات بحيث تحقق هذه الابنية الاهداف والبرامج التعليمية الموضوعه لمرحلة التعليم التي تخدنها تلك المؤسسة .

### الفصل الرابع عشر

#### الشئون الصحية

المادة ٩٥ - ينشأ في الوزارة قسم يسمى ( قسم الصحة المدرسية ) يرأسه طبيب متخصص بالصحة المدرسية يعاونه طبيب واحد على الأقل في كل مديرية تربية وتعليم ، ويوفر لاطباء المديريات العدد الكافي من المرضى والموظفين .

المادة ٩٦ - تكون مهمة ( قسم الصحة المدرسية ) الاشراف على العناية الصحية الوقائية في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة في المملكة ويتخذ الترتيبات مع وزارة الصحة والدوائر الحكومية المعنية لتمكين القسم من القيام بالاعمال التالية :

- أ - اجراء الفحص الطبي الكامل الدوري لجميع الطلاب بما في ذلك فحص اسنانهم والتأكد من خلوهم من الامراض السارية بين الطلاب وتطعيمهم بالتقاح كلما دعت الحاجة .
- ب - مكافحة الامراض السارية بين الطلاب وتطعيمهم بالتقاح كلما دعت الحاجة .
- ج - الاشراف المستمر على مباني المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة ، والتأكد من استيفائها الشروط الصحية المطلوبة وفق نظام خاص .
- د - الكشف على مباني المؤسسات التعليمية الحكومية قبل المزاينة على استعمالها وعلى مباني المؤسسات التعليمية الخاصة قبل منحها رخصة وذلك للتأكد من توافر الشروط الصحية المطلوبة في جميع هذه المباني .

هـ - الاشراف الصحي على المساعدات التي تقدم للطلاب ( كالكساء والطعام والحليب والنظارات والساعات وغيرها ) .

و - التعاون مع قسم المناهج والكتب المدرسية على اعداد منهجي الثقافة الصحية والغذائية .

ز - انشاء العيادات الطبية المدرسية والاشراف عليها وتدريب الموظفين وبعض المعلمين تدريباً صحياً حسب الحاجة ويكون ذلك وفق نظام خاص .

المادة ٩٧ - وزارة الصحة مسؤولة عن تأمين الخدمات الطبية العلاجية لطلاب المؤسسات التعليمية الحكومية مجانا سواء في العيادات والمستوصفات والمستشفيات الحكومية او في المؤسسات التعليمية .

المادة ٩٨ - تقسم الصحة المدرسية ان ينلر خطيا المشول عن المؤسسة التعليمية الخاصة للقيام بالشروط الصحية المطلوبة لمبنى المؤسسة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الانلار واذا لم يتم باتمام الاجراءات الصحية المطلوبة فللقسم ان يستصدر امرا باغلاقها .

المادة ٩٩ - تلزم المؤسسات التعليمية الخاصة بتأمين الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وذلك بتعيين طبيب يشرف على الصحة العامة لطلابها ومعلميها وموظفيها ويمرر لهم فحصاً طبياً كاملاً دورياً ويستقبلهم في عيادته الخاصة ويتقيد بجميع تعليمات قسم الصحة المدرسية .

### الفصل الخامس عشر

#### البعثات

المادة ١٠٠ - اللجنة العامة للبعثات .

تؤلف لجنة تسمى اللجنة العامة للبعثات ، يرأسه وزير التربية والتعليم وعضوية :

- ١ - ممثل عن الجامعة الأردنية يختاره مجلس الجامعة .
- ٢ - وكيل وزارة التربية والتعليم .
- ٣ - وكيل الوزارة الموفدة .
- ٤ - وكيل ديوان الموظفين .
- ٥ - الامين العام لمجلس الاعمار .

ويتولى امانة سر اللجنة رئيس قسم البعثات في وزارة التربية والتعليم .

المادة ١٠١ - مهمة اللجنة تقرير افراد جميع المبعوثين للدراسة او للتدريب في الجامعة الأردنية وفي خارج المملكة لمدة تزيد على اربعة اشهر وفق نظام خاص .

المادة ١٠٢ - لا يجوز ايفاد اي مبعوث لمدة تزيد على اربعة اشهر مهما يكن مصدر تمويل بعثته ، الا بقرار من اللجنة العامة للبعثات .

المادة ١٠٣ - الموظف الموفد لمدة اربعة اشهر او اقل لا يجوز تمديد مدة ايفاده الا بقرار من اللجنة العامة للبعثات .

هكذا من الأصل

## المادة ١٠٤ - قسم البعثات .

ينشأ في الوزارة قسم يسمى « قسم البعثات » مهمته تنسيق طلبات المرشحين للبعثات وعرضها على ( اللجنة العامة للبعثات ) وتنظيم شؤون المبعوثين الذين تقرر اللجنة إيفادهم ومتابعة سير دراساتهم وقيامهم بالتزاماتهم خلال الدراسة وبعد عودتهم ويتم كل ذلك وفق نظام خاص .

المادة ١٠٥ - لا يجوز إيفاد موظف في بعثة دراسية أو تدريبية إلا إذا كان قد أمّ دراسته الثانوية على الأقل أو أمضى عشرة سنوات في الخدمة الفعلية وكانت طبيعة عمله تقتضي ذلك .

المادة ١٠٦ - يشترط في إيفاد المبعوثين قبل الخدمة أن يكونوا من بين الأوائل في امتحان الدراسة الثانوية العامة في كل لواء وفقاً لتسلسل مجموع علاماتهم ولا يجوز إيفاد من كانت به عاهة تمنع من تحقيق الغرض من بعثته .

المادة ١٠٧ - أ - يكون توزيع المبعوثين في ميادين التخصص المختلفة وفقاً لخطط شامل لحاجات البلاد القائمة والمتنظرة ، وزايع في تحديد موضوع تخصص المرشح للبعثة قدرته وميوله العلمية .

ب - على الحكومة أن تهيئ للمبعوث فرصة العمل في حقل اختصاصه حال تخرجه .

المادة ١٠٨ - لا يجوز للمبعوث بعد نفاذ هذا القانون الزواج من اجنبيه خلال مدة بعثته وخلال السنتين الاولين من المدة التي يلتزم بالعمل فيها تنفيذاً لشروط البعثة .

المادة ١٠٩ - لا يجوز السماح لأي مبعوث خلال مدة بعثته ، بتغيير موضوع التخصص الذي قرره له اللجنة العامة للبعثات إلا بموافقة اللجنة .

## الفصل السادس عشر

## تعليم الكبار

المادة ١١٠ - تعني الوزارة بنشر الثقافة بين افراد الشعب وذلك بتأسيس مراكز لتعليم الكبار ، على اساس من رغبتهم الشخصية ، تنظم فيها دراسات علمية وثقافية وعملية ولبية وذلك لأباحتها الفرصة لهم للنهوض بمستوى حياتهم بانفسهم .

المادة ١١١ - يجوز استعمال ابنية المؤسسات التعليمية الحكومية ومرافقها في اوقات فراغها لتحقيق الاغراض المذكورة في المادة ( ١١٠ ) .

## الفصل السابع عشر

## احكام عامة

المادة ١١٢ - يكون عدد ايام الدراسة في كل من المرحلتين الانزامية والثانوية في كل سنة دراسية مائتين وعشرة ايام للمدارس التي تعطى يوماً واحداً في الاسبوع ومئة وخمسة وثمانين يوماً للمدارس التي تعطى يومين في الاسبوع ولا تدخل في هذين العددين ايام العطلة الاسبوعية والاعياد الدينية والوطنية ولا يجوز انتهاء السنة الدراسية الا بعد ان يكتمل نصاب الايام الدراسية وتعين الوزارة اوقات المصطلات المدرسية بتعليمات خاصة .

المادة ١١٣ - يجوز للوزارة ان تنشئ ضمن امكانياتها مراكز خاصة وأن تضع برامج مناسبة لتعليم الناهين او لتعليم المتخلفين من ذوي العاهات من الطلاب على انواعهم .

المادة ١١٤ - معادلة الشهادات على اختلاف انواعها من اختصاص الوزارة ويتم ذلك وفق نظام خاص .

المادة ١١٥ - تستثنى الجامعة الاردنية من احكام هذا القانون .

المادة ١١٦ - للوزير ان يضع بالاستناد الى هذا القانون التعليمات التي يراها ضرورية لتنفيذ غاياته :

المادة ١١٧ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١١٨ - يلغى هذا القانون :

أ - قانون المعارف رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٥٥ .

ب - أي تشريع بالتقدير الذي يعارض واحكام هذا القانون .

ج - تبقى الانظمة والتعليمات السابقة الصادرة بمقتضى قانون المعارف رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٥٥ المعمول بها عند نفاذ هذا القانون والتي لا تتعارض مع احكامه سارية المفعول الى ان تعدل او تستبدل بغيرها بمقتضى هذا القانون .

المادة ١١٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كل في حدود اختصاصه .

هكذا من الاصل



## ٦ - مقررات اللجنة المالية

الرئيس : ليتفضل معالي مقرر اللجنة المالية السيد رشاد الخطيب لتلاوة مقررات اللجنة .

(أ)

## المقرر : قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصاب قانوني بتاريخ ١٣/٤/٦٤ بحضور كل من الاعضاء معالي السيد عمر مطر ومعالي السيد هاشم الجبوسي ومعالي السيد رفيق الحسيني ومعالي السيد حكمت المصري ، ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٦٤ المحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس ، وبعد دراسته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب وتوصى المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة المالية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : يتلى مشروع القانون للمعدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٦٤ مادة مادة للموافقة عليه .  
( فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به للحكومة )

## الاسباب الموجبة

ان السبب الموجب لهذا التعديل هو القرار رقم (٣٣) الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين المتضمن تفسير عبارة ( الاراضي السقي من الدرجة الثانية ) حيث جاء فيه ان الارض السقي

هي الارض التي تسقى من الانهر غير المملوكة لاحد او التي تسقى من الانهار والجداول والاقنية والآبار المملوكة لصاحب الارض وانه بناء على ذلك خرجت اراض كثيرة ليس لها حق الشرب وانما تسقى من مياه الغير . ان هذا القرار سبب اشكالات لقسم الواردات في وزارة المالية اذ كان المفهوم والمطبق قبل صدوره ان الارض تعتبر ارضا سقيا سواء شربت من مياه مملوكة لصاحب الارض او من مياه الغير مقابل الثمن وقد نتج عن ذلك ان اصحاب الاراضي البعل التي تسقى من مياه الغير بالثمن توقعوا عن دفع الضريبة وطالبوا باسترداد ما دفع الامر الذي سيفضي الى نقص ملحوظ في واردات الدولة تلافيا لهذا المحذور وضع هذا التعديل .

## قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصيل .

المادة ٢ - يضاف الى النص الوارد في المادة (٢) من القانون الاصيل المتعلقة بتعريف عبارة ( الاراضي السقي من الدرجة الثانية ) ما يلي : -

او الاراضي البعل التي ليس لها حق الشرب وانما تسقى من مياه الغير في السنة التي تسقى فيها .

(ب)

الرئيس : يتلى القرار رقم (٣) المنطوق بشأن مشروع القانون المعدل للقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٣ الملحق بقانون الميزانية العامة .

## المقرر : قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصاب قانوني بتاريخ ١٣/٤/١٩٦٤ بحضور كل من الاعضاء معالي السيد عمر مطر ومعالي السيد هاشم الجبوسي ومعالي السيد حكمت المصري ومعالي السيد رفيق الحسيني ونظرت في مشروع القانون المعدل لقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٣ الملحق بقانون الميزانية العامة المحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته قررت توصية المجلس الكريم برفضه بسبب ان ما ورد فيه قد ادخل في صلب القانون الملحق لقانون الموازنة رقم ( ) لسنة ١٩٦٤ والذي

الجنة المالية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة المالية المتضمن رفض مشروع هذا القانون ؟

الجميع : موافقون .

( وهذا هو نص مشروع القانون بالشكل الذي سيرسل فيه للحكومة مرفوضا )

## الاسباب الموجبة

قامت وزارة الاشغال العامة بصرف مبلغ (٣٠٠٠٠) دينار من اصل المبلغ المرصود في القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤/٦٣ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة المؤقت لسنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣ الفصل (١٠/ب) المادة (٣٢) الفقرة (٢٢) الطرق القروية - النفقات الاعنانية وذلك لاصلاح الطرق القروية مما ادى الى عجز في المخصصات المرصودة لشراء سيارات تنكات الماء لتزويد القرى العطشى بالماء . بما ان مبلغ ال (٣٠٠٠٠) دينار متوفر في الفصل ١٣/١/ح (وزارة المالية / النفقات العامة) ، لهذا اصبح بالامكان تسليده من الفصل المشار اليه دون الحاجة الى تخصيصات اضافية في مشروع القانون الملحق بقانون الموازنة العامة .

## مشروع - قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٤

## قانون معدل للقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٣

الملحق بقانون الموازنة العامة رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل للقانون الملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٣/٤/١٩٦٣ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء فيها والاستعاضة عنه بما يلي : -

رقم الفصل	عنوانه	المبلغ المخصص	الاجتعال
١٣/١/ح <td>النفقات العامة <td>٢٠٠٠٠</td> <td>٢٠٠٠٠</td> </td>	النفقات العامة <td>٢٠٠٠٠</td> <td>٢٠٠٠٠</td>	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

المادة ٣ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٣) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء فيها والاستعاضة عنه بما يلي : -  
المادة (٣/ب) - ٥٠٠٠ دينار من خصصات الفصل (١٠/ب) النفقات الاعنانية .

هكذا منه الاصل

## ٧ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٢)

الرئيس : أرجو من دولة مقرر لجنة الشؤون الخارجية السيد وصفي التل ان يتفضل لتلاوة مقررات اللجنة .

## المقرر قرار رقم ٢

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الاعيان بنصاب قانوني بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٥ بحضور دولة المقرر السيد وصفي التل والاعضاء معالي السيد انور نسيه ومعالي السيد رشاد الخطيب ومعالي السيد علي الهنداوي .

ونظرت في مشاريع الاتفاقيات العربية الحالية عليها من قبل دولة رئيس المجلس ، وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليها وهي :-

- ١ - اتفاقية بانشاء المؤسسة العربية للائتماء الاقتصادي .
  - ٢ - اتفاقية بانشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية .
  - ٣ - اتفاقية بانشاء الشركة العربية للملاحة البحرية .
  - ٤ - اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية .
- وتود اللجنة ان تشير الى ان هذه الاتفاقيات

هي امتيازات عربية غالية تستهدف توحيد الجهد الاقتصادي بكافة نواحيه ، وتود اللجنة ان تسجل ان الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والمرفق بالاتفاقية المذكورة يتناول على تسويق زمني قد يعمل من الاتفاقية حبرا على ورق ، ولهذا فان للجنة اذ توصي المجلس الكريم بالموافقة على الاتفاقية تأمل ان تلت نظر المختصين الى وجوب اعادة دراسة هذا الملحق التسويقي حتى تتسارع خطوات الوحدة الاقتصادية كما هدف لها العرب في كل زمان ومكان .

## لجنة الشؤون الخارجية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار لجنة الشؤون الخارجية ؟

الجميع : موافقون .

## (أ)

الرئيس : يتلى نص مشروع اتفاقية انشاء المؤسسة العربية للائتماء الاقتصادي مادة مادة للموافقة عليها .

( فتلاها المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منها وعليها مجموعها وهذا هو نصها بالشكل التي سترفع بها للحكومة ) .

## اتفاقية

## بانشاء المؤسسة المالية العربية للائتماء الاقتصادي

٠٠٠٠٠٠

## إن حكومات :-

المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية السودانية ، الجمهورية السورية ، المملكة العراقية . المملكة العربية السعودية ، الجمهورية اللبنانية ، المملكة الليبية المتحدة ، جمهورية مصر ، المملكة المغربية اليمينية .

رغبة منها في تحقيق ما جاء في ميثاق جامعة الدول العربية بالمادة الثانية خاصة بتوثيق الروابط الاقتصادية والتعاون فيما بينها على النهوض ببلادها وتنمية مواردها ، قد وافقت على هذه الاتفاقية بنصها الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي بقراره رقم ( ٨٨ ) بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين الخامس من ذي القعدة ١٣٧٦ الموافق الثالث من يونيو ١٩٥٧ .

## المادة الاولى

تنشأ مؤسسة عربية تدعى المؤسسة المالية العربية للائتماء الاقتصادي .

## القسم الاول

## اغراض المؤسسة

## المادة الثانية

اغراض المؤسسة هي التنمية الاقتصادية في البلاد العربية الاعضاء في هذه المؤسسة وذلك بتشجيع المشروعات الانتاجية للحكومات والهيئات والافراد على النمو المضطرد سواء باقراضها أو ضمان قروضها أو المساهمة فيها أو اعداد الدراسات الفنية لها على ان يتم ذلك بضمن الحكومات التي تقوم فيها هذه المشروعات ولتحقيق هذه الاغراض تقوم المؤسسة بما يلي :-

- ١ - المساعدة على تمويل المشروعات الانتاجية التي تساهم في اتماء اقتصاديات البلاد الاعضاء سواء كانت تلك المشروعات في مرحلة الانشاء أو التوسيع أو التحسين وذلك بجمع وتوظيف الأموال اللازمة عن طريق الاقراض أو المساهمة الجبرية في رأسمال بعض المشروعات .
- ٢ - العمل على توظيف رؤوس الأموال الخاصة بالخارجية والداخلية - بما يحقق افضل استفلال لكابليات الاقتصاديه في البلاد الاعضاء والاستعانة في ذلك بالخبرة الفنية والادارية .
- ٣ - العمل على جذب رؤوس الأموال الخاصة بالخارجية والداخلية - لاستثمارها في المشروعات الانتاجية في البلاد الاعضاء وعلى تمهيد الظروف المواتية لهذا الغرض .

هكذا حذرت الأصل



### القسم الثاني العضوية ورأس المال المادة الثالثة

اعضاء هذه المؤسسة هم :-

- ١ - الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ويعتبرون اعضاء مؤسسين .
- ٢ - اية دولة عربية او بلاد عربية اخرى يوافق مجلس المحافظين على انضمامها وتوقع هذه الاتفاقية .

### المادة الرابعة رأس المال

- ١ - رأس مال هذه المؤسسة ما قيمته عشرون مليوناً من الجنيهات المصرية ويقوم الجنيه المصري حسبها هو محدد له بالقيمة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي عند توقيع هذه الاتفاقية .
- ٢ - يقسم رأس المال الى ألفي سهم قيمة كل منها عشرة آلاف جنيه .

### المادة الخامسة زيادة رأس المال

يجوز للمؤسسة ان تزيد رأس مالها بالشروط التالية :-

- ١ - تقرر الزيادة بالأغلبية المطلقة للاصوات المقترعة اذا كانت هذه الزيادة لاصدار اسهم من اجل الاكتتاب المبدئي مقابل حصة بلد عربي حالة انضمامه للمؤسسة .
- ٢ - تقرر الزيادة بأغلبية ثلاثة ارباع الاصوات للمقترعين في جميع الحالات الاخرى غير المذكورة في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة .
- ٣ - في حالة اقرار زيادة مخصص بها بمقتضى الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة تعطى لكل عضو فرصة مناسبة للاكتتاب في هذه الزيادة وفق الشروط التي تحددها المؤسسة ولا يجوز للعضو على الاكتتاب في هذه الزيادة ، ويكون الاكتتاب في الزيادة بنسبة الاسهم التي اكتب العضو فيها سابقاً الى مجموع رأس مال المؤسسة ، على انه يجوز تجاوز هذه النسبة بالزيادة او النقص بشرط موافقة الأغلبية المطلقة للمقترعين .
- ٤ - لا يمكن لغير الاعضاء في المؤسسة الاكتتاب في أسهم رأس المال ولا يجوز اعطاء هذه الاسهم إلا للاعضاء .

### المادة السادسة الاكتتاب

- ١ - يكتب كل عضو مؤسس في الاسهم بنسبة حصته في ميزانية جامعة الدول العربية اما الاعضاء الآخرون فتحدد المؤسسة حصتهم على الوجه المبين في الفقرة ( ١ ) من المادة الخامسة .

- ٢ - تصدر الاسهم التي يكتب بها الاعضاء المؤسسون والمنضمون بقيمتها الاسمية . .
- ٣ - تسدد ثلاثة ارباع القيمة المدفوعة للمثل للاسهم بالذهب او بعملة قابله للتحويل الى الذهب بناء على طلب من المؤسسة تعين فيه مكان التسديد ويدفع الربع الآخر بعملة البلد العضو على ان يكون للمؤسسة الحق في طلب تحويل هذه العملات العربية الى عملات اجنبية اذا اقتضى الامر ذلك .
- ٤ - يدفع العضو ربع قيمة اسهمه المكتتب بها كاكتاب مبدئي عند العمل بهذه الاتفاقية وفقاً لاحكام المادة الحادية والاربعين ويكون تسديده الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالذهب او بالعملات القابلة للتحويل الى الذهب .
- ٥ - في حالة انضمام دولة او بلد عربي الى هذه الاتفاقية بعد تفليدها يدفع العضو الجديد من حصته المحددة له نسبة توازي ما دفعه باقي الاعضاء .

### المادة السابعة

#### المسؤولية

- ١ - لا يعتبر اي عضو مسؤولاً بحكم عضويته عن التزامات المؤسسة في غير الحدود المرسومة في هذه الاتفاقية .
- ٢ - تبقى مسؤولية كل عضو قائمة بالنسبة للجزء غير المدفوع من اسهمه .

### المادة الثامنة

#### التصرف في الاسهم

- ١ - لا يجوز ان ترهن اسهم المؤسسة او ان ترتب عليها التزامات من اي شكل كما لا يجوز نقل ملكيتها الا الى المؤسسة .

### المادة التاسعة

#### اموال المؤسسة

- ١ - تتألف اموال المؤسسة على رأس المال المكتتب به من الاموال الاجتياحية ومن الاموال التي تقترضها المؤسسة عن طريق اصدار سندات وعن طريق فتح اعتمادات من المؤسسات الدولية كالبانك الدولي للإنشاء والتعمير او شركة التمويل الدولي او غيرها من هيئات التمويل الأخرى .
- ٢ - تحدد المؤسسة شروط السندات التي تصدرها .
- ٣ - لا يجوز ان تتجاوز قيمة السندات التي تصدرها المؤسسة - في وقت ما - ضعف رأس المال الا بإذن خاص من مجلس المحافظين وفي هذه الحالة يجب توافر ثلاثة ارباع الاصوات لاقرار الزيادة .

## القسم الثالث

## اعمال المؤسسة

## المادة العاشرة

## الاقراض والمناهمة

للمؤسسة الحق في القيام بالعمليات الآتية في بلاد الاعضاء المشتركين في رأس المال :

- ١ - اقراض المشروعات الانتاجية التي تقوم بها حكومات او هيئات أو أفراد البلدان الاعضاء .
- ٢ - اقراض المصارف الائتمانية الصناعية او الزراعية .
- ٣ - المساهمة الجزئية في شركات تقوم باعمال انشائية او انتاجية على نطاق اقليمي او محلي واسع بشرط الا يزيد مجموع ما تسهم به المؤسسة في المشروعات المختلفة في أي وقت عن عشرين في المائة من مجموع المبالغ المستغلة في القروض .

## المادة الحادية عشرة

## عمليات متنوعة

للمؤسسة الحق في القيام بالعمليات الآتية :

- ١ - اقراض الاموال من الغير وتقرير الضمان الخاص للالتزام لهذه القروض . اذا احتاج الامر ذلك و في الاسواق الداخلية والخارجية .
- ٢ - ضمان الاوراق التي وظفت المؤسسة أموالها فيها بقصد تسهيل بيعها .
- ٣ - بيع وشراء الاوراق المالية التي اصدرتها او ضمنتها او وظفت أموالها فيها .
- ٤ - توظيف الاموال التي لا تحتاج اليها في الاوراق المالية التي تختارها وتوظيف مالهيا من اموال الادخار والتقاعد او لاغراض مماثلة في اوراق مالية من الدرجة الاولى دون ان تكون المؤسسة خاضعة للقيود المفروضة في غير هذه الفقرة من هذه المادة على العمليات الاخرى .
- ٥ - ممارسة أية عمليات اخرى تتعلق باغراض المؤسسة المنصوص عليها في المادة الثانية .
- ٦ - تنشيط المؤسسة دائرة للأبحاث الاقتصادية والفنية تخدم أغراضها وتساعد البلاد الاعضاء على استيفاء دروس اقتصادياتها وتنسيق التنمية بينها .

## المادة الثانية عشرة

## الضمان

- ١ - جميع عمليات الاقراض التي تقوم بها المؤسسة لصالح حكومة او هيئة أو أفراد يجب أن تكون مضمونة من حكومة الدولة او البلد الذي يقوم المشروع فيها .

- ٢ - للمؤسسة الحق في حالة تمويل مشروع غير حكومي ان تطلب ضمانات خاصة علاوة على الضمان الحكومي المنصوص عليه في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة .

## المادة الثالثة عشرة

## حدود التمويل

- ١ - لا يجوز ان تباشر المؤسسة عملية تمويل ترى انه من الممكن ان تتم عن طريق رؤوس الاموال الخاصة في الدولة او البلد ذات الشأن بشروط معقولة .
- ٢ - لا تقوم المؤسسة بتمويل مشروع في اراضي اي عضو الا باذن من حكومة العضو .
- ٣ - يحق للمؤسسة ان تشترط اتفاق المال في الغرض المحدد له .
- ٤ - لا يجوز للمؤسسة ان تتحمل ادارة اي مشروع توظف ماله فيه .
- ٥ - تقوم المؤسسة بعملية التمويل بالشروط التي تراها مناسبة اخذة في الاعتبار مقتضيات المشروع والمخاطر التي تتحملها المؤسسة والشروط التي يحصل عليها عادة المستثمرون الافراد عند قيامهم بعمليات تمويل مماثلة .
- ٦ - على المؤسسة ان تتحقق من نجاح اي مشروع قبل تمويله بواسطة خبراءها الفنيين .
- ٧ - على المؤسسة ان تسعى في استمرار دوران أموالها ببيع مستعمراتها الى الافراد كلما امكن ذلك وفقا لشروط مرضية .
- ٨ - يصبح للمؤسسة ان تطرح قروضا في أي بلد عضو لتمويل إحدى العمليات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بعد الحصول على اذن من حكومة البلد العضو ، فان كان المشروع في بلد عضو اخر فيلتزم العضو الذي يطرح القروض في بلده بنقل هذه الاموال الى بلد العضو الذي يقوم المشروع فيه اذا ما طلبت المؤسسة ذلك .

## المادة الرابعة عشرة

## العملات التي تمنح بها القروض

- ١ - تدفع المؤسسة للمقرض قيمة القروض بعملة غير عملة الدولة او البلد المقرض وتبعا لحاجته لتنفيذ المشروع الذي يمنح القرض من أجله .
- ٢ - يجوز ان تقدم المؤسسة قرضا بعملة البلد العضو الذي يقوم المشروع فيه اذا كان المقرض مؤسسة ائتمار اقتصادي حكومي كانت أم غير حكومي وذلك بعد التأكد من صعوبة توفير المال اللازم محليا .

هكذا تمت الاصل



## المادة الخامسة عشرة

## التصرف في تحويل العملات

١ - للمؤسسة الحق في التصرف في الذهب والاموال التي تحت يدها وكذلك الاموال التي تحصل عليها نتيجة الارباح وتكاليف القروض والاستهلاكات المستندية ( اطفاءات ، اندثارات ) والعمولة والرسوم والالتعاب وذلك بشراء عملات اجنبية او شراء سبائك ذهبيه دون اعتراض من الدول الاعضاء وحسباً ترى المؤسسة انه الاصلح بالنسبة لها .

## المادة السادسة عشر

## وفاء الدين

تنظم عقود القروض التي تمنحها المؤسسة طرق الوفاء على الوجه التالي :

- ١ - تحدد المؤسسة تكاليف القروض التي تمنحها والعمولة وطرق وفاء الدين ومواعيد الاستحقاق والسداد والشروط المتعلقة بكل ذلك .
- ٢ - يجب ان ينص في عقد القرض على العملة التي تؤدي بها الدفعات المستحقة للمؤسسة على انه يجوز للمقرض ان يوفي بما عليه بالذهب او بعملة اخرى غير منصوب عليها في عقد القرض وذلك بشرط موافقة المؤسسة . وتراعى المؤسسة بقلدر الامكان ان تسترد قروضها بنفس العملات التي اقترضت بها .
- ٣ - يجوز للمؤسسة ان تغير الشروط الواردة في عقد القرض بناء على طلب المقرض اذا اقتضت بوجاهة الطلب ودون الاضرار بمصلحة المؤسسة او الاعضاء الآخرين بشرط موافقة الحكومة الضامنة .
- ٤ - يجوز للمؤسسة ان تعدل من شروط وفاء القرض او مد أجله بموافقة المقرض بشرط موافقة الحكومة الضامنة .

## المادة السابعة عشرة

## تقوم العملات

- ١ - اذا لم يكن البلد العضو منضماً الى صندوق النقد الدولي فتقوم عملته عند الاكتتاب منسوبة الى الذهب بقرار يصدر من مجلس المحافظين .
- ٢ - اذا انخفضت قيمة التعادل منسوبة الى الذهب لعملة احد الاعضاء بما يزيد عن ٥ ٪ فيدفع العضو الى المؤسسة في بحر مدة تحددها المؤسسة مبلغاً اضافياً من عملته يفوض به القرض الطارئ على قيمة عملته التي تحوزها المؤسسة .

٣ - اذا ارتفعت قيمة التعادل منسوبة الى الذهب لعملة احد الاعضاء بما يزيد عن ٥ ٪ فتدفع المؤسسة الى العضو في بحر مدة يتفق عليها مع المؤسسة مبلغاً من عملته يعادل الزيادة الطارئة على القيمة الاصالية لمعدله العملة التي تحوزها المؤسسة .

## المادة الثامنة عشرة

## تحريم النشاط السياسي

لا يجوز للمؤسسة او للموظفين الذين يتولون ادارتها التدخل في الشؤون السياسية لاي عضو كما لا يجوز ان تتأثر ادارة المؤسسة وموظفوها في قراراتهم بالا اتجاهات السياسة للعضو او الاعضاء الذين لهم علاقة بهذه القرارات ويجب ان تكون الاعتبارات الاقتصادية وحدها محل النظر وفيعمل الحكم عند اصدار كل القرارات كما يجب ان توزن هذه الاعتبارات بميزان محايد قوامه تحقيق اغراض المؤسسة .

## القسم الرابع

## التنظيم والادارة

## المادة التاسعة عشرة

## التكوين الاداري

تتكون المؤسسة من مجلس المحافظين والمدير العام ورئيس مجلس الادارة ومجلس الادارة والهيئة الدائمة للمستشارين ولجان القرض والموظفين اللازمين للقيام بالاعمال التي تحددها انظمة المؤسسة .

## المادة العشرون

## مجلس المحافظين

- ١ - يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب يعينهما كل عضو من اعضاء المؤسسة وتكون مدة خدمة كل منهما خمس سنوات مالم ير العضو ابدال أي منهما خلال مدة التلمذة ويجوز اعادة تعيينهما وليس لنائب المحافظ ان يصوت الا في حالة غياب المحافظ وينتخب المجلس من بين اعضائه احد المحافظين رئيساً له كل سنة .
- ٢ - يعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للمؤسسة وله جميع سلطات الادارة كما ان له ان يفوض مجلس الادارة في ممارسة أي سلطة من سلطاته ما عدا :
  - أ - قبول الاعضاء الجدد .
  - ب - زيادة رأس المال .
  - ج - إيقاف احد الاعضاء .

هكذا من الأصل

د - البت في الاعتراضات الواردة على تفسير هذه الاتفاقية .

هـ - عقد اتفاقات بقصد التعاون مع الهيئات الدولية الاخرى عدا الاتفاقات غير الرسمية ذات الصيغة المؤقتة الادارية .

و - وقف عمليات المؤسسة نهائيا وتوزيع اصولها .

ز - تحديد توزيع الدخل الصافي للمؤسسة .

٣ - يعقد مجلس المحافظين اجتماعا سنويا على الاقل وكذلك يتعقد المجلس بناء على طلب مجلس الادارة او اذا طلب ذلك ثلاثة من اعضائه يحوزون ربع عدد الاصوات .

٤ - يصبح اجتماع المجلس قانونيا اذا حضرته أغلبية تمثل ثلثي الاصوات على الاقل .

٥ - يجوز لمجلس المحافظين - اذا ارتأى مصلحة في ذلك - ان يضع القواعد اللازمة التي تخول لمجلس الادارة بأن يحصل على موافقة اعضاء مجلس المحافظين في موضوع معين دون دعوته الى اجتماع .

٦ - لمجلس المحافظين وللمجلس الادارة - كل في حدود اختصاصه - ان يضع القواعد والتعليمات واللوائح اللازمة لادارة شؤون المؤسسة .

٧ - يقوم مجلس المحافظين ونوابهم باداء وظائفهم دون ان تدفع لهم المؤسسة مقابلا ماديا على ان تدفع لهم المؤسسة المصروفات المناسبة التي يتحملونها في حضور هذه الجلسات .

٨ - يحدد مجلس المحافظين مكافأة اعضاء مجلس الادارة ونوابهم وكذلك مرتب المدير العام ورئيس مجلس الادارة ، وشروط التعاقد معه .

#### المادة الحادية والعشرون

##### التصويت

١ - يختص عند التصويت في مجلس المحافظين ٢٥ صوتا لكل عضو بصرف النظر عما يملكه من الاسهم ثم يضاف الى ذلك صوت عن كل سهم يملكه العضو .

٢ - تتخذ القرارات في جميع ما يعرض على المجلس بالأغلبية المطلقة للاصوات ما لم ينص على خلاف ذلك .

#### المادة الثانية والعشرون

##### المدير العام ورئيس مجلس الادارة والموظفين

١ - يعين مجلس المحافظين مديرا عاما للمؤسسة من غير المحافظين او نوابهم او اعضاء مجلس الادارة او نوابهم في حالة غياب المدير العام بصفة مؤقتة يعين مجلس المحافظين من ينوب عنه مدة غيابه .

٢ - يتولى المدير العام رئاسة جلسات مجلس الادارة ولا يجوز له التصويت إلا في حالة تساوي الاصوات وحينئذ يكون صوته موجهاً كما ان له ان يحضر جلسات مجلس المحافظين وان يشترك في مناقشاته دون ان يكون له حق التصويت .

٣ - المدير العام هو الرئيس الاعلى لموظفي المؤسسة والموظف المسؤول عن تسيير دفعة كافة الاعمال تحت اشراف مجلس الادارة . ويقوم بالتنظيمات الفنية والادارية داخل المؤسسة وله حق تعيين وفصل الخبراء والموظفين طبقا لنصوص انظمة المؤسسة .

٤ - يراعى ان يكون ولاء المدير العام للمؤسسة وموظفيها خالصا وان يعتبرا عن التأثير في سير اعمالها بأي دافع آخر او ان يتحيزوا لاي جهة او قومية .

٥ - على المدير العام ان يتحرى ما امكن عند تعيين الموظفين ان يكونوا من مختلف البلاد الاعضاء في المؤسسة وذلك بشرط عدم الاختلال بمبدأ وجوب توافر الكفاية والخبرة اللازمة ل حسن سير العمل .

#### المادة الثالثة والعشرون

##### مجلس الادارة

١ - يتولى مجلس الادارة جميع اعمال المؤسسة بوجه عام ويباشر السلطات المخولة له من قبل مجلس المحافظين .

٢ - يتكون مجلس الادارة من أربعة مديرين متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين ويشترط ان يكونوا من العرب المشهود لهم بالخبرة والكفاية ويكون انتخابهم لمدة سنتين قابلتين للتجديد .

٣ - يتم انتخاب اعضاء مجلس الادارة على الوجه التالي :-

أ - يرشح كل محافظ مديرا واحدا ونائبا للمدير .

ب - ينتخب مجلس المحافظين من بين المرشحين اربعة مديرين ونائبا لكل منهم بأكثرية الاصوات .

ج - يعطى كل محافظ واحدا من المديرين المنتخبين الاصوات التي يمثلها في مجلس المحافظين .

د - يكون لكل مدير في اجتماعات مجلس الادارة اصوات البلاد التي نالها من مجلس المحافظين .

٤ - يعاون النواب المديرين في اعمالهم ولهم حق حضور جلسات اجتماعات مجلس المديرين ولا يكون لنائب المدير حق التصويت إلا في حالة غياب المدير الذي ينوب عنه .

٥ - يستمر اعضاء مجلس الادارة ونوابهم في وظائفهم الى ان ينتخب من يخلفهم فاذا خلت وظيفة أحدهم لفترة أقصاها تسعون يوما فينتخب المحافظون الذين يمثل أصواتهم المدير السابق ، خلفا له للمدة الباقية على ان يوافق مجلس المحافظين على هذا الاختيار ، ويكون الخلف نفس مركز السلف من حيث مدى تمثيله للاصوات .

هكذا من الأصل



- ٦ - تصبح اجتماعات مجلس الادارة بحضور رئيس مجلس الادارة او نائبه وعضوين على الاقل بشرط ان تتوافر لها اغلبيه ثلثي مجموع الاصوات .
- ٧ - تصدر قرارات مجلس الادارة بالاغلبية المطلقة للمقترعين مالم يكن هناك نص بخلاف ذلك .

#### المادة الرابعة والعشرون الهيئة العامة للمستشارين

- ١ - تنشأ هيئة دائمة للمستشارين تكون مبدئيا من ثلاثة اعضاء يختارهم مجلس المحافظين بعد استشارة مجلس الادارة ، ويراعى في اختيارهم ان تنوع اختصاصاتهم ومجلس المحافظين الحق في ان يزيد عددهم اذا اقتضى الامر ذلك .
- ٢ - يعين المستشارون بعقد لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات قابلة للتجديد وينوب رئيس مجلس الادارة عن مجلس الادارة عن مجلس المحافظين في التعاقد معهم .
- ٣ - تعقد هيئة المستشارين جلساتها برئاسة المدير العام رئيس مجلس الادارة او من ينوب عنه من المديرين ويحضر اعضاؤها اجتماعات مجلس الادارة بدعوة منه ، ويشتركون في مناقشتها دون ان يكون لهم حق التصويت .

#### المادة الخامسة والعشرون لجان القروض

- ١ - تتكون لجان تقوم بتقديم التقارير اللازمة عن ملائمة القروض المطلوبة طبقا لاحكام هذه الاتفاقية .
- ٢ - تضم كل لجنة خيرا يختاره المحافظ الذي يمثل العضو والذي يقوم المشروع في اراضيه وعضوا او اكثر من الفنيين الموظفين بالمؤسسة يعينهم رئيس مجلس الادارة .

#### المادة السادسة والعشرون

##### مقر المؤسسة

تكون مدينة القاهرة هي المركز الرئيسي للمؤسسة ويجوز ان تنشئ فروعها او وكالات في أية بلد آخر حسب الحاجة ويكون ذلك بقرار من مجلس المحافظين .

#### المادة السابعة والعشرون

##### التقارير والبيانات

تصدر المؤسسة تقريرا سنويا يمتد على بيانات بحساباتها كما لها ان تصدر تقارير عن نشاطها في المشروعات المختلفة او أية تقارير أخرى تتعلق بتنفيذ اغراضها وتوزيع هذه التقارير والبيانات على جميع الاعضاء .

#### المادة الثامنة والعشرون

##### توزيع الارباح

- ١ - تخصص من صافي الربح السنوي للمؤسسة نسبة عشرة في المائة لحساب الاحتياطي العام ومجلس المحافظة ان يقرر نسبة أخرى لتكوين احتياطي اضافي وما تبقى بعد ذلك يوزع على الاعضاء بنسبة ما يملكون من الاسهم .
- ٢ - تدفع المؤسسة لكل عضو حصته من الربح بعملته ، فاذا لم تتوافر لديها هذه العملة - بعضها او كلها فتدفع الحصة بعملة أخرى يرتضيها العضو .

#### القسم الخامس

##### الانسحاب

#### ايقاف العضوية - ايقاف الاعمال

##### المادة التاسعة والعشرون

##### الانسحاب الاعضاء

لا يحق لأي عضو ان ينسحب من عضوية المؤسسة قبل انقضاء خمس سنوات على عضويته ويكون الانسحاب بارساله اشعارا كتابيا بذلك الى مركز المؤسسة الرئيسي ، ويصبح الانسحاب نافذا من تاريخ استلام المؤسسة للاشعار .

##### المادة الثلاثون

##### ايقاف العضوية

- ١ - اذا أحل احد الاعضاء بأي التزام نحو المؤسسة نجاز لها ايقاف عضويته بقرار تصدره باغلبية مجلس المحافظين وتزول عن العضو الموقوف صفة العضوية لهاليا بعد مرور سنة من تاريخ ايقاف الا اذا صدر قرار آخر باغلبية الاصوات لاعادة العضوية اليه .
- ٢ - لا يحق للعضو خلال مدة ايقافه ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية فيما عدا حق الانسحاب ولكنه لا يعفى من التزاماته وذلك في حدود المادة الحادية والثلاثين .

##### المادة الحادية والثلاثون

##### حقوق وواجبات الاعضاء الذين رالت عنهم العضوية

- ١ - عندما يزول العضوية عن احدى الحكومات الاعضاء يبقى مسؤولا عن جميع الالتزامات قبل المؤسسة طالما ان أي جزء من القروض والضمانات التي حصل التعاقد بشأنها قبل انتهاء عضويته ما زال قائما

هكذا منه الأصل

ولا يتحمل العضو اية مسؤوليات خاصة بقروض او بضمانات تقوم المؤسسة بها كما لا يساهم في ارباحها او مصروفاتها بعد زوال عضويته .

٢ - عندما تزول العضوية عن احدى الحكومات تقوم المؤسسة بشراء اسهم هذه الحكومة وتسديد حساباتها ويكون سعر الشراء هو القيمة المبينة في دفاتر المؤسسة او قيمتها المدفوعة ايهما اقل .

٣ - تدفع قيمة الاسهم التي يجري اعادة شرائها طبقا لهذه المادة بالشروط الآتية : -

أ - تحجز المؤسسة لديها كل مبلغ مستحق للحكومة عن اسهمها ما دامت هذه الحكومة او اية هيئة او افراد في بلدها لا تزال مسؤولة قبل المؤسسة بصفتها مقرضة او مضمونة من المؤسسة ، وللمؤسسة الحق في ان تستولي على المبلغ المحجوز تحت يدها نظير اي من القروض والالتزامات المذكورة في هذه الفقرة ، ولا تدفع المؤسسة باي حال اي مبلغ يستحق للعضو نتيجة اعادة شرائها اسهمه الا بعد مرور ستة اشهر على الاقل من تاريخ زوال العضوية عنه .

ب - يجوز للمؤسسة ان تدفع للحكومة لقاء اسهمها جزءا من المال المحجوز لديها بقدر ما تستوفي من حقوقها .

ج - يكون الدفع بعملة البلد التي زالت عنه العضوية او بالذهب او بعملة قابلة للتحويل الى السذهب حسبما تراه المؤسسة .

د - اذا تحملت المؤسسة خسارة ما نتيجة للعمليات التي قامت بها بمقتضى هذه الاتفاقية والتي لا تزال قائمة في تاريخ انفصال حكومة من العضوية ، وكان مقدار هذه الخسارة يزيد على مقدار الاحتياطي المخصص لمقابلتها في ذلك التاريخ ، وجب على هذه الحكومة ان تسدد عند الطلب المبلغ الذي كان يجب خصمه من ثمن اعادة شراء اسهمها لو ان هذه الخسارة اخذت في الحساب عند تحديد ثمن اعادة الشراء .

#### المادة الثانية والثلاثون

##### الايقاف - وقف عمليات المؤسسة وتصفية اموالها

١ - يجوز لمجلس الادارة في الاحوال الاستثنائية وقف عمليات القروض والضمانات والمساهمة بصفة مؤقتة وذلك الى ان يتاح لمجلس المحافظين فرصة بحث الاسباب الداعية الى هذا الايقاف واتخاذ قرار بشأنه .

٢ - يجوز للمؤسسة ان توقف اعمالها بصفة دائمة ويكون ذلك بقرار صادر بأغلبية ثلاثة ارباع الاصوات في مجلس المحافظين ويجب على المؤسسة ان تتوقف فورا بعد صدور هذا القرار عن متابعة كل نشاط لما باستثناء الاعمال والاجراءات اللازمة لتحقيق وحفظ وصيانة موجوداتها واصولها .

وتبقى المؤسسة قائمة كما تبقى جميع الحقوق والواجبات المتبادلة بين الشركة وعضائها بمقتضى هذه الاتفاقية وذلك الى ان تتم التسوية النهائية لالتزاماتها وتوزيع موجوداتها وفي هذه الاثناء لا يجوز ايقاف او انسحاب اي عضو كما لا يجوز توزيع اي من الاصول على الاعضاء الا بمقتضى نصوص هذا القسم من الاتفاقية .

٣ - لا يجوز اجراء اي توزيع لاصول المؤسسة على الاعضاء نظير اكتاباتهم في رأس مال المؤسسة حتى يتم تسديد جميع حقوق الدائنين ويكون توزيع موجودات المؤسسة على اعضائها بنسبة ما يملكه كل عضو من اسهم ، ويتم هذا التوزيع نقدا او بموجودات أخرى مناسبة وليس من الضروري ان تكون حصص الاعضاء من التوزيع واحدة من حيث نوع الموجودات الموزعة او العملات المدفوعة بها .

٤ - يحل العضو الذي يحصل على موجودات وزعتها المؤسسة بمقتضى احكام هذا القسم ( الخامس ) محل المؤسسة في جميع الحقوق التي كانت تتمتع بها المؤسسة ازاء هذه الموجودات قبل توزيعها .

#### القسم السادس

##### الوضع القانوني للمؤسسة

##### الحصانات والامتيازات

##### المادة الثالثة والثلاثون

##### الشخصية القانونية

١ - يكون للمؤسسة شخصية قانونية ولها بوجه خاص : -

أ - حق التعاقد .

ب - الحق في تملك الاموال الثابتة والمتحركة والتصرف بها ؛

ج - حق التقاضي والقيام بكافة الاجراءات القانونية .

٢ - تكون جهة التقاضي أمام المحاكم المختصة حيث مقر المؤسسة على انه يجوز رفع الدعوى من قبل الهيئات والافراد في محل النزاع اذا وجد به للمؤسسة مكتب او وكيل مأذون له بقبول الدعاوى ولاعلانات .

٣ - لا تجوز اقامة دعوى قضائية على المؤسسة من قبل الاعضاء او من قبل اشخاص يعملون لحساب الاعضاء او يطالبون بحقوق التزم بها الاعضاء .

٤ - تتمتع جميع املاك المؤسسة وموجوداتها في البلاد الاعضاء بحصانة ضد جميع انواع الحجز او التنفيذ قبل صدور حكم نهائي ضد المؤسسة اينما وجدت هذه الاملاك والموجودات وايما كان حائرها .

٥ - تتمتع املاك المؤسسة وموجوداتها في اراضي الاعضاء ، وفي حوزة اي كيان بالحصانة ضد التفتيش والاستيلاء والمصادرة ونزع الملكية ، او اي نوع اخر من الاستيلاء يصلح عن سلطة تنفيذية او تشريعية .

٦ - تتمتع أوراق المؤسسة وسجلاتها ووثائقها بالحصانة الكاملة .

هكذا عند الاصل



## المادة الرابعة والثلاثون

## اعفاء اموال المؤسسة

تتفى جميع اموال المؤسسة وموجوداتها في حدود الضرورة التي تقتضيها الاعمال المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وطبقا لنصوصها من جميع القيود والانظمة والمراقبات وقرارات تأجيل دفع الديون مهما كان نوعها .

## المادة الخامسة والثلاثون

يعامل الاعضاء مراسلات المؤسسة بنفس معاملاتهم للمراسلات الرسمية الخاصة بالاعضاء الآخرين .

## المادة السادسة والثلاثون

## حصانة موظفي المؤسسة ومستخدميها وامتيازاتهم

جميع المحافظين ونوابهم والمديرين وموظفي المؤسسة ومستخدميها : -

- ١ - يتمتعون بالحصانة ضد الاجراءات القضائية فيما يتعلق بالاعمال التي يقومون بها بصفتهم الرسمية .
- ٢ - اذا لم يكونوا من رعايا الدول التي يمارسون وظائفهم فيها فانهم بمنحون فيما يتعلق بقيود الهجرة واجراءات التسجيل الخاصة بالاجانب وواجبات الخدمة العسكرية وقيود القطع ، نفس الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها موظفو الامانة العامة للجامعة العربية .
- ٣ - يتمتعون - فيما يتعلق بتسهيلات السفر - بنفس المعاملة التي يتمتع بها موظفو الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

## المادة السابعة والثلاثون

## الاعفاء من الضرائب في بلاد الاعضاء

- ١ - تتفى المؤسسة وموجوداتها وأموالها ودخولها وعملياتها وصفقاتها التي تنص عليها هذه الاتفاقية من جميع الضرائب والرسوم الجبركية وتتفى المؤسسة ايضا من مسؤولية تحصيل او دفع اية رسوم او ضرائب .
- ٢ - يتمتع المدير العام ورئيس مجلس الادارة واعضاء مجلس الادارة ونوابهم والموظفون والمستخدمون فيها بمنحهم بالضرائب بجميع الامتيازات التي يتمتع بها موظفو الامانة العامة لجامعة الدول العربية .
- ٣ - تتفى اسهم المؤسسة عند اصدارها وتداولها من جميع الضرائب والرسوم .
- ٤ - لا تفرض اية ضريبة مهما كان نوعها على اى سند او ورقة مالية تصدرها المؤسسة او تضمينها بما في ذلك الارباح والعوائد وما شابهها الناتجة عنها ايا كان مالكيها وذلك : -
- أ - اذا كانت الضريبة لم تفرض على هذا السند او الورقة المالية الا بمجرد صدور اى منها عن المؤسسة اولاً لأنها ضامنة لهما .

ب - او كان الاساس القانوني الوحيد لهذه الضريبة هو العملة التي اصدت او دفعت بها السندات او الاوراق المالية ، او المكان الذي اصدت او دفعت او يمكن ان تدفع فيه او موقع اى مكتب او مركز لاعمال المؤسسة .

## المادة الثامنة والثلاثون

## تعديل نصوص الاتفاقية

١ - يحق لاي عضو او محافظ او عضو مجلس ادارة ان يقترح تعديلات على هذه الاتفاقية وذلك بتبليغه اقتراح التعديل الى رئيس مجلس المحافظين الذي يعرض الاقتراح على المجلس في أقرب فرصة ، فاذا حاز الاقتراح موافقة المجلس فعلى المؤسسة ان تطلب رأي جميع الدول الاعضاء بشأنه وفي حالة موافقة ثلاثة ارباع اصوات الاعضاء تسجل المؤسسة التعديل ببلاغ رسمي توجه الى جميع الاعضاء ويسجل التعديل في الامانة العامة .

٢ - استثناء من الفقرة (أ) من هذه المادة يجب موافقة جميع الاعضاء في حالات التعديل التي تتغير من : -

أ - الحق في الانسحاب من المؤسسة طبقا للمادة التاسعة والعشرين من هذه الاتفاقية .

ب - الحد من مسؤولية الاعضاء بالنسبة للجزء غير المدفوع من اسهمهم طبقا للمادة السابعة من هذه الاتفاقية ؛

ج - حالة اقرار زياده لرأس المال مرخص بها وفقا للفقرة (٣) من المادة الخامسة من هذه الاتفاقية .

٣ - تصبح التعديلات المقررة نافذة المفعول من قبل جميع الاعضاء بعد انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ البلاغ الرسمي الذي تصدره المؤسسة الا اذا خلد مجلس المحافظين فترة اقصر .

## القسم السابع

## التغيير والتحكيم

## المادة التاسعة والثلاثون

١ - تحال الى مجلس المحافظين جميع الخلافات التي تقع بين أي عضو وبين المؤسسة او بين الاعضاء فيما بينهم بشأن تفسير نصوص هذه الاتفاقية ويعتبر القرار الذي يتخذه مجلس المحافظين في موضوع الخلاف نهائياً .

٢ - اذا اتخذ مجلس الادارة قراراً بشأن تفسير نص من نصوص هذه الاتفاقية يمكن لاي عضو ان يستأنفه امام مجلس المحافظين الذي يصدر قراراً نهائياً في الموضوع الخلاف ، على انه يجوز للمؤسسة العمل بقرار مجلس الادارة خلال فترة الاستئناف .

هكذا في الأصل

## المادة الاربعون

## التحكيم

اذا حصل خلاف بين المؤسسة وبين دولة او بلد زالت عنه العضوية او بين المؤسسة وعضو خلال تصفية اعمال المؤسسة بصورة نهائية ينظر هذا الخلاف امام هيئة تحكيم مؤلفة من ثلاثة محكمين تعين المؤسسة أحدهم ويعين العضو الطرف في الخلاف المحكم الثاني ويختار المحكمان المذكوران محكما ثالثا يتفقان عليه ويكون قرار هذه الهيئة نهائيا .

وفي حالة عدم الوصول الى اتفاق بين المحكمين بشأن اختيار المحكم الثالث فيرجع الى ممثل الشرق الاوسط في محكمة العدل العليا الذي يمكن ان يكون بنفسه حكما ثالثا او ان يختار الحكم الثالث دون اعتراض من الطرفين .

## القسم الثامن

## احكام ختامية

## المادة الحادية والاربعون

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر من ايداع وثائق تصديق دول لا يقل مجموع كتاباتها عن ٧٥٪ من رأس المال المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذه الاتفاقية .

## المادة الثانية والاربعون

## التصديق والاياداع والانضمام

١ - يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظامها الدستورية في أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى .

٢ - يجوز لدول الجامعة العربية والبلاد العربية الاخرى غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم إليها بعد موافقة مجلس المحافظين طبقا للمادة الثالثة باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها .

## المادة الثالثة والاربعون

تصبح كل حكومة عضوا في هذه المؤسسة من تاريخ ايداعها وثائق التصديق او الانضمام لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

## المادة الرابعة والاربعون

تدفع كل دولة موقعة على هذه الاتفاقية عند ايداع وثيقة تصديقها ٨٪ من قيمة الاسهم التي اكتسبت

بها على ان يحسب هذا القدر من اصل الربع الواجب الاداء بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة السادسة من هذه الاتفاقية . وعلى الامانة العامة ان ترد هذا المبلغ الى الجهة التي يحددها مجلس المحافظين في أول اجتماع يعقده .

## المادة الخامسة والاربعون

يوجه الامين العام لجامعة الدول العربية الدعوة الى الاجتماع الاول لمجلس المحافظين . وتأيدا لما تقدم قد وقع المنويون المفوضون المينة اسمائهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وباسمائهم . عملت هذه الاتفاقية بمدينة القاهرة في يوم الاثنين الخامس من ذي القعدة سنة ١٣٧٦ الموافق الثالث من يونيو سنة ١٩٥٧ .

من اصل واحد باللغة العربية يحفظ في الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية او المتضمنة إليها .

عن المملكة الاردنية الهاشمية

عن الجمهورية السودانية

عن الجمهورية السورية

عن المملكة العراقية

عن المملكة العربية السعودية

عن الجمهورية اللبنانية

عن المملكة الليبية المتحدة

عن جمهورية مصر

عن المملكة المتوكلية اليمنية

## المذكورة التفسيرية المكتملة

## لاتفاقية المؤسسة العربية للائماء الاقتصادى

## مقدمة

تمر البلاد في الوقت الراهن في فترة تطور اقتصادي اذ تحاول جاهدة ان تلحق بركب التقدم الصناعي والزراعي الذي فاتتها منذ زمن ليس بالقصير لحالة استخدام العلم الحديث ومنسخرة ما جاهد الله من ثروات طبيعية لتصل الى هدفها وتنبؤ مكائنها القيمة بها بين الدول

هكذا هي الحال



وقد شامت أحداث التاريخ السياسي ان تفتت من وحدة الامة العربية لتظل خاضعة لسلطان الاستعمار الاوروي سواء في شكله السياسي السافر ام في شكله الاقتصادي المقنع حتى أراد الله ان تولد الجامعة العربية لتؤلف بين الاشتات وتجمع الدول الشقيقة وتوحد السياسات المتفرقة ، وليس هذا المشروع الا امتدادا لفكرة من افكار الجامعة العربية التي ترمي الى توثيق وحدة اعضائها وتقوية اصرة الاخوة بينهم .

على ان الجامعة العربية ما كانت لتحاول هذه المحاولة لو ان اعضاؤها وجدوا من المؤسسة العالمية (البنك الدولي للانشاء والتعمير ) منظمة تسد حاجات اعضائها وتحرص على ان تتجاوب مع رغبات التقدم والاعمار في بلادها وتقدر جدية رغبتها في التقدم السريع نحو بناء صرح اقتصادياتها اذ الواقع انه بالرغم من عضوية كثير من البلاد العربية في البنك الدولي الا ان هذه البلاد لم تكند ان تفيد منه او تعتمد عليه ، ولعل ذلك راجع الى ظروف سياسية خاصة او الى ان الشرائط التي وضعها البنك الدولي ووعيت فيها مصلحة الدول الاوروية اكثر من غيرها او لغير ذلك من الاسباب ، ومع ذلك فان هذه الدول العربية في اشد الحاجة الى التمويل الخارجية لمقابلة التوسع الانتاجي في الصناعة والزراعة وانها ما فتئت تستقصي مصادر التمويل خارج نطاق البنك الدولي .

من أجل هذا وضعت هذه الاتفاقية يحدوها شعور صادق بان الوقت قد حان لتخطر الدول العربية خطوة كبرى في هذا السبيل في عصر يلعب الاقتصاد فيه الدور الرئيسي في حياة الدول والشعوب .

## ٢ - اغراض المؤسسة

نصت المادة الثانية من هذه الاتفاقية على ان اغراض المؤسسة تنحصر في تشجيع مشروعات التنمية الاقتصادية وليس في القيام بها ، اي لا يجوز للمؤسسة ان تفرد بالقيام بتنفيذ مشروع انتاجي وان كان في طبيعته من عمل المؤسسة وهذا لا يمنع من ان تدرس المؤسسة مشروعات لم يبدأ بعد وان تعد بمساعدته بمجرد قيامه اذا ما اقتنعت بصلاحيته على الوجه الذي تترحمه .

وقد اطلقت يد المؤسسة في التشجيع ونصت هذه المادة من المشروع على ان يشمل نشاط المؤسسة المشروعات الحكومية ومشروعات الهيئات كالمصارف والشركات بانواعها والمنظمات العامة والخاصة كما يشمل المشروعات الفردية ولم تستوجب لهذا التشجيع الا امرا واحدا هو ضمان الحكومة لهذه المشروعات وطبيعة المشروع الانتاجي وتوقيع نجاحه .

اما حكمه الضمان الحكومي فهي ان رأسمال المؤسسة كله يتكون من مساهمة الحكومات الاعضاء وان تمويل مشروع في بلد عضو ينطوي على لون من المخاطرة ما لم تضمن الحكومة التي يقوم المشروع فيها ما تبذله المؤسسة من قروض ويلاحظ ان لهذا الضمان وجهين :-

- أ - تغطية موقف المؤسسة وعدم تعرضها لخسائر حتى يمكنها المضي في تنفيذ المشروع الذي أنشئت من أجله .
- ب - تأمين الدول الاعضاء الآخرين الذين يساهمون في المؤسسة بإجماليهم التي تقرضها المؤسسة للمشروعات

على ان تقديم حكومة عضو ضمانا لمشروع أنماي لا يعني ضرورة موافقة المؤسسة على منح المشروع ما يطلبه من قروض بل للمؤسسة الحق الكامل في درس المشروع من جميع نواحيه والنظر في الاسبقية بالنسبة لمختلف المشروعات في مختلف بلاد الدول الاعضاء مع تقدير مدى الفائدة الانتاجية للمشروع في الزمن الطويل بنقض النظر عن مقدار ماسيدره من ربح في الزمن القصير اي احتمال تفضيل مشروع أنماي له صفة المشروعات العامة كاستصلاح الاراضي الزراعية او استغلال المناجم او توليد الكهرباء وتفضيل مثل هذه المشروعات على مشروع انتاجي كصنع لتسج الصوف او لصنع الدراجات بالرغم من التحقق من نجاح هذه المشروعات الاخيرة .

أما فيما يتعلق بوسائل التشجيع فقد وردت في هذه المادة على وجه الحصر وهي :-

## أ - الاقراض

قصد به الاقراض المباشر وذلك بدفع ما ينقص المشروع من الاموال وغني عن الذكر ان المؤسسة حين تقرض انما تتحرى حقيقة الحاجة الى المال المقرض والمقرض ان يكون هذا القرض في شكل عملة أجنبية لاستيراد سلع رأسمالية او لمكافحة خيرة فنية . ولا تقرض المؤسسة أموالا أهلية الا في حالات خاصة كما سيبيء التفصيل بعد ( المادة الرابعة عشرة فقرة ٢ ) .

## ب - ضمان القروض

وذلك بأن تضمن المؤسسة قرضا تصلره الادارة القائمة على شؤون المشروع سواء أكان حكوميا او غير حكومي ، ومن الضروري ان نؤكد هنا ان ضمان القروض ليس وسيلة عملية لجذب رؤوس الاموال ، وقد مر البنك الدولي للانشاء والتعمير في هذه التجربة ولم يجد بدا في ا مراحل الاولى من اغفاله كصليب من مصادر التمويل والمتوقع ان المؤسسة في حداثتها لن تتمكن من ضمان قروض الغير نظرا لان سمعتها المالية التي ستكون سند الضمان لا تصل الى درجة الاقتناع او الطمأنينة في أول عهدها بالعمل . من أجل ذلك فمن الخير الا تلجأ المؤسسة الى ضمان القروض حتى تكسب السمعة المالية اللازمة لتل هذا العمل ولا بد من انقضاء فترة ليست بالقصيرة قبل الاقدام عليه .

## ج - المساهمة

الاصل الا تسهم المؤسسة في المشروعات الانتاجية على اختلاف انواعها اي انها لا تشترك في مجارة اسهم هذه المشروعات وذلك لان الاسهام مشاركة في تحمل مخاطر المشروع اي التعرض الى احتمال خسارة جزء من رأسماله .

فواضح ان الغرض من المؤسسة ليس للمخاطرة لتحقيق ربح ولكن مساعدة المشروعات الانتاجية على التمرير المطرد . وهذا لا يأتي اذا تعرضت المؤسسة لخطر المشروعات التي قد تحقق ربحا او خسارة . ومع هذا فقد جاء ذكر المساهمة هنا على ان يطبق المبدأ في أضيق نطاق وعلى ان تكون المؤسسة منظمة تمام الاطمئنان على مصير أموالها المستثمرة في الاسهام وعلى عائد هذه المساهمة ، وطبيعي ان يكون للمؤسسة الحق الكامل في اشتراط الضمانات اللازمة نظير مساهمتها بهذه الصورة ، وفي جميع الاحوال يجب الا تتجاوز ان نسبة الاسهام عن عشرين في المائة من مجموع المبالغ المستحقة في القرض ( فقرة ٣ من المادة العاشرة ) .

أما سبب ذكر المساهمة كوسيلة لتشجيع في هذه المسألة فلأن مثل هذه المساهمة ستشجع الكثير من المستثمرين على مشاركتهم في الاسهام وبهذا تحشد رؤوس الاموال الخاصة في الاستثمار ويتحتم على المؤسسة في هذه الحالة ان تتخلص من اسهمها تخلفا حكيما بحيث لا يؤثر في خفض اسعار الاسهم في السوق .

وما تجب ملاحظته انه في حالة شراء المؤسسة لاسهم مشروع فقد نص في هذه المادة على وجوب ضمان الحكومة لاموال المؤسسة وحقوقها اذ المعروف ان الحكومة قد تضمن حدا أدنى لارباح مشروع ما تدفعه للمساهمين حتى ولو خسر المشروع ستة من السنين ولكن ليس مألوفاً ان تضمن الحكومة عدم خسارة المشروع وضياع رأس المال .

ومن أجل هذا جاز للمؤسسة ان تأخذ لنفسها الضمان اللازم قبل الاقدام على شراء اي سهم في أي بلد من بلاد الاعضاء .

د - نظرا لما تحتاجه البلاد العربية من خبرة فنية ودراسات فقد نصت هذه المادة على انه يجوز للدول الاعضاء ان تطلب الخبرة والدراسات الفنية من المؤسسة كوسيلة من وسائل تشجيع التنمية الانتاجية في بلادها .

أما الناحية الثانية في هذه المادة فقد غابحت باجمال ما فصلته المواد التالية من وسائل التمويل فقررت في الفقرة ( أ ) أن المشروعات التي يمكن ان تمويلها لا بد ان يتوافر فيها عنصران أساسيان - الاول - أن يكون المشروع انتاجيا - والثاني - ان يكون المشروع قائما .

وبهذا ينتهي أن تبدأ المؤسسة مشروعا انتاجيا او ان تمويل مشروعا لم تتم المرحلة الاولى في أنشائه ، وبهذا يكون لها ان تمويل المشروعات الانتاجية التي بدأ فعلا او التي تمت وتحتاج الى التوسع والتحسين فيمكن ان تمويلها المؤسسة بالطرق الآتية : -

أ ( طرح القروض .

ب ( الاقتراض المباشر .

ج ( المساهمة الجزئية اي شراء جزء من الاسهم تمثل حصة في رأس المال .

ولا يجوز بناء على هذا النص ان تشتري المؤسسة كل الاسهم ولا أغليتها بل المقصود على وجه التحديد الا تلجأ المؤسسة الى شراء اسهم الا في حالات خاصة .

ونصت المادة في الفقرة ( ٢ ) على طريقة التمويل عن طريق توظيف الاموال الاجنبية والداخلية ، وضم ذلك بجميع هذه الاموال في شراء سندات تصدرها سواء في داخل البلاد العربية او خارجها واقتراض حصيلة السندات للمشروعات الانتاجية . وقد نصت هذه الفقرة على حق المؤسسة في المقاضاة بسنين المشروعات الانتاجية واختيار الاصلح منها من حيث انتاجية وفائدته الاقتصادية ، كما نصت على وجوب الاستعانة بالخبرة الفنية والمقصود بهذا وجوب دراسة المشروع الانتاجي من نواحيه الفنية المختلفة قبل البت فيه ثم دراسة فنيته من ناحية تمويله .

وأخيرا ذكرت الفقرة ( ٣ ) ان على المؤسسة ان تعمل على جلب رؤوس الاموال الخاصة الخارجية والداخلية لتوجيهها وجهة الاستثمار الصحيح في المشروعات الانتاجية ، وواضح ان الاصل الا تمويل المؤسسة مشروعا انتاجيا ما لم تقتنع بعدم امكانية تمويله من قبل رأس المال الخاص او بصيغة الحصول على هذا المال بشروط مقبولة .

أما وسائل جذب الاموال الخاصة لاستثمارها في المشروعات الانتاجية من ضمان ودعاية وغير ذلك فقد تركت لادارة المؤسسة تتولاها حسب ظروفها .

### ٣ - العضوية ورأس المال

اعضاء هذه المؤسسة الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ( م ٣ فقرة ١ ) او اي بلد عربي آخر من غير الدول الاعضاء . ولا يشترط في هذا البلد ان يكون مكتمل السيادة تام الاستقلال ، وإنما الشرط الاساسي ان يكون عربيا في مجموعه ، وهذا اضطراد لما جرت عليه الجامعة العربية منذ نشأتها من التعاون بين البلاد العربية وتوثيق الصلات بها حتى ولو لم تسمح ظروف بلد منها ان تكون عضوا فيها او ان تستكمل اركان استقلالها .

وقد تناولت المادة الثالثة النص على حق العضوية لجميع اعضاء الجامعة العربية وهذا يعني انه اذا انضمت أية دولة عربية بعد انشاء المؤسسة الى الجامعة العربية فسيكون لها الحق تلقائيا في عضوية المؤسسة . اما الدول العربية الاخرى التي لم تنضم الى الجامعة العربية فشرط قبولها عضوا في المؤسسة هو مجرد موافقة مجلس المحافظين على انضمامها .

### ٤ - رأس المال

حدد مبلغ عشرين مليوناً من الجنيهات المصرية حسب القيمة المحددة له في صندوق النقد الدولي في تاريخ توقيع هذه الاتفاقية كراسمال للمؤسسة ( المادة الرابعة فقرة ١ ) وهو مبلغ يبدو متواضعا اذا قيس بما تتطلبه الدول والبلاد الاعضاء من أموال طائلة لتنمية مواردها الاقتصادية وتمويل مشروعاتها الانتاجية ، وقد زعم في تقدير هذا المبلغ : -

أ ( سهولة تحصيله من البلاد الاعضاء خصوصا وان ثلاثة ارباعه ستندفع بعملات قابلة للتحويل الى الذهب او بالذهب .

ب ( وجوب اعتماد المؤسسة على القروض في التمويل اعتمادا كبيرا .

ويلاحظ أن قيمة رأس المال مرهونة بالقيمة الذهبية للجنيه المصري عند توقيع هذه الاتفاقية ، لذا اذا انخفضت قيمة الجنيه بعد ذلك بالنسبة للذهب اعيد تقويم رأس المال وزيد بنسبة انخفاض الجنيه وذلك لتغطية الفرق بين ما كان واجب الدفع على اساس القيمة عند التوقيع والقيمة التي آلت اليها قيمة الجنيه المصري .

على انه من المفهوم ان على المؤسسة الا تلجأ الى الاقتراض الا بعد استدعاء رأس المال كله بالكامل . ولا شك ان المؤسسة تدعم مركزها المالي الى حد كبير باتباعها هذه السياسة .



والمشور ان يزداد رأس المال بانضمام البلاد العربية الاخرى ( المادة الخامسة فقرة ١ ) زيادة محسومة مما يعزز المركز المالي للمؤسسة ويزيد من قدرتها على التمويل كما اجازت المادة الخامسة فقرة ٢ زيادة رأس المال اذا ارتأى ذلك مجلس المحافظين واشترطت المادة توافر اقلية ثلاثة ارباع الاصوات ، على ان لا يجبر العضو المخالف على المساهمة في هذه الزيادة ( فقرة ٣ ) اما الاعضاء الذين وافقوا على زيادة رأس المال فتعين مساهمتهم بنسبة حصصهم الاصلية ، والحكمة في ذلك ان مسؤولية الحكومات قبل المؤسسة محدودة بمساهماتهم فيه من راسمالها ولا يجوز ارغام حكومة على قبول مسؤولية لا ترى ان تتلقى تبعاتها ، ونظرا لأن المسؤولية التي تقتضيها المؤسسة من اعضائها مسؤولية حكومية ، فقد جاء نص الفقرة ( ٤ ) صريحا في عدم جواز حيازة الاسهم إلا للاعضاء .

## ٥ - الاكتساب

روعي أن يكتب الاعضاء المؤسسون في رأس مال المؤسسة كل بنسبة حصته في ميزانية الجامعة العربية: وقد صدر بهذا قرار من المجلس الاقتصادي رقم ( ٦٨ / ٣٥ ج ٣ تاريخ ١٩٥٦/١/٢٥ وذلك لصعوبة تحليله أساسا آخر للاكتساب ، أما الاعضاء الآخرون فتحدد المؤسسة حصصهم بقرار من مجلس المحافظين يصدر بالاغلبية المطلقة للاصوات المقررة .

يدفع العضو المكتسب ثلاثة ارباع القيمة التي تدفع نظير اسهمه بالذهب او بعملة قابلة للتحويل الى الذهب ( المادة ٦ فقرة ٣ ) والربع الباقي يدفع عملة بعملة بلده وهذه النسبة قد تبدو عالية ولكن اذا اخذنا في الاعتبار صغر رأس المال وحاجة المشروعات الانتاجية الى العملات الاجنبية والصعوبة منها على وجه الخصوص ، لظهرت حكمة النص في هذه الفقرة التي اعطت للمؤسسة الحق في تحويل هذا الربع المدفوع بالعملات العربية الى عملات اجنبية .

والدفع بالذهب او بعملات قابلة للتحويل الى الذهب يمكن المؤسسة من موازنة نشاطها التمويلي بمرونة ويسر كما يهيئ لها فرص استثمار أموالها على وجه سليم مريح ويعفيها من صعوبات استعمال العملات المحددة التداول او التحويل وليس من المتوقع ان يهبط هذا الشرط اعباء الاعضاء ، فان تحصيل المبلغ سيكون على فترات اذا نصت الفقرة ( ٤ ) من المادة السادسة على ان يدفع ربع قيمة الاسهم المكتسب بها عند ايداع وثيقة التصديق على هذه الاتفاقية ، كما ان المادة الرابعة والاربعين نصت على أن يدفع حينئذ الربع على دفعتين ، الدفعة الاولى وقدرها ١٠ ٪ من قيمة الاكتساب تدفع عند ايداع وثيقة التصديق لكل دولة والباقي وقدره ١٥ ٪ يدفع عندما يتم ايداع وثائق تصديق دول يبلغ مجموعها ٧٥ ٪ من اصل رأس المال وهو التصديق اللازم لتنفيذ هذه الاتفاقية ( المادة الحادية والاربعون ) .

على أن يدفع الاعضاء ربع حصصهم عند ايداع وثائق التصديق على هذه الاتفاقية ويتم الدفع لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

## ٦ - المسؤولية

حدد مشروع الاتفاقية مسؤولية الاعضاء فيما يخص بتصرفات المؤسسة فنصت المادة السابعة فقرة ( ١ ) على ان العضو لا يكون مسؤولا عن التزامات المؤسسة الا ما جاء به نص ، والمقصود بهذا هو ان الالتزامات التي تقع تبعاتها على المؤسسة لا تنتقل الى اعضائها الا في الحدود المقررة في هذه الاتفاقية ، وهذه الحدود لا تتجاوز أمرين : -

اولا - الالتزام بالوفاء بتسديد قيمة الاسهم التي اكتب بها العضو وبالصورة التي حددتها نصوص الاتفاقية .  
ثانيا - الالتزام بالوفاء بتحقيق الضمان حالة وجود مديونية من حكومة العضو قبل المؤسسة او حالة مديونية المؤسسة قبل الغير بضمان اعضائها .

وقبلا علنا هذه الحالات فلا تنتقل مسؤولية المؤسسة الى اعضائها بل تحملها المؤسسة كشخصية معنوية ١٤ وجودها القانوني .

وحتى تتمكن المؤسسة من القيام بعملها على نطاق واسع نصت الفقرة ( ٢ ) من المادة السابعة على ان تبني مسؤولية الاعضاء قائمة بالنسبة للجزء غير المدفوع من الاسهم وهذا الوضع يظل ساريا سواء في حالة قيام المؤسسة ام في حالة تصفيتها على الوجه الوارد فيما بعد في باب التصفية ، ولهذا النص اهمية خاصة اذ يمكن المؤسسة من الرجوع على الحكومات بمقدار ما التزمت به من اكتساب في أي وقت وهذا يساعدها على مقابلة ما قد يطرأ من احتياجات مالية .

## ٧ - التصرف في الاسهم

نظرا لأن اسهم المؤسسة لا تملكها الاحكامات عربية ، وبمحافظة على هذه الصفة من ان تخرج الى ايدي غير عربية او ان تملكها هيئة ليست بالحكومية - وهو ما يخالف نصوص هذه الاتفاقية - فقد نصت المادة الثامنة على عدم جواز رهن الاسهم او ان ترتب عليها التزامات من أي نوع .

كذلك لا يجوز نقل ملكية الاسهم وذلك لنفس الحكمة السابقة اما اذا بيعت للمؤسسة فهذا امر نظمت هذه الاتفاقية وفيه صون لكرامة الاعضاء واحتفاظ برأس المال في دائرته الحكومية .

## ٨ - اموال المؤسسة

نصت المادة التاسعة على المصادر التي تتألف منها اموال المؤسسة علنا رأس المال واحتياطيه وهي الاموال المقرضة عن طريق اصدار السندات وتحدد المؤسسة شروطها ( فقرة ٢ من نفس المادة ) وعن طريق فتح اعتمادات لدى المؤسسات المالية اعلية جبرية ام اجنبية ام دولية ، وقد اعطيت المؤسسة الحرية في اختيار الوسيلة التي تقرض بها .

إلا ان هذه المادة حددت من الحرية في الاقتراض ومداها ، اذا حددت مجموع مديونية المؤسسة - في وقتنا هذا بما يعادل ضعف رأس المال ( فقرة ٣ ) واشترطت موافقة مجلس المحافظين بالاغلبية ثلاثة ارباع - الاصوات اذا رغبت المؤسسة في تجاوز هذا الحد .

والمقصود بضعف رأس المال اربعون مليوناً من الجنيهات على ان يكون رأس المال كله قد أكتب به ودفعت قيمته بالكامل للمؤسسة ، والمفروض الا تلجأ المؤسسة الى الاقتراض الا بعد سداد رأس المال كله فاذا بقي جزء لم يدفع لسبب من الاسباب ولم تتمكن المؤسسة من الحصول عليه في الوقت المناسب فيجوز للمؤسسة ان تقرض على الا تتجاوز في اقتراضها ضعف رأس المال المكتتب به والتي حصلت عليه فعلاً ، وفي هذه الحالة يقتضى الامر اخذ اذن مجلس المحافظين للحصول على قرض يجاوز ضعف ما دفع من رأس المال.

#### ٤ - اعمال المؤسسة

نصت المادة العاشرة على الاعمال الاساسية التي تقوم بها المؤسسة فقرة ١ و ٢ و ٣ و كما نصت المادة الحادية عشرة على العمليات المتنوعة الاخرى التي يجوز للمؤسسة ان تقوم بها .

وجدير بالملاحظة ما جاء في المادة الحادية عشرة فقرة ( ٢ ) من ان للمؤسسة الحق في ضمان الاوراق المالية التي وظفت أموالها فيها بقصد تسهيل بيعها والمقصود بهذا النص انه يجوز للمؤسسة - اذا ارتأت مصلحته لها - ان تضمن القيم الرأسمالية وفوائدها للسندات التي استثمرت جزءاً من أموالها فيها ، وواضح ان هذا الضمان ليس الا انعكاساً للضمانات الحكومية التي تحصل عليها المؤسسة عند شراء مثل هذه الاوراق المالية .

ولعل هذا الضمان يكون ذا أهمية واضحة حالة السعي لدى الهيئات والافراد في البلاد الاجنبية لتشجيعهم على الاستثمار في أوراق مالية عربية ، فاذا ما كان للمؤسسة سمعتها الطيبة فان مثل هذا الضمان سيكون حافزاً للاقبال على الاستثمار .

اما الفقرة ( ٤ ) من المادة الحادية عشرة فقد أعطت المؤسسة الحق في استثمار الاموال الفائضة لديها في الاوراق التي تختارها ، وبديهي ان المؤسسة ستشتر في الاستثمار الطويل والمتوسط الاجل حسب مقتضيات الاحوال ، اما انها استثمرت المؤسسة حيث استثمار مالديها من اموال الادخار - او لغراض مماثلة من الخسوف لقيود التصرف في رأس المال او الاموال المقترضة الاخرى كقيود الضمانات الحكومية او الضمانات السي تتطلبها المؤسسة من الهيئات الخاصة او الافراد ، هذا الاستثناء قصد منه تسهيل عملية الاستثمار نظراً لان هذه الاموال لا تنسحب عليها اغراض المؤسسة المتوه عنها في المادة الثانية بل هي أقرب الى الاموال الخاصة منها الى الاموال المخصصة للقروض .

ونصت الفقرة ( ٦ ) من المادة الحادية عشرة على وجوب انشاء دائرة للابحاث الاقتصادية والفنية تخدم اغراض المؤسسة وتقدم إليها ما يحتاجه حتماً من معلومات واجتماعات وتساعد الاعضاء على استكمال اجاباتهم وتمحيص الدراسات الخاصة بتنسيق اقتصاديات الاعضاء جميعاً فيما بينهم . وواضح ان مصلحة الجميع ان يكون للبلاد الاعضاء سياسة اقتصادية متكاملة وان يزداد التخصص الانتاجي والاعتماد البعض الى زيادة انتاج سلعة بمنجزه وبعده في هذه الزيادة دون النظر الى تكاليف الانتاج النسبية او الى امكانية قيام الانتاج او توسيعه في بلد اخر بشكل يحقق ربحاً اعظم وكفاية اتم .

#### ١٠ - الضمان

اقتضت المادة الثانية عشرة فقرة ( ١ ) ضرورة حصول المؤسسة على ضمان حكومي البلد التي تكون مثل الاقتراض ، وقد اوضحنا في تفسير المادة الثانية الحكمة من هذا الضمان . ونكرر هنا انه لا يمكن للمؤسسة ان تعطي من قبلها الضمانات المنصوص عنها في المادة الحادية عشرة فقرة ( ٤ ) ما لم تكون المؤسسة حائزة للضمان الحكومي المقابل وواضح من النص ان الضمان يجب ان يكون صادراً من الحكومة التي يقوم المشروع فيها فان اتفقت دولة مع أخرى على ان تنشئ احدهما مشروعاً في أرض الدولة الثانية بشروط يتفقان عليها فمن المتعين ان تحصل المؤسسة على الضمان من الدولة التي يكون فيها محل التنفيذ المشروع كما لا يجوز ان تتضامن الدولتان في اعطاء الضمان اللازم .

وفي حالة ما اذا كان المشروع غير حكومي للمؤسسة ان تتطلب ضمانات اضافية علاوة على ضمان الحكومة التي يقوم المشروع في ارضها ويكون هذا الضمان عادة للتأكد من حسن سير العمل .

#### ١١ - التمويل

الاصل في تمويل اي مشروع من قبل المؤسسة ان يعجز القائمون بالمشروع عن الحصول على ما يكفيهم من المال في بلادهم بشروط معقولة والمقصود بذلك انه اذا احجم رأس المال عن المساعدة في مشروع ترى المؤسسة وجوب تمويله وتشجيعه وكان هذا الاحجام غير مبرر لديها فيمكنها حينئذ ان تقوم هي بالتمويل في حدود ماسته الفقرة ( ٥ ) من نفس المادة ، من اجل هذا نصت المادة الثالثة عشرة فقرة ( ١ ) على عدم جواز تمويل مؤسسة ترى انه من الممكن ان يتم عن طريق رؤوس الاموال الخاصة فاذا وجدت المؤسسة ان المشروع خليف بالتمويل فلا بد من الحصول على اذن من حكومة البلد الذي يقوم فيه المشروع ( نفس المادة فقرة ٢ ) وذلك طبيعي اذ لا بد للمؤسسة من اخذ الضمان اللازم من هذه الحكومة فلا اقل من ضرورة اخذ اذن الحكومة قبل التمويل .

وفي حالة اذن الحكومة للمؤسسة بتمويل مشروع فان للمؤسسة الحق في ان تشترط اتفاق المال المقترض فيها خصص له ، وبديهي ان ذلك واجب لان الحكومة قد التزمت بضمان رد المال ، كما ان ذلك حق لأن المؤسسة انما اقترضت المشروع لعجزه عن سد حاجة معينة للمشروع ، وانه مشروع انتاجي خصص لغاية محددة .

كذلك عينت المادة نفسها ( فقرة ٤ ) بالنص على منع المؤسسة من ان تقوم بإدارة اي مشروع . وتوظف فيه اموالها ، اي لانها تقوم بعمل اداري او ان تشترك اشتراكاً فعلياً في مجلس ادارة المشروع ( المادة الثالثة عشر فقرة ٤ ) وهذا لا ينبغي ان تشرف على نشاط المشروع او توجه انظار القائمين عليه الى الخطأ فنية او ادارية او ان تراقب المشروع بصفة عامة كما تتأكد من سلامة عملياته .

ويجب ان ينص على نوع الاشراف او المراقبة التي يخضع بالمشروعات التي تسهم فيها المؤسسة ويصح ان يكون للمؤسسة مراقب يخضع اجتماعات مجلس الادارة ويقيّم مقر الشركة لمراقبة احوالها الادارية والفنية ولكن ليس له ان يتدخل في الادارة مباشرة او ان تكون عضواً في مجلس الادارة .

هكذا حتى لا يصل

ويصح للمؤسسة في الحالات التي ترى أهميتها ان تعطي لنفسها حق الاعتراض على قرارات مجلس الادارة والا يكون هذا الا بنص صريح يتفق عليه الطرفان .

والمقصود من التمويل ليس مجرد استثمار الاموال في المشروع بل هو مساعدة وتشجيع المشروعات الانتاجية دون التعرض للخسارة ، لذلك نصت الفقرة ( ٥ ) من هذه المادة على ان تراعي عند تحديد شروط القرض ، ظروف المشروع ومخاطره كما تراعي الشروط التي يحصل عليها عادة المستثمرون الافراد عند قيامهم بعمليات تمويل مماثلة ، وذلك بعد التأكد من سلامة المشروع بواسطة خبراء فنيين ولا يجوز الاقراض دون التحقيق من جدية المشروع وتغلب احتمال النجاح ، ولا بد من معرفة ذلك بواسطة ذوي الخبرة والمعرفة ممن تتدبرهم المؤسسة لهذا العمل فقرة ( ٦ ) .

على ان مقتضى مبدأ التشجيع كغرض اساسي من اغراض المؤسسة وتغليبه على مبدأ مجرد الاستثمار وتحقيق الربح ان تعمل المؤسسة على استمرار تداول رأس مالها وان تستوفي اموالها لدى مختلف المشروعات الانتاجية وذلك ببيع ما قد يكون لديها من اسهم او سندات الى الافراد والهيئات بشرط عدم الاضرار بمصلحتها او بمصلحة المشروع الذي خفت لمساعدته ( فقرة ٧ ) كما ان فكرة التشجيع هذه يجب ان تاتي استجابة من الدول الاعضاء فيما يختص بنقل الاموال في شكل سندات طرحها المؤسسة في بلد غير البلد الذي يقوم المشروع فيه اذ يجب على البلد المضيف ان يسمح بنقل مقابل السندات الى البلد السلي يقوم المشروع فيه دون اعتراض كلما طلبت المؤسسة ذلك ( فقرة ٨ ) .

#### ١٢ - العملات التي تمنح بها القروض

المقروض ان تخصص المؤسسة في اقراض اموال بعملات غير عملات البلد الذي يقوم المشروع فيه ، والاغلب ان تكون العملات اجنبية عن العملات العربية جميعها المادة الرابعة عشرة ( فقرة ١ ) على انه يجوز في الحالات الاستثنائية وحسب تقدير المؤسسة ان تمسك المشروعات الانتاجية بعملة البلد الاهلية اذا تأكدت من صعوبة توافر المال اللازم محليا بشرط ان يكون المشروع تابعا لحكومة البلد او لمؤسسة انما غير حكومية ( فقرة ٢ ) وقد استبعد النص الافراد من هذا التمويل لان المقروض ان يطلب الافراد ما يحتاجونه من اموال لمثل هذه الغاية لدى الحكومة او المؤسسات المالية الموجودة داخل البلاد فان عمل هذا جاز للحكومة او لمؤسسة مالية انتاجية ان تقرض هي لحساب الافراد .

ونظرا لما يتطلبه التمويل الخارجي من عملات مختلفة ، صعبة وسهلة ، فقد نصت المادة الخامسة عشرة على اعطاء المؤسسة الحق في التصرف في اموالها كلها وتحويلها الى اية عملة تشاء حسب تقديرها وظروفها .

#### ١٣ - وفاء الدين

نظمت المادة السادسة عشرة ( فقرة ١ و ٢ و ٣ و ٤ ) طريقة عقد القروض وطرق الوفاء والبيانات ادخال التعديلات على شروط القرض .

#### ١٤ - تقويم العملات

ورد النص في المادة السابعة عشرة فقرة ( ١ ) محمدا لقيم عملات الدول الاعضاء بالنسبة لبعضها ، ولهذا الامر حكمته ولزومه نظرا لان المقروض ان طرح المؤسسة قروضا في جميع اسواق الدول الاعضاء لحساب مشروع معين ولان هذه الاموال ستتقل الى البلد الذي يقوم المشروع فيه ، فاذا لم تحدد نسبة كل عملة الى اخرى استحالت تقدير هذه العملات .

ولما كانت هناك دول من الاعضاء منضمة الى صندوق النقد الدولي فقد حددت قيمة عملاتها بالنسبة الى الذهب ، أما الدول غير المنضمة فيجب ان تنسب عملاتها الى الذهب ايضا وبهذا تحدد قيمتها بالنسبة الى سائر العملات الاخرى المحددة القيمة .

ولا شك فان هذا التحديد ليس بالامر المين ، اذ ان العملات الحرة كالدولار والين والريال السعودي تتغير من حين لآخر تبعا لما يطرأ على الميزان الحسابي من تطورات لهذا اقتضت الفقرتان ( ٢ و ٣ ) من نفس المادة أن يسمح بحد للتبدل في القيمة المحددة كما اعطيت المؤسسة الحق في التصرف في عملاتها ( المادة الخامسة عشرة ) حسب المصاحبة على ان العملات الاهلية التي تحتفظ بها المؤسسة قد تتعرض لتدهور او ارتفاع في قيمتها ، وحيث يجب اعادة التوازن النسبي بين قيمة العملة المتغيرة وقيم سائر العملات حسب الفقرتين السالفتين .

#### ١٥ - محرم النشاط السياسي

اقتضت المادة الثامنة عشرة ضرورة الاعتماد عن الدوافع والميول السياسية وذلك حفاظا للصالح العام .

#### ١٦ - التنظيم والادارة

نظمت المادة التاسعة عشرة الجهاز الاداري وعماده مجلس المحافظين الذي يعتبر بمثابة جمعية عمومية للمؤسسة ( المادة العشرون فقرة ٢ ) اي السلطة العليا وله أن ينيب عنه مجلس الادارة لما يرى من الاعمال على ان مشروع الاتفاقية قصر بعض الاختصاصات على مجلس المحافظين نظرا لاهميتها وتأثيرها المباشر على كيان المؤسسة او لاتصالها بنصوص هذه الاتفاقية ( الفقرة ٢ ) وقد جاءت هذه النصوص على سبيل الحصر اي لا يجوز لمجلس المحافظين ان يتدخل في النظر فيها او ان يجعلها من اختصاص مجلس الادارة .

ولما كان مجلس المحافظين يحكم تكوينه لا يجمع الا لأمور الهامة ، ويتخذ مرة في كل سنة ما لم يطرأ ما يستدعي اجتماعه فقد حول مجلس الادارة سلطات واسعة لادارة المؤسسة كما روعي في تكوينه ان يكون ممثلا لاصوات الاعضاء .

وقد نصت المادة الحادية والعشرون على طريقة التصويت في مجلس المحافظين واعطت كل عضو مقدار خمسة وعشرين صوتا ابتداء ، وازادت الى صوتا عن كل سهم يملكه ، والحكمة في ذلك الا يضطرب ميزان التصويت نتيجة ملكية حكومية عضو واحد لنسبة كبيرة من الاسهم فتسيطر على المؤسسة وتميل الامور لمصلحتها وجدها .



وقد روعي نفس المبدأ في مجلس الادارة اذ ان اعضاء الاربعة ينتخبون من بين مرشحي الاعضاء والمقصود بهذا ان يراعى في انتخابهم الكفاية والتجربة حتى اذا ما انتخبوا اعطي كل عضو محافظ ما يملكه من اصوات لاحد الاربعة كي يمثلها بها في مجلس الادارة ، وقد قصد بهذا ايضا ايجاد التوازن في التصويت وعدم انفراد دولة كبيرة بالسيطرة على ادارة المؤسسة ( المادة الثالثة والعشرون فقرة ٣٢ ) .

اما ادارة المؤسسة فقد عهد بها الى رئيس مجلس الادارة وهو ايضا المدير العام للمؤسسة ويعينه مجلس المحافظين ( المادة الثانية والعشرون ) والمفروض الا يكون من بين المحافظين او نوابهم او المديرين او نوابهم حتى تتوافر فيه صفة الحياد اللازمة لمثل هذا المنصب الخطير ، ويعاون المدير العام في أعماله مجلس ادارة كما يشرف على هذه الادارة دون تدخل فعلي فيها .

ولا شك ان تحديد السياسات ووضع خطط العمل ستكون من اختصاص اعضاء مجلس الادارة المتفرغين المشهود لهم بالكفاية والخبرة ( المادة الثالثة والعشرون فقرة ١ و ٢ ) ولكن يبقى المدير العام ورئيس مجلس الادارة مسؤولا وحده عن تنفيذ هذه السياسات على الوجه المرسوم من قبل مجلس الادارة ، وذلك بوصفه الرئيس الاعلى للجهاز الاداري للمؤسسة والمسؤول عن حسن سير جميع الاعمال ( المادة الثانية والعشرون فقرة ٣ ) .

ويعاون المدير ومجلس الادارة على اداء مهمتهم واصدار قراراتهم هيئة المستشارين يختارهم مجلس المحافظين بعد استشارة مجلس الادارة ، ولا يشترط فيهم ان يكونوا من رعايا الدول الاعضاء في المؤسسة ( المادة الرابعة والعشرون فقرة ١ ) وتتكون هيئة المستشارين في بادى الامر من ثلاثة اعضاء يضاف اليهم المدير العام الذي يرأس اجتماعاتهم . وقد نصت المادة هذه على ان تتنوع اختصاصات المستشارين ، وبديهي ان تبدأ المؤسسة في اختيار متخصصين في الشؤون المالية والصناعية والزراعية وهي اركان المشروعات الائتمانية التي ستركز المؤسسة عملها فيها على ان ذلك لا يمنع مجلس المحافظين من زيادة عدد الهيئة بتعيين مستشارا جديدا له اختصاص جديد كلما اقتضت الضرورة ذلك .

أما قصر العدد على ثلاثة في بداية الامر فقد روعي فيه الرغبة في التركيز خصوصا وان المدير العام الحق في ان يعين خبراء في مختلف النواحي الفنية ( المادة الثانية والعشرون فقرة ٣ ) . وهؤلاء وان كانوا تابعين للمدير العام مباشرة الا ان المفروض ان يتعاونوا مع المستشارين .

والى جانب هيئة المستشارين تولف لجان القروض وهذه بحكم طبيعة عملها ليست بلجانا دائمة بل تولف بصورة مؤقتة كلما طلب عضو قرضا من المؤسسة فتقوم بتقديم التقارير اللازمة عن الظروف التي استدعت طلب القرض واهميتها وطبيعة المشروع الذي سيفتح فيه وتأثير المشروع في التنمية الاقتصادية للبلد العضو وما يحتاج اليه من اموال وعملات وامكانية السداد وغير ذلك من الاعتبارات وبصفة عامة القيام بدراسة شاملة لموضوع القروض ( المادة الخامسة والعشرون فقرة ١ ) .

ونظرا لان العضو الذي يطلب القرض سيكون بلما بالظروف المحيطة بمشروعه فان لجنة القرض ستكون من غير يتبدل العضو وخيرا او اكثر ينتدبهم المدير العام ورئيس مجلس الادارة ( فقرة ٢ ) .

## ١٧ - مقر المؤسسة

المفروض ان يعين مقر المؤسسة بحيث يكون ملائما للعمليات التي ستقوم بها وقد اجازت المادة السادسة والعشرون انشاء فروع ووكالات لها في أي بلد حسب الحاجة ويشمل هذا النص البلاد غير الاعضاء في المؤسسة .

## ١٨ - التقارير والبيانات

على المؤسسة ان تصدر تقريرا سنويا يبين حسابات المؤسسة واصولها وخصومها ومستوى نشاطها ( المادة السابعة والعشرون ) ونظرا لان العرف جرى على ان تصدر المؤسسات الدولية المشابهة تقارير اخرى تشرح فيها ما تقوم به من نشاط او تبين فيه مزايا بعض المشروعات التي تدرسها وتوى فائدتها للدول الاعضاء وتقدر لها النجاح من الناحية المالية لما في ذلك من فوائد واضحة . لهذا نصت المادة المذكورة على أنه يجوز للمؤسسة ان تصدر تقارير اخرى للوفاء بهذه الغايات .

## ١٩ - توزيع الارباح

نصت المادة الثامنة والعشرون على اقتطاع ١٠ ٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي عام للمؤسسة يستعمل في المستقبل كجزء من رأس المال وتقوية المركز المالي للمؤسسة على انه نظرا لان اعضاء المؤسسة هم من الحكومات المستفيدة فليس من المنطوق ان يصير الاعضاء على تقاضي كل نصيبهم من الارباح بل لعل من الخير ان يستبقوا الارباح لاعادة استثمارها في المشروعات الانتاجية المختلفة .

من أجل هذا نصت المادة الثامنة والعشرون على جواز اقتطاع حصة اخرى من صافي الارباح لتكوين احتياطي اضافي ، والقصد الاساسي من هذا النص هو زيادة المال الاحتياطي لتدعيم مركز المؤسسة خصوصا في البداية اذا ان رأس المال يعتبر صغيرا اذا قيس بالنسبة للمهام التي ينتظر ان يضطلع بها .

ويتم توزيع الارباح المتبقية بعد استقطاع الاحتياطات القانونية وتلك التي يقررها مجلس المحافظين ، على الاعضاء بنسبة حصصهم المدفوعة من رأس المال ، فاذا تأخر عضو في دفع ما يجب عليه دفعه لم يزل من صافي الارباح الا بمقدار ما دفعه فعلا .

## ٢٠ - ايقاف العضوية

## الانسحاب

راعت الاتفاقية ان تنص على عدم السماح للعضو بأن ينسحب من المؤسسة قبل مضي خمس سنوات من ابتداء عضويته ( المادة التاسعة والعشرون ) وذلك لان انسحاب عضو او اكثر من المؤسسة في بداية عهدها سيضرها لخطر يخشى منه على بقائها الاغلب ان تدرك الدول الاعضاء ان اهمية المؤسسة حيوية بالنسبة للاقتصاد العربي ويجب ان تكون محاي عن الاعتبارات السياسية .

هكذا حقه لأصل

كذلك نصت المادة على ان يكون الانسحاب نافذا من تاريخ استلام الاشعار الكتابي الذي ترسله الحكومة المنسحبة ، اما نفاذ الانسحاب فمقصود به ان تعتبر الحكومة المنسحبة غير مشتركة في المؤسسة ابتداء من هذا التاريخ فلا تشارك في عملياته ولا تتحمل مسؤولية الاعمال التي تقوم بها . وهذا بطبيعة الحال ان يعفيها من نتائج العمليات التي قامت بها المؤسسة قبل تاريخ انسحابها (ولهذا رتب المادة الحادية والثلاثين) طريقة الانسحاب سواء أكان الانسحاب بناء على طلب العضو او بزوال العضوية بناء على قرار من مجلس المحافظين .

اما الايقاف وهو الحيلولة بين العضو وبين مزاولة حقوقه في المؤسسة فمن اختصاص مجلس المحافظين الذي يصدر قراره بالاغلبية المطلقة في حالة اخلال احد الاعضاء بأي الترام من التزاماته قبل المؤسسة ( المادة الثلاثون فقرة ١ ) كأن امتنع عن تنفيذ تعهد جاء في هذه الاتفاقية او خالف القرارات التي اصدرها مجلس المحافظين . او طالب بها مجلس المديرين في حدود اختصاصه الذي اضفاه عليه مجلس المحافظين . ويظل العضو موقفا وان اعتبر عضوا حتى يفصل مجلس المحافظين في أمره ، فاذا قام العضو بازالة اسباب الايقاف وقبل وجهات النظر الذي ادى تغافله عنها الى ايقافه بشكل يرضي مجلس المحافظين ففي هذه الحالة يصدر مجلس المحافظين قرارا بانهاء الايقاف . واما في حالة اصرار العضو على موقفه فللمجلس ان يمتحه مهلة اقصاها ستة شهور تنتهي بانتهاء مدة عضويته في المؤسسة على ان لمجلس المحافظين ان يعيد إليه العضوية بعد انتهاء السنة اذا وافقت أغلبية الاصوات على ذلك ، وعندئذ تعود إليه حقوقه فلا يعامل العضو المعاد معاملة الاعضاء الجدد .

ويترتب على هذا الايقاف حرمان العضو الموقوف من مزاولة حقوقه علدا حق الانسحاب ( المادة الثلاثون فقرة ٢ ) ومع ذلك تظل مسؤوليات العضو كاملة قبل المؤسسة ويعتبر كانه عضو عامل ويعامل معاملة الآخرين في هذه الناحية فعليه مثلا ان يدفع ما بقي من قيمة اسهمه اذا اصدر مجلس الادارة قراره بالدفع وتبقى مسؤولية الضمان سارية فيما يختص بجميع القروض التي تصدر في بلاده وغير ذلك من الالتزامات .

وطبيعي ان يختلف وضع العضو الموقوف عن وضع الحكومة بالنسبة لالتزاماتها قبل المؤسسة اذا زالت العضوية عنها فبينما تظل حقوق الموقوف وواجباته قائمة فيما يختص بالنشاط الفعلي للمؤسسة ذلك دون مشاركة منه في هذا النشاط تحرم الحكومة التي زالت العضوية عنها من جميع حقوقها السابقة وتبقى مسؤولياتها قبل المؤسسة قائمة وذلك فيما يختص بجميع الاعمال التي بدت حتى تاريخ زوال عضويتها وذلك بالرغم من ان بعضا من هذه الاعمال قد يتم في تاريخ لاحق على تاريخ الانسحاب كذلك تظل مسؤولياتها قائمة قبل المؤسسة ما دام هناك جزء من القروض والضمانات الممنوحة من المؤسسة الى اية هيئة او افراد في بلاد هذه الحكومة ( المادة الحادية والثلاثون فقرة ١ ) باقية بغير سداد وبديهي ان لا تتحمل الحكومة التي زالت عنها العضوية اية مسؤولية اخرى ترتبت على عمل وقع بعد تاريخ زوال العضوية وبالتالي لا تمتنع بنتائج الاعمال الاقتصادية اللاحقة لهذا التاريخ .

وقد بينت الفقرة ( ٢ ) وما يليها من نفس المادة الخطوات التي تتبع لتصفية المركز المالي للحكومة التي تزول عنها العضوية واستهدفت المحافظة على حقوق المؤسسة قبل الحكومة دون اضرار او عجز او ميل عن الحق . ومدلول هذه النصوص هو ان الحكومة التي تزول عضويتها لسبب من الانبعاث انما تتهسي عقد التزام

مفروض فيه الدوام . وهذه المادة لم تتطلب من الحكومة التي نددت عن الجماعة الا ان تتحمل مساقبته من تعهدات حين امضت هذه الاتفاقية وما انعطت على هذه التعهدات من تبعات ولما كان عمل المؤسسة يغلب عليه طابع الاستثمار الطويل الاجل فمن المتعذر تحديد مركز الحكومة التي انسحبت في تاريخ انسحابها .

من اجل ذلك جاءت النصوص مستيقية ما للحكومة من اموال تحت يد المؤسسة الى ان يحل ذلك الوقت التي تتضح فيه نتائج الاعمال التي بدتها الشركة من تاريخ سابق على تاريخ انقطاعها عن العضوية وعلى الرغم من عدالة هذا التحرز الا ان الفقرة ( ب ) من نفس المادة اجازت ان تفرع المؤسسة عن مقدار من المال الذي تحت يدها نظير استيفائها لقدر مساو من حقوقها قبل تلك الحكومة .

اما ما جاء في الفقرة ( ج ) خاصة بعملة الدفع فالمقصود به عدم الاضرار بالمؤسسة اذا لو دفعت ٧٥٪ من حصة الحكومة المنسحبة بعملة اجنبية وهي نسبة ما حصلته منها فربما ادى ذلك الى نوع من الاعسار الناشئ عن ضرورة إيجاد عملة لا تملكها والمفروض ان تكون اغلب قروض المؤسسة بعملات اجنبية وهذا الاعسار لا يضير المؤسسة فحسب بل قد يضير مصالح الآخرين الذين اقترضوا على ان يسددوا بعد اجال طويلة او قصيرة او الذين تعاقدوا مع المؤسسة على تمويل لمشروعاتهم بهذه العملات قبل خروج هذه الحكومة .

#### ٢١ - إيقاف الاعمال

من الجائز ان تعرض ظروف استثنائية طارئة ترى المؤسسة حيالها ان توقف عملياتها نهائيا او لفترة ما . فاذا تعرضت المؤسسة لخسارة استغرقت أكثر المال نتيجة لقوة قاهرة او ما شابه ذلك فحينئذ يجوز لمجلس الادارة ان يوقف الاستمرار في عمليات الاقراض والضمان بصفة مؤقتة وذلك الى ان يتاح لمجلس المحافظين ان ينظر في الاسباب الداعية الى الايقاف فليس لمجلس الادارة حق ما يراه (المادة الثانية والثلاثون فقرة ١) ومهما كانت الاسباب الداعية الى الايقاف فليس لمجلس الادارة حق تقرير التوقف عن العمل نهائيا فلذلك من صميم اختصاص مجلس المحافظين فان رأى هذا المجلس باغلبية ٤/٣ الاصوات المطلقة ان الظروف تقتضي توقف المؤسسة نهائيا اى حلها وتصفيتها فعلى المؤسسة ان تشرع في تنفيذ هذا القرار وتبقى شخصيتها المعنوية قائمة وتنظيماتها محفظة بكيانها وحقوق المؤسسة وواجباتها قبل الاعضاء وحقوق الاعضاء وواجباتهم قبل المؤسسة قائمة في حدود شرائط التصفية وذلك باستثناء واحد وهو عدم جواز وقف عضو او انسحابه اذ الامر ان يصححان تلقائيا غير ذوي موضوع فقرة ٢ ) .

وتظل اصول المؤسسة باقية تحت يدها فلا يصح توزيعها على اى عضو ما لم يواف هذا العضو بجميع ما عليه من التزامات وضمانات قبل المؤسسة ( فقرة ٣ ) وقد نصت هذه الفقرة ايضا على عدم جواز توزيع الاصول على الاعضاء حتى يتم دفع ما لجميع الدائنين من حقوق ولا يصح المطالبة بجزء من حصة العضو قبل تمام الوفاء فاذا اخذت المؤسسة في توزيع الحصص بعد سداد جميع ما عليها وتصفية مركزها المالي فقد يكون ضمن اصولها ما لا يقلل التوزيع بطبيعته كالاصول الثابتة مثلا . ولذا نصت الفقرة على ان تكون نسبت التوزيع متجانسة من حيث نوع الموجودات الموزعة وترك تحديد نوع الحصص الى تقدير المؤسسة .

مركزية العمل

## ٢٢- الوضع القانوني - الحصانات والامتيازات

نصت المادة الثالثة والثلاثون على ان تكون المؤسسة شخصية معنوية كاملة لها حق التعاقد (فقرة ١ بند أ) وحق التملك (فقرة ١ بند ب) وبالنسبة لحق التقاضي (فقرة ١ بند ج) وحددت جهة التقاضي فجعلتها مقر المؤسسة ما لم يكن لها وكيل مأذون بقبول الدعاوى في محل النزاع في موضوع الدعوى .

وقد استنتجت المادة في فقرتها (٣) الاعضاء او من يعملون باسمهم او لحسابهم من مقاضاة المؤسسة نظرا لأن العضو جزء من المؤسسة ولا يصح ان يقاضي الشخص نفسه ولأن العضو قد التزم بقبول قرارات المؤسسة واشترك في اصدار هذه القرارات .

وحيث ان المؤسسة مكونة من اعضاء هي حكومات فمن غير المعقول ان تخضع املاكها وموجوداتها في البلاد الاعضاء الى اجراءات الحجز اذا ان حكمة هذه الاجراءات متنافية بطبيعتها الحال .

وينطبق هذا الوضع على اجراءات التفتيش والامتلاء والمصادرة ونزع الملكية وغير ذلك من انواع الاستيلاء (فقرة ٥) كما تتمتع اوراقها وسجلاتها بالحصانة الكاملة (فقرة ٦) فلا تخضع للتفتيش والمصادرة وما الى ذلك من الاجراءات .

ويلاحظ ان النص على حق التملك للاموال الثابتة لا يعني المؤسسة من وجوب تقيدها بالاغراض التي انشئت من أجلها والتي نصت عليها المادة الثانية من الاتفاقية وهذا يقضي الا تتخذ المؤسسة هذا الحق ذريعة لاستثمار اموال كبيرة في اموال ثابتة او عقارات بل عليها الاحتفاظ بهذه الاموال الا لاستعمالها الخاص او عند الضرورة الملزمة وصيانة لمصلحتها على ان تتخلص من هذه الملكية كلما امكن ذلك .

وانسياقا مع هذا المنطق اعفت المادة الرابعة والثلاثون اموال المؤسسة وموجوداتها من جميع القيود ونظم الرقابة وقرارات تأجيل الدفع Moratorium وذلك قياسا على المؤسسات الحكومية التي تتمتع عادة بهذه الاعفاءات . ونظرا لدولية المؤسسة فلا يصح للدولة واحدة ان تقرر سريان مثل هذه الاجراءات على المؤسسة حتى ولو طبقتها بالنسبة لمؤسساتها الحكومية وتعزيزا لهذه الفكرة نصت المادة الخامسة والثلاثون على ان يعامل الاعضاء المراسلات الخاصة بالمؤسسة نفس معاملاتهم للمراسلات الرسمية المتبادلة بين الاعضاء .

اما فيما يخص موظفي المؤسسة فقد منحهم الاتفاقية نفس الامتيازات التي يتمتع بها موظفو الامانة العامة لجامعة الدول العربية فيما يتعلق بمقاصدهم بخصوص اعيانهم الرسمية (فقرة ١) او قيود الهجرة والاقامة وغير ذلك (فقرة ٢) او تسهيلات السفر (فقرة ٣) وذلك باعتبار المؤسسة وليدة الجامعة العربية واداة من أدوات تحقيق اغراضها كما هو منصوص عليه في المادة الاولى .

وبناء عليه فقد اعفيت المؤسسة وموجوداتها واملاكها ودخولها وجميع عملياتها من جميع الضرائب والرسوم (المادة السابعة والثلاثون فقرة ١) واغني الموظفون من ضرائب الدخل والرسوم اسوة بما يتمتع به موظفو الامانة العامة لجامعة الدول العربية فقرة ٢ اما اسهم المؤسسة فنظرا لانها لا تملك ولا تتداول الا للاعضاء فقد اعفيت ايضا من الرسوم والضرائب فقرة (٣) .

وعلاوة على هذه الامتيازات فقد نصت الفقرة (٤) على انه لا يجوز التحيز ضد المؤسسة فنفرض ضريبة او رسوم على اي من عملياتها لمجرد كون المؤسسة هي التي تقوم بهذه العملية او ان محل العملية يتبع المؤسسة . ولذا ورد النص بعبارة - مهما كان مالك الورقة المالية التي اصدرتها المؤسسة - اذا قيد يقيده هذا المالك فائدة خاصة لمجرد حيازته لورقة مالية تصدرها او تضمنها المؤسسة وفي هذا تشجيع اثنائي لتداول اوراق المؤسسة المالية .

## ٢٣- تعديل النصوص - التفسير - التحكيم

اباحت المادة الثامنة والثلاثون تعديل مواد الاتفاقية حسبما يقتضيها صالح المؤسسة واشترطت لذلك موافقة ثلاثة ارباع الاصوات وحددت مجلس المحافظين كجهة اختصاص اذ هو بمثابة الجمعية العمومية (المادة العشرون فقرة ٢) ولا يجوز لغيره اقتراح التعديل ولا اقراره .

الا ان الفقرة (٢) ابدلت شرط اغلوية الثلثة ارباع باجماع كامل اذا تناول التعديل حتى الانسحاب المنصوص عليه في المادة التاسعة والعشرون او مسؤولية الاعضاء بالنسبة للجزء غير المدفوع من الاسهم كما اوضحته المادة السابعة او اقرار زيادة رأس المال الواردة في المادة الخامسة وواضح ان حكمه الاجماع حين التصويت على تعديل هذه الامور الثلاثة منسبة على ان هذه المسائل تتوقف على ارادة العضو وظروفه اكثر مما تتعلق بعمل المؤسسة وان قرار التعديل رغم ارادة عضو لا يمكن الزامه به فالاجماع ضرورة لازمة وليس اجراء تحكيميا .

اما تفسير مواد الاتفاقية فهي من صميم اختصاص مجلس المحافظين ، وكذلك الخلافات التي تقع بين المؤسسة وعضو فيها او بين عضو وآخر فيما يتعلق بتفسير مادة من مواد الاتفاقية فاذا اصدر مجلس المحافظين قرارا بالاغلبية المطلقة للاصوات فيلزم به اطراف النزاع جميعا (المادة التاسعة والثلاثون فقرة ١) .

وقد يحدث ان يتخذ مجلس الادارة قرارا باعتباره مطابقا لنصوص هذه الاتفاقية بينما يرى احد الاعضاء ان هذا القرار مخالف لهذه النصوص وحيث يرفع الامر الى مجلس المحافظين الذي يفصل في النزاع ويكون قراره ملزما لطرفي النزاع فقرة (٢) .

ورغبة في تسهيل مهمة مجلس الادارة وضمانا لحسن سير العمل قررت هذه الفقرة ان يعمل بقرار مجلس الادارة في الفترة الواقعة بين تاريخ صدور قراره الفصل في النزاع .

اما اذا وقع نزاع بين المؤسسة وبين حكومة زالت عنها العضوية لاي سبب من الاسباب فينظر هذا النزاع امام هيئة تحكيم مؤلفة من ممثل للحكومة التي زالت عنها العضوية وممثل للمؤسسة وثالث يتفق عليه بالمثلان طرفا النزاع (المادة الأربعون) وقد احاط النص لاحتمال عدم اتفاق المتنازعين على ثالث فارتأى الالتجاء الى ممثل الشرق الاوسط في محكمة العدل الدولية لا محكمة العدل نفسها نظرا لان قانون نظام هذه المحكمة قد لا يسمح بالحكم في بعض انواع هذا النزاع .



## ٢٤ - الأحكام الختامية

أوضحت المادة الحادية والأربعون أن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد شهر من ايداع التصديق التي تودعها دول اعضاء لا يقل مجموع اكتتاباتها عن ٧٥٪ من رأس المال وهذا القدر ضروري نظرا لأنه لا تتأتى للمؤسسة عوامل النجاح مما لم تبدأ على أساس مالي متين فاذا اخذنا في الاعتبار أن هذا القدر لا يتجاوز ١٥ مليونا من الجنيهات يدفع منها الربع في البداية ، أي حوالي ٤ ملايين اتضح لنا أن ذلك هو الحد الأدنى للقيام بالعمليات التي عهد بها إلى هذه المؤسسة التي افترض فيها أن تسد فراغا هائلا في مجال التمويل العربي .

ويلاحظ أن الاتفاقية لم تلزم الدول الاعضاء التي توقع على الاتفاقية أن يدفعوا نسبة من حصصهم عند التوقيع ولكنها نصت على وجوب دفع ١٠٪ من هذه الحصص عند ايداع وثائق التصديق على أن يكون الدفع بالذهب أو بعملة قابلة للتحويل إلى الذهب وتحسب هذه النسبة كقسط أول من أصل ٢٥٪ واجبة الاداء حسب نص المادة السادسة ( فقرة ٤ ) وذلك عندما يتكامل التصاب اللازم لقيام الشركة كما هو منصوص عليها في المادة الحادية والأربعون .

وقد نظمت الاتفاقية طريقة انضمام الدول الاعضاء في الجامعة العربية وغير الاعضاء ، واجازت هذا الانضمام بشرط موافقة مجلس المحافظين الذي يحدد الحصص ( المادة الثالثة والأربعون فقرة ٢ ) .

فاذا أودعت وثائق تصديق هذه الاتفاقية من قبل حكومات تمثل حصص ثلاثة أرباع رأس المال دعا الأمين العام مجلس المحافظين الأول التكوين والإدارة ( المادة الخامسة والأربعون ) .

## (ب)

الرئيس : يلى نص مشروع الاتفاقية بإنشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية مادة موافقة عليها .  
( فتلاها المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منها وعليها بمجموعها وهذا هو نصها بالشكل التي سترفع بها للحكومة ) .

## مشروع اتفاقية

## بإنشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية

أن حكومات : -

المملكة الأردنية الهاشمية ، الجمهورية التونسية ، جمهورية السودان ، الجمهورية العراقية ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية المتحدة ، الجمهورية اللبنانية ، المملكة الية المتحدة ، المملكة المتوكلية اليمنية ، المملكة المغربية ، جمهورية الجزائر ، الكويت ، قطر ، والبحرين .

تمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية ومع اتفاقية شيكاغو الدولية للطيران المدني ورغبة منها في توحيد جهودها في ميدان الطيران المدني التجاري والعمل على ازدهار صناعة الطيران على الصعيدين العربي والعالمي ولزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها وبين البلاد الأخرى ، اتفقت على إنشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية وفقا لاحكام هذه الاتفاقية .

## الباب الأول

اسم المؤسسة ، اغراضها ، العضوية ، مركزها

المادة ١ - تنشأ مؤسسة عربية للنقل الجوي تدعى : مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية .

المادة ٢ - تقوم المؤسسة باستثمار الطيران التجاري في البلاد العربية والأجنبية وإيجاد صناعة قوية للطيران المدني لربط العالم العربي بالعالم الخارجي بشبكة جوية من الخطوط المنتظمة لرفع مستوى الطيران . ولتحقيق هذه الأغراض تقوم المؤسسة بما يلي : -

١ - تسيير خطوط منتظمة عالمية بعيدة المدى وخطوط متوسطة المدى واقعة على طرق الخطوط البعيدة المدى وإية خطوط أخرى تحصل عليها المؤسسة مع مراعاة ما جاء في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢ - شراء وبيع وتأجير واستئجار الطائرات وقطع الغيار والمعدات الأخرى وصناعتها والقيام بأعمال الصيانة .

٣ - القيام بأعمال الوكالة الأرضية والتجارية والفنية لخطوط الطيران العربية والأجنبية في البلاد العربية وفي الخارج .

٤ - إعداد وترتيب القنينين اللذين لايمان لاعمال هذه المؤسسة أو لغيرها .

٥ - القيام بسائر العمليات المتصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة باستثمار النقل الجوي العالمي .

هكذا عند الأصل

المادة ٣ - على المؤسسة ان تتعاون مع المؤسسات والشركات العربية العاملة في حقل الطيران التجاري وان توافق بين مصالحها ومصالح هذه المؤسسة والشركات وتنسق الجهود لتحقيق تقدم صناعة الطيران العربي التجاري ولها الدخول في اتفاقيات خاصة لتحقيق ذلك .

المادة ٤ - لكل دولة او بلد عربي الحق في ان يكون عضو في المؤسسة وفقا لاحكام هذه الاتفاقية .

المادة ٥ - يعين مجلس الادارة المركز الرئيسي للمؤسسة ومراكز كل من الفروع ومعامل الصيانة والمكاتب اللازمة لاعمال المؤسسة ، كما يعين وكلاءها في الخارج .

### الباب الثاني

#### رأس المال ، الاسهم ، الزيادة والتخفيض ، الاكتتاب والحصص

المادة ٦ - رأسمال المؤسسة ماقبضته سبعة عشر مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ويقوم الجنيه الاسترليني حسباً هو محدد له بالقيمة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي عند نفاذ هذه الاتفاقية .

المادة ٧ - يقسم رأس المال الى مائة وسبعين ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه استرليني حسب التقييم المذكور في المادة السادسة .

المادة ٨ - لمجلس الادارة ان يزيد او يخفف رأسمال المؤسسة بموافقة ثلثي مجموع الاصوات . اما زيادة رأس المال لغرض اصدار اسهم من اجل الاكتتاب المبني مقابل حصة كل بلد عربي في حالة انضمامه الى المؤسسة بعد تغطية رأس المال بكامله فتتم بموافقة الاغلبية المطلقة لمجموع الاصوات

المادة ٩ - ١ - لا يجوز ان تزيد حصة العضو في رأسمال المؤسسة عن العشرين في المائة وتحدد حصص الاعضاء حسب الجدول الملحق بهذه الاتفاقية .

٢ - اذا لم يغط رأس المال بكامله خلال السنوات الثلاث الاولى من تاريخ نفاذ الاتفاقية يمكن زيادة الحد الاعلى للحصة الى خمسة وعشرين في المائة على أن تعطى الاولوية للاعضاء ذوي الحصص التي تقل عن نسبة العشرين في المائة .

٣ - يكتب الاعضاء الذين ينضمون بعد نفاذ هذه الاتفاقية بالحصة التي يحددها مجلس الادارة .

المادة ١٠ - يدفع العضو ربع قيمة اسهمه المكتتب بها عند نفاذ هذه الاتفاقية ويدفع البساق حسب ما يقرره مجلس الادارة وفي حالة تخلف العضو عن دفع الباقي يذمه خلال سنة واحدة من تاريخ المطالبة فلمجلس الادارة باغلبية ثلثي مجموع الاصوات الحق في تخفيض حصة ذلك العضو الى ما يعادل القيمة المدفوعة من قبله وعرض الحصص الناتجة عن هذه العملية على الاعضاء الاخرين للاكتتاب بها مع مراعاة الفقرة الثانية من المادة التاسعة من هذه الاتفاقية .

المادة ١١ - في حالة انضمام عضو الى هذه الاتفاقية بعد نفاذها يدفع من قيمة الحصة المحدودة له نسبة توازي نسبة ما دفعه باقي الاعضاء .

المادة ١٢ - تسدد قيمة الاسهم المكتتب بها نقدا بالجنيه الاسترليني حسب الاساس المنصوص عليه في المادة السادسة من هذه الاتفاقية ويجوز استثناء تسديدها عينا بموافقة مجلس الادارة .

المادة ١٣ - لكل من حكومات الاعضاء حق طرح كسل او جزء من حصتها على رعاياها الطبيعيين او المعنويين بشرط اتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تسرب رؤوس الاموال الاجنبية الى حصتها في المؤسسة .

المادة ١٤ - ١ - الاسهم جميعها اسمية يجوز تداولها بين رعايا كل من الحكومات الاعضاء في حدود حصتها ويكون ذلك بمقتضى تنازل موقع عليه من التنازل والتنازل له ومصدق من المؤسسة ويثبت ذلك في دفتر خاص لدى المؤسسة .

٢ - اذا انتقلت ملكية الاسهم الى اشخاص من جنسية اخرى بطريق الميراث او الوصية فعل حكومة مالك الاسهم اما ان تشتريها لنفسها او ان تقوم ببيعها لرعاياها .

٣ - كل سهم غير قابل للتجزئة ولا تفر المؤسسة ملكيته الا لملك واحد .

### الباب الثالث

#### الوضع القانوني

المادة ١٥ - للمؤسسة شخصية قانونية ولها في نطاق اغراضها حق التعاقد وتملك الاموال الثابتة والمتحركة والتصرف بها وحق التقاضي والقيام بكافة الاجراءات القانونية .

المادة ١٦ - مسؤولية اعضاء المؤسسة محدودة بقدر حصة كل منهم في رأس المال .

المادة ١٧ - المؤسسة مسؤولة تجاه الطرف الثالث عن كافة التعهدات والالتزامات الناتجة عن قيامها بنشاطها .

### الباب الرابع

#### ادارة المؤسسة

المادة ١٨ - يدير أعمال المؤسسة مجلس ادارة يتكون من ممثل واحد عن كل بلد عضو تتيه حكومة ذلك البلد وتقوم الحكومة كذلك بتعيين عضو احتياط يحضر اجتماع مجلس الادارة عند تعلق حضور العضو الاصلي وتكون له نفس صلاحياته .

المادة ١٩ - يتمتع مجلس الادارة بكافة الصلاحيات اللازمة لإدارة المؤسسة ويكون مسؤولاً عن جميع اعمالها .

المادة ٢٠ - يعين مجلس الادارة مديراً عاماً للمؤسسة ويخوله الصلاحيات الإدارية والمالية اللازمة لإدارة شؤون المؤسسة باستثناء الأمور التالية :

١ - اعتماد الميزانية السنوية .

٢ - تعيين مدققي حسابات قانونيين .

هكذا في الأصل

- ٣ - اعتماد انشاء الخطوط او الغائها او تعديلها .  
 ٤ - اعتماد شراء وبيع الطائرات .  
 ٥ - اعتماد وشراء قطع الغيار عدا تلك التي تدخل ضمن الصلاحية المالية للمدير العام .  
 ٦ - وضع الانظمة لادارة المؤسسة والنظام الداخلي لمجلس الادارة .  
 ٧ - اعتماد تعيين كبار الموظفين والخبراء وتحديد رواتبهم او مكافأتهم .  
 ٨ - اعتماد البرامج العامة للتجهيزات والمشتريات والتأمين وتقدير نسب الاندثار ( الاستهلاك ) ونسبة الاحتياط العام بعد بلوغه النسبة المذكورة في المادة السابعة والثلاثين .  
 ٩ - الاستثمار المالي والاقتراض .  
 ١٠ - مصادقة الحسابات النهائية .  
 ١١ - عقد اتفاقات مع الهيئات والشركات الاخرى التي تراول اعمالا شبيهة باعمال المؤسسة والاشترك في المؤسسات الدولية ذات العلاقة .  
 ١٢ - تقرير اسس التعاون والتنسيق المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .  
 ١٣ - حل المؤسسة وتوزيع أموالها ( موجوداتها ) .  
 ١٤ - كافة الصلاحيات الاخرى الممنوحة لمجلس الادارة على سبيل الحصر .  
 المادة ٢١ - يكون لمجلس الادارة رئيس ونائب للرئيس وتكون مدة الرئاسة ونياية الرئاسة سنة واحدة وبالتناوب حسب الحروف الابجدية للدول الاعضاء .  
 المادة ٢٢ - يعقد مجلس الادارة اربعة اجتماعات عادية في السنة وكلما دعت الحاجة الى انعقاده بناء على دعوة من الرئيس او طلب يقدمه المدير العام وعضوان من اعضاء المجلس الى الرئيس مع ذكر الاسباب الموجبة ولا يجوز ان تنقضي ثلاثة اشهر دون عقد اجتماع للمجلس .  
 المادة ٢٣ - يعتبر اجتماع مجلس الادارة قانونيا اذا حضرته الاغلبية المطلقة من عدد الاعضاء على ان تمثل ثلثي مجموع الاصوات على الاقل . ويشترط توجيه الدعوة للاجتماع ضمن المدة القانونية التي يحددها النظام الداخلي للمجلس وفي حالة عدم توفر النصاب القانوني يجتمع المجلس بعد انقضاء خمسة عشر يوما من ذلك التاريخ ويعتبر اجتماعه قانونيا مهما بلغ عدد الحاضرين ومهما بلغت نسبة اصواتهم .  
 المادة ٢٤ - يحاسب عند التصويت في مجلس الادارة خمسة الاف صوت لكل عضو بصرف النظر عما يملكه من اسهم ثم يضاف الى ذلك صوت عن كل منهم يملكه العضو وتتخذ القرارات في جميع ما يعرض على المجلس بالاغلبية المطلقة ( البسيطة ) لاصوات الحاضرين ما لم ينص على خلاف ذلك .  
 المادة ٢٥ - تتخذ القرارات في الامور التالية باغلبية ثلثي مجموع الاصوات :  
 ١ - اعتماد انشاء الخطوط او الغائها او تعديلها .  
 ٢ - اعتماد شراء وبيع الطائرات .

- ٣ - تعيين المدير العام وتحديد صلاحياته وراتبه .  
 ٤ - تعيين المركز الرئيسي للمؤسسة ومعامل الصيانة .  
 ٥ - اعتماد البرامج العامة للتجهيزات والمشتريات والتأمين .  
 ٦ - الاستثمار المالي والاقتراض .  
 ٧ - تقرير نسبة توزيع الارباح .  
 ٨ - المصادقة على الحسابات النهائية .  
 ٩ - زيادة حصص الاعضاء وفقا لما جاء في الفقرة الثانية من المادة التاسعة .  
 ١٠ - حل المؤسسة وتصفياتها .

#### الباب الخامس التسهيلات والاعفاءات

- المادة ٢٦ - يقرم الاعضاء بتأمين الحريات الجوية اللازمة لعمليات المؤسسة .  
 المادة ٢٧ - يتعهد الاعضاء بأن يقدموا كافة التسهيلات اللازمة لحسن سير اعمال المؤسسة وان يعاملوها من هذه الناحية معاملة لا تقل عن معاملة شركاتها ومصالحها الجوية الوطنية .  
 المادة ٢٨ - تنفى من جميع الضرائب والرسوم :  
 ١ - اسهم المؤسسة عند اضدارها وتداولها .  
 ٢ - اموال المؤسسة الثابتة والمنقولة وارباحها .  
 المادة ٢٩ : -  
 ١ - تنفى من الضرائب والرسوم الجمركية طائرات المؤسسة وقطع غيارها والمعدات اللازمة لتشغيل خطوطها .  
 ٢ - يعفى من الرسوم الجمركية ووسائل الرسوم من حكومية وبلدية :  
 أ - ما يكون بطائرات المؤسسة من الوقود والزيوت وموترة الطائرة لدى نزولها باقليم احد الاعضاء متى بقي ذلك كله داخل الدائرة الجمركية .  
 ب - ما تزود به طائرات المؤسسة من الوقود والزيوت وموترة الطائرة من احد الاعضاء على انه اذا كانت قوائم احد الاعضاء لا تسمح بهذا الاعفاء فيقوم بتقديم مساعدة مالية للمؤسسة تعادل تلك الرسوم .  
 المادة ٣٠ - لا تخضع اموال المؤسسة وارباحها وعملياتها المالية للقيود المفروضة على النقد والعمليات المشابهة .  
 المادة ٣١ - لا يخضع التوظيف في المؤسسة لشروط الجنسية المفروضة في قوانين العمل وجبر المهن .



## الباب السادس

## تسجيل الطائرات

المادة ٣٢ - يقرر مجلس الادارة بثلي مجموع الاصوات طريقة تسجيل طائرات المؤسسة على ضوء اتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي الموقعة في ٧/ كانون الاول (ديسمبر) / ١٩٤٤ :

## الباب السابع

## شهادات الصلاحية واجازات الاهلية

المادة ٣٣ - تعترف الدول الاعضاء بشهادات صلاحية الطائرات واجازات اهلية الملاحين التي تصدرها سلطات الطيران المختصة في الحكومات الاعضاء وذلك شرط ان لا يقل مستواها وشروط اصدارها عن المستوى والشروط المفروضة من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني .

## الباب الثامن

السنة المالية ، الميزانية السنوية ، التقرير السنوي ، الحساب الختامي الاحتياطي ، توزيع الارباح

المادة ٣٤ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في أول نيسان (ابريل) وتنتهي في ٣١ آذار (مارس) .

المادة ٣٥ - على المدير ان يقدم الى مجلس الادارة للمصادقة ما يلي :

١ - ميزانية تقديرية لاعمال المؤسسة للسنة المالية القادمة وذلك في نهاية شهر كانون الثاني من كل سنة .

٢ - الحساب الختامي وحساب الارباح والخسائر مع قائمة جرد بما للمؤسسة وما عليها مصادقة من قبل مدققي حسابات قانونيين وذلك خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية التي تقود لها الحسابات المذكورة .

المادة ٣٧ - يقرر مجلس الادارة بثلي مجموع الاصوات نسبة الارباح السنوية التي توزع على الاعضاء بعد خصم جميع مصاريف التشغيل والادارة (الاستهلاك) والتكاليف الاخرى وتخصيص ١٠٪ من الارباح الصافية لحساب الاحتياطي العام على ان يكف عن تخصيص المبلغ عند بلوغ مجموع الاحتياطي العام ما يساوي نصف رأسمال المؤسسة .

## الباب التاسع

## الانسحاب والايقاف والحل والتصفية

المادة ٣٨ - لا يحق لأي عضو ان يطلب الانسحاب من المؤسسة قبل انقضاء خمس سنوات على عضويته ، ويكون طلب الانسحاب باسعار كتابي الى المدير العام للمؤسسة لعرضه على مجلس الادارة ويصبح الانسحاب نافذا بعد مرور سنة من تاريخ تسلم المدير العام للاسعار ما لم يتم سحبه قبل انقضاء هذه المدة .

المادة ٣٩ - اذا اخل أحد الاعضاء بأي التزام نحو المؤسسة جاز انهاء عضويته بقرار يصدره مجلس الادارة باغلبية ثلثي مجموع الاصوات وتزول صفة العضوية نهائيا بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ صدور القرار الا اذا صدر قرار باغلبية ثلثي مجموع الاصوات باعادة العضوية اليه .

المادة ٤٠ - عندما تزول العضوية عن أحد الاعضاء يقرر مجلس الادارة كيفية التصرف في حصة ذلك العضو وفقا لما جاء في المادة التاسعة من هذه الاتفاقية وفي حالة حصول خلاف بين المؤسسة وحكومة ذلك العضو على تقدير قيمة تلك الحصة وكيفية تسديدها يحال هذا الخلاف للتحكيم وفقا لاحكام المادة السادسة والاربعين من هذه الاتفاقية .

المادة ٤١ - عندما تزول العضوية عن أحد الاعضاء يبقى ذلك العضو مسؤولا عن جميع التزاماته قبل المؤسسة حتى تاريخ زوال عضويته وله الحصول على ما يستحقه من حصته في رأس المال والارباح حتى ذلك التاريخ .

المادة ٤٢ - اذا زالت عضوية أحد الاعضاء وترتب على ذلك ضرر بالمؤسسة ليكون العفو مسؤولا عن التعويض عن ذلك الضرر .

المادة ٤٣ - للمؤسسة بقرار من مجلس الادارة باغلبية ثلثي مجموع الاصوات ان توقف اعمالها لمدة ما باستثناء الاعمال والاجراءات اللازمة لحفظ وضمان موجوداتها .

المادة ٤٤ - ١ - لمجلس الادارة باغلبية ثلثي الاصوات ان يقرر حل المؤسسة وتبقى قائمة الى ان تتم التسوية النهائية لجميع حقوقها والتزاماتها ولا يجوز انسحاب او انهاء عضوية أي من الاعضاء خلال الفترة الواقعة من صدور قرار الحل حتى اتمام التصفية كما لا يجوز توزيع أي من الموجودات على الاعضاء الا بعد تسديد الديون التي على المؤسسة .

٢ - يجري توزيع صافي الموجودات على الاعضاء بنسبة ما يملكه كل عضو من اسهم :

هكذا في الأصل

### الباب العاشر التفسير والتحكيم

المادة ٤٥ - يبت مجلس الادارة باغلبية مجموع الاصوات في جميع الخلافات التي قد تقع بين المؤسسة وبين احد اعضائها او بين الاعضاء انفسهم بشأن تفسير او تنفيذ هذه الاتفاقية .

المادة ٤٦ - اذا حصل خلاف بين المؤسسة وبين عضو زالت عنه العضوية او بين المؤسسة وعضو خلال تصفية اعمال المؤسسة ينظر هذا الخلاف امام هيئة تحكيم مؤلفة من ثلاثة محكمين تعين المؤسسة احدهم ويعين العضو الطرف في الخلاف للمحكم الثاني ويختار المحكمان المذكوران محكما ثالثا يتفقان عليه ويتخذ قرار هذه الهيئة بالاجماع او الاغلبية ويكون نهائيا وملزما .

وفي حالة عدم الوصول الى اتفاق بين المحكمين بشأن اختيار المحكم الثالث يرجع الى رئيس محكمة العدل الدولية الذي يجوز ان يكون نفسه محكما ثالثا او ان يختار المحكم الثالث دون اعتراض من الطرفين .

وفي حالة تعلل تكوين هذه الهيئة يحال الخلاف الى محكمة العدل الدولية للبست فيه ويكون قرارها في هذا الشأن ملزما .

### الباب الحادى عشر احكام عتامية

المادة ٤٧ - يتم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل حكومات الدول والبلاد العربية المساهمة وفقا لقوانينها وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة بجامعة الدول العربية التي تقوم بايلاغ الاطراف المتعاقدة الاخرى بهذا التصديق .

المادة ٤٨ - يصبح كل دولة او بلد عضوا في المؤسسة من تاريخ ايداعه وثائق التصديق لدى الامانة العامة بجامعة الدول العربية .

المادة ٤٩ - مدة الاتفاقية خمس سنوات ابتداء من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وتتجدد تلقائيا لنفس المدة ما لم يتفق الاعضاء الذين يمثلون ثلثي مجموع الاصوات على خلاف ذلك .

المادة ٥٠ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد شهر من ايداع وثائق تصديق اعضاء لا يقل مجموع اكتاباتهم عن ستين في المائة من مجموع رؤساء المؤسسة .

وتأيداً لما تقدم وقع المتدبون الموقعون اسماؤهم على هذه الاتفاقية .

عملت هذه الاتفاقية في مدينة : بتاريخ : الموافق :

جدول ملحق باتفاقية إنشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية

تكون حصص الاعضاء المؤسسين كما يلي : -

العضو	النسبة عند التأسيس
المملكة الاردنية الهاشمية	
الجمهورية التونسية	
جمهورية السودان	
الجمهورية العراقية	
المملكة العربية السعودية	
الجمهورية العربية المتحدة	
الجمهورية اللبنانية	
المملكة الليبية المتحدة	
المملكة المغربية	
جمهورية الجزائر	
الكويت	
قطر	
البحرين	

(ج)

الرئيس : يتلى نص مشروع الاتفاقية بإنشاء الشركة العربية للملاحة الجوية بمادة مادة للمرافقة عليه .  
( فتلاها المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منها وعليها بمجموعها وهذا هو نصها بالشكل التي سترفع بها للحكومة ) .

هكذا حذو لاصح

## اتفاقية

## بإنشاء الشركة العربية للملاحة البحرية

— — — — —

ان حكومات : — المملكة الاردنية الهاشمية ، جمهورية السودان ، الجمهورية العراقية ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية المتحدة ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، المملكة الليبية المتحدة ، المملكة التوكية اليمنية .

رغبة منها في توثيق الروابط الاقتصادية والتعاون فيما بينها على النهوض ببلادها وتنمية مواردها وتحقيقا لما جاء في ميثاق جامعة الدول العربية قد وافقت على هذه الاتفاقية بنصها الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي بقراره الصادر بتاريخ ( ٧ ) من يونيو سنة ١٩٦٢ .

## المادة الاولى

تنشأ شركة عربية تدعى « الشركة العربية للملاحة البحرية » .

## المادة الثانية

اغراض الشركة : —

- ١ - القيام لحسابها ولحساب الغير بجميع عمليات الملاحة والنقل للأشخاص والبضائع والبترول برا وبحرا وقبول التوكيل عن شركات الملاحة والنقل واعمال التأمين والاتقاذ والعمولة والتخليص على البضائع وتسيورها والتخزين والتطهير وبالجمله جميع العمليات التي ترتبط بأى سبب كان بالملاحة والنقل البحري
- ٢ - شراء واستغلال وبيع وايجار واستئجار وتجهيز جميع انواع السفن والمراكب والمعدات المائمه ومهمات النقل

٣ - للشركة ان تقوم بجميع العمليات المتصلة باغراضها وان تعقد جميع الاتفاقات التي من شأنها انهاء اعمالها المختلفة ، ولها في سبيل تحقيق ذلك على الوجه الاكمل ان تشترك بطريق التوصية او ان تدمج فيها اية شركة اخرى مماثلة لها في اغراضها على ان تكون هذه عريه الجنسية وعلى ان يحافظ في جميع هذه الاعمال على مركز الحكومات الاطراف فيها يتعلق بالنسبة المئوية الخاصة بها بما لا جاء بالفقرة الثالثة من المادة الثامنة ولها من اجل تحقيق ذلك ان تقضي او تنشئ جميع العقارات والمصانع والورش والاحواض والمخازن واستغلالها والتصرف فيها .

## المادة الثالثة

العضوية : —

الاعضاء المؤسسون — الحكومات العربية التي توقع على هذه الاتفاقية خلال فترة التسعة اشهر التالية لموافقة المجلس الاقتصادي عليها .

الاعضاء المنضمون : — الحكومات العربية التي يوافق الاعضاء المؤسسون على قبول طلب انضمامها الى الاتفاقية .

## المادة الرابعة

المدة : —

مدة هذه الشركة خمسون سنة من تاريخ بدء العمل بهذه الاتفاقية وتكون قابلة للتجديد .

## المادة الخامسة

رأس المال : —

- ١ - رأس مال هذه الشركة ما قيمته خمسة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه مصري ويقوم الجنيه المصري حسبما هو محدد له بالقيمة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي .
- ٢ - يقسم رأس المال الى خمسمائة وثلاثين ألف سهم اسمي قيمة كل منها عشرة جنيهات مصرية .

## المادة السادسة

زيادة رأس المال : —

- ١ - يجوز للشركة ان تزيد رأس مالها بناء على اقتراح الجمعية العمومية للمساهمين المنصوص عنها في الباب السادس من نظام الشركة الملحق بهذه الاتفاقية .
- ٢ - تقرر زيادة رأس المال المنصوص عنها في البند السابق بموجب اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين اعضاء الشركة

## المادة السابعة

الاكتتاب : —

١ - يكتب الاطراف في رأس مال الشركة بالنسب الآتية : —

المملكة الاردنية الهاشمية	٢٥ %	الجمهورية العربية المتحدة	٣٠ %
جمهورية السودان	٤ %	دولة الكويت	١٧ %
الجمهورية العراقية	١٤ %	الجمهورية اللبنانية	٥ %
المملكة العربية السعودية	١٤ %	المملكة الليبية المتحدة	١٥ %
الجمهورية العربية السورية	١٠ %	المملكة التوكية اليمنية	٢ %

هكذا من الاصل



٢ - يحدد الاعضاء المؤسسون نسبة اشراك الحكومات العربية التي تنضم الى هذه الاتفاقية طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة .

## المادة الثامنة

- ١ - يدفع المكتوبون ٢٥٪ من قيمة حصصهم في رأس المال عند التوقيع او الانضمام الى الاتفاقية ويكون الدفع الى الامانة العامة بلحمة الدول العربية .
- ٢ - تسدد باقي قيمة الاسهم المكتسبة فيها وفقاً لاحكام المادة الثامنة عشرة من نظام الشركة .
- ٣ - للحكومات العربية المكتسبة الحق في تملك جميع الاسهم او عرضها للبيع لمواطنيها او اشخاصاً طبيعيين او معنويين وذلك في حدود ٤٩٪ من حصتها .

## المادة التاسعة

- في سبيل تشجيع الشركة على القيام باغراضها يتعهد الاطراف في هذه الاتفاقية فيما لا يتعارض ومصالح شركات النقل البحري الوطنية القائمة والاقتصاد القومي بالآتي :
- ١ - اعفاء عمليات الاكتتاب والتداول ونقل ارباح الاسهم المكتسبة فيها وكذلك قيمة تلك الاسهم من كل قيود النقد ومن جميع انواع الضرائب .
  - ٢ - اعفاء سفن هذه الشركة عند شرائها او استيرادها من الخارج من الرسوم المفروضة في هذه الاحوال .

## المادة العاشرة

- ١ - يكون مقر الشركة الرئيسي في بلد العضو الذي يساهم بالنصيب الاكبر في رأس المال وتمارس الشركة نشاطها طبقاً لقوانين هذا العضو ، ويجوز لمجلس الادارة ان ينشئ للشركة فروعاً او وكالات في بلاد الاعضاء الاخرين او خارجها .
- ٢ - ترفع السفن علم العضو المسجلة في بلده ، ويراعى في تسجيل السفن التي تملكها الشركة التوزيع بقدر المستطاع على الاعضاء بنسبة اشراك كل عضو في رأس المال .

## المادة الحادية عشرة

يعتبر نظام الشركة الملحق بهذه الاتفاقية جزءاً متماهاً .

## المادة الثانية عشرة

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر من ايداع وثائق تصديق اربع اعضاء مؤسسين على ان يزيد مجموع اكتابهم عن ٥٠٪ من رأس المال المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية .

## المادة الثالثة عشرة

يصديق على هذه الاتفاقية من الاطراف الموقعين او المضممين اليها طبقاً لنظمهم الاساسية في اقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة بلحمة الدول العربية التي تعدّ محضراً بايداع وثيقة تصديق كل طرف وتبلغه الى الاطراف المتعاقدة الاخرى .

## المادة الرابعة عشرة

يوجه الامين العام بلحمة الدول العربية او من يتوب عنه الدعوة الى الاجتماع الاول لمجلس الادارة المنصوص عنه في المادة العشرين من نظام الشركة الملحق بهذه الاتفاقية .  
وتأليداً لما تقدم قد وقع المتدويون المفوضون المبينة اسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وباسمائهم .

عملت هذه الاتفاقية بمدينة القاهرة يوم الخميس الرابع من المحرم سنة ١٣٨٢ هـ الموافق السابع من يونيو سنة ١٩٦٢ م .

من اصل واحد باللغة العربية يحفظ في الامانة العامة بلحمة الدول العربية وتسلم صورة طبق الاصل لكل من الاطراف الموقعين على الاتفاقية او المضممين اليها .

عن المملكة الاردنية الهاشمية

عن جمهورية السودان

عن الجمهورية العراقية

عن المملكة العربية السورية

عن الجمهورية العربية السورية

عن الجمهورية العربية المتحدة

عن دولة الكويت

عن الجمهورية اللبنانية

عن المملكة العربية المتحدة

عن المملكة التوكية اليمنية

امضاء ( محمد علي عامر )

امضاء ( عبد الوهاب محمد )

## نظام الشركة

## الباب الاول

تأليف الشركة واسمها واغراضها ومقرها

المادة ١ - تألفت بين مالكي الاسهم المنشأة فيما يلي شركة عربية مساهمة اسماء الشركة العربية للملاحة البحرية .

المادة ٢ - اغراض هذه الشركة هي :

١ - القيام لحسابها او لحساب الغير بجميع عمليات الملاحة والنقل للاشخاص والبضائع والبترول

وبراً وبحراً وقبول التوكيل عن شركات الملاحة والنقل واعمال التأمين والائتمان والعمولة

والتخليص على البضائع وتسييرها والتخزين والتطهير وبالحملة جميع العمليات التي ترتبط

بأي سبب كان بالملاحة والنقل البحري .

هكذا في الأصل

٢ - شراء واستغلال وبيع وايجار واستجار وتهية جميع انواع السفن والمراكب والمهمات العائمة ومهمات النقل .

٣ - للشركة ان تقوم بجميع العمليات المتصلة بأغراضها وان تعقد جميع الاتفاقات التي من شأنها انهاء اعمالها المختلفة . ولها في سبيل تحقيق ذلك على الوجه الاكمل ان تشترك بطريق التوصية او ان تدمج فيها اية شركة اخرى مماثلة لها في الاغراض على ان تكون هذه عملية الجنسية وعلى ان يحافظ في جميع هذه الاعمال على مركز الحكومات الاطراف بما يتعلق بالنسبة المئوية والخاصة بها تبعاً لما جاء بالفقرة الثالثة من المادة الثامنة . ولها من اجل تحقيق ذلك ان تفتني او تنشئ جميع العقارات والمصانع والورش والاحواض والمخازن واستغلالها والتصرف فيها .

المادة ٣ - مركز ادارة الشركة ومقرها القانوني في بلد الدولة المساهمة بالنصيب الاكبر . وللمجلس الادارة ان ينشئ فروعاً ووكالات للشركة في ( يترك تحديد ذلك الى وقت التنفيذ ) وفي الخارج

المادة ٤ - مدة الشركة خمسون سنة تبتدىء من تاريخ نفاذ الاتفاقية التي ترمم بين الدول العربية بهذا الشأن.

### الباب الثاني

#### رأس المساهمة والاسهم وحصص التأسيس

المادة ٥ - رأس مال الشركة محدد بخمسة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه مقسمة الى خمسمائة وثلاثين ألف سهم قيمة كل سهم منها عشرة جنيهات اكتب فيها بـ

المادة ٦ - دفع من قيمة الاسهم المشار إليها بالبند الخامس جنيتها عند الاكتتاب .

المادة ٧ - الاسهم جميعها اسمية لا يجوز ان يملكها الا الحكومات العربية او اشخاص طبيعيين او معنويين من البلاد العربية .

المادة ٨ - وفي حالة انتقال ملكية الاسهم الى شخص او اشخاص من جنسية غير عربية بطريق الميراث فلحكومة المتوفى لما ان تشترى لنفسها او ان تقوم ببيعها لحساب الورثة بقيمتها الفعلية في تاريخ البيع .

المادة ٩ - تستخرج الشهادات والسندات الدالة على الاسهم من سجل يكعب مرقوم ويوقع عليه اثنان من اعضاء مجلس الادارة ويختم بخاتم الشركة . ويكون للاسهم كويونات بارقام متتابعة وموضحة بها رقم السهم .

المادة ١٠ - لا تتداول الاسهم الا بمقتضى تنازل موقع عليه من المتنازل والمتنازل إليه ومصدق من الشركة ونشيت في دفتر خاص لدى الشركة او بحكم من محكمة ذات اختصاص .

والشركة ان تختص على القرين ان يشترى قانوناً صحة توقيعها واهليتها للتعاقد مع اثبات ذلك على نفس الاسهم بحيث ان التنازل يتغير قد تم ولا يكون لحامل السهم الحقوق التي يحولها له الا بحصول ذلك .

وبالرغم من ملكية الاسهم ومن اثبات هذا النقل في سجل الشركة يظل المكتتبون الاصليون بالاسهم والمتنازلون عنها على التوالي مسؤولين على وجه التضامن مع من تنازلوا اليهم عمن المبالغ الباقية الى ان يتم تسديد ثمن السهم .

ويوقع اثنان من اعضاء مجلس الادارة على الشهادات المثبتة لقيد الاسهم الاسمية بدفاتر النقل ويصحح ان يكون احد التوقيعين ختم .

المادة ١١ - لا يلتزم المساهمون الا بقدر قيمة كل سهم وعليه لا يجوز مطالبتهم بما يزيد من ذلك .

المادة ١٢ - يترتب حتماً على حيازة السهم قبول نظام الشركة وقرارات جميعاتها العمومية .

المادة ١٣ - كل سهم غير قابل للتجزئة . ولا تفر الشركة الا بمال واحد للسهم .

المادة ١٤ - ليس لورثة المساهم او لمن حله ان يطلبوا لاي سبب من الاسباب وضع الاختام على ممتلكات الشركة او اوراقها المالية او توقيع حجز او معارضة عليها او قسمة او تصفيتها ولا ان يتدخل بأي وجهه كان في ادارة الشركة بل يجب عليهم عند مباشرة مالم من حقوق ان يرجعوا الى كشوف جرد الشركة والى قرارات الجمعية العمومية .

المادة ١٥ - كل سهم بدون تمييز بين الاسهم يخول الحق في حصة مساوية لحصة كل سهم اخر في ملكية موجودات الشركة وفي اكتساب الارباح كما هي موضحة بالبند السابع .

المادة ١٦ - آخر مالك للسهم اسمه مقيد في سجل الشركة هو وحده صاحب الحق في الحصول على المبلغ المستحق في سهمه في حالة قسمة ممتلكات الشركة ولكن القوائد وحصة الارباح تدفع الى حامل الكويون .

المادة ١٧ - يجوز زيادة رأس مال الشركة باصدار اسهم جديدة بالسعر الاسمي للاسهم التأسيس بناء على اقراح الجمعية العمومية وبموجب اتفاق ملحق للاتفاقية الاصلية . وجميع الاحكام الخاصة باصدار اسهم التأسيس تنطبق على اسهم الاصدار الجديدة .

المادة ١٨ - يحدد مجلس الادارة طريقة تسديد باقي الاسهم ومواعيده . وكل مبلغ يتأخر تسديده يدفع عنه حتماً تعويض تأخيري لمصلحة الشركة بواقع ٦ ٪ سنوياً ابتداء من يوم استحقاقه . وللشركة الحق في بيع الاسهم العالدة لغير الحكومات والتي يتأخر اصحابها عن الدفع بأحد المضائق العربية ( البورصات ) لحساب المساهم المتأخر وتحت مسؤوليته دون حاجة الى سابق اذن او لاتخاذ اي اجراء من الاجراءات القانونية وذلك بعدد مضي شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية المحلية وفي جريدتين يوميتين من جرائده على اقامة المساهم ببيان ارقام الاسهم التي حدث تأخير في دفع المطلوب عنها .

هكذا في الأصل

وتصبح الشهادات او المستندات الدالة على الاسهم لاغية من تلقاء نفسها ويسلم المشترون مستندات جديدة بنفس الارقام التي كانت مرقومة بها المستندات الملغاة وتحجز الشركة من ثمن البيع ما هو مستحق لها اولاً من اصل تعويضات التأخير ومصاريف فان بقي بعد ذلك شيء حفظته للمساهمين المبيعة اسهمه وان ظهر عجز كان ملزماً بالتفرق .

وطريقة حصول الشركة على حقاها بالصورة المتقدم بيانها لا تمنع الشركة في الوقت نفسه اوفيا بعد من استعمال جميع الحقوق التي تملكها بمقتضى القانون العام حيال المساهمين المتأخرين في الدفع .

### الباب الثالث

#### المستندات

المادة ١٩ - للجمعية العمومية ان تصدر سندات من اي نوع بقيمة لا تتجاوز قيمة رأس المال المدفوع والموجود حسب آخر حساب ختامي للشركة ويحدد مجلس الادارة طرق الاصدار .

### الباب الرابع

#### ادارة الشركة

المادة ٢٠ - يقوم بادارة الشركة مجلس ادارة مكون من عضو عن كل حكومة عربية ساهمت مع رعاياها بنسبة لا تقل عن ١٪ من رأس المال .

المادة ٢١ - يعين اعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات . ويصح اعادة تعيين الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .

المادة ٢٢ - اعضاء مجلس الادارة عند قيامهم بوظائفهم وفي حدود وكالتهم لا يلتزمون التزاماً شخصياً فيما يتعلق بتعهدات الشركة ، على انه يجوز لمجلس الادارة ان يعقد لاعضائه او للدول المؤسسة فيه اي عقد من عقود المعاوضة اذا تجاوز الفين في ١٠٪ من وقت التعاقد .

المادة ٢٣ - ينتخب المجلس من بين اعضاءه رئيساً ونائب رئيس . . . . . وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس من بين اعضاءه من يقوم مؤقتاً بوظيفة الرئيس .

المادة ٢٤ - عند الضرورة يستطيع عضو مجلس الادارة ان ينوب عنه احد زملائه في المجلس فيكون لهذا الزميل بجميع الاصوات التي يملكها العضوان ولا يجوز ان ينوب عضو مجلس الادارة عن اكثر من عضو واحد .

المادة ٢٥ - يفقد مجلس الادارة في مركز الشركة كلها دعوى مصلحتها الى العقاد بناء على دعوة الرئيس او نائب الرئيس او عضو مجلس الادارة المنتدب او بناء على طلب يقدمه اثنان من الاعضاء الآخرين . ويستطيع ايضا ان يكون الانقياد خارج مركز الشركة اذا ما توفر التبليغ القانوني للاعضاء جميعاً .

المادة ٢٦ - يتحتم حضور الاغلبية العددية لاعضاء مجلس الادارة لكي يكون الاتخاذ صحيحاً . على ان يملكون ما لا يقل عن ٥٠٪ من الاسهم .

المادة ٢٧ - أ - يحتسب عند التصويت في مجلس الادارة ( ١٣٢٥٠ ) صوتاً لكل عضو بصرف انظر عدا يملكه من الاسهم ثم يضاف الى ذلك صوت عن كل سهم يملكه العضو .

ب - تتخذ القرارات في جميع ما يعرض على المجلس بالاغلبية المطلقة للاصوات الملم بصوت على خلاف ذلك . وعند التساوي يرجح جانب الرئيس او من يقوم مقامه .

المادة ٢٨ - تثبت مداوات مجلس الادارة في محاضر جلسات تقيد في دفتر خاص لدى الشركة وتشمل اسماء الاعضاء الحاضرين ويوقع عليها الرئيس او من يقوم مقامه وعضو اخر على الاقل من الاعضاء الحاضرين .

وصور قرارات المجلس او المقتنيات المؤخدة منها المراد تقديمها الى القضاء او الى جهات اخرى يصدق عليها الرئيس او من يقوم مقامه بمطابقتها للاصل .

المادة ٢٩ - يمثل رئيس المجلس او من تنبته الشركة امام القضاء مدعياً او مدعى عليه .

المادة ٣٠ - يجوز لمجلس الادارة ان يعين من بين اعضاءه عضو مجلس ادارة منتدب او اكثر مع تحديد اختصاصاتهم ومكفأتهم .

ولمجلس الادارة ان ينزل لعضو او اكثر من اعضاءه بعض السلطات المعطاة له .

المادة ٣١ - يملك التوقيع عن الشركة مفترداً الرئيس ونائب الرئيس واعضاء مجلس الادارة المنتدبون .

المادة ٣٢ - لمجلس الادارة اوسع سلطة لادارة اعمال الشركة بخلاف السلطة المخولة للجمعية العمومية وله على الاخص ان يدفع كافة المصاريف الابتدائية اللازمة لتأسيس الشركة وتسجيلها ومباشرة تنفيذ الشروط المدونة بعقد الشركة والقيام بكل الاجراءات اللازمة لذلك . وتحديد المصاريف العمومية للادارة ومن الواجب للادارة لتنظيم العمل وادارة اعمال الشركة وتعيين واعضاء المدير او المديرين وروشاء العمل والمستخدمين والكلاء عن العمل وتحديد عمل كل منهم وتعيين رواتبهم وتحديد قيمة الضمانات الواجب عليهم تقديمها اذا دعت الحال والتصريح بسحبها . واقتناء وبيع المقاولات والمقارن بكافة انواع المقرد لجميع الحقوق والامتيازات منقولة او ثابتة والاستئجار او التاجير وعقد قروض رهن عقاري او غيره وبالاختصار القيام بكل ما يلزم لمباشرة او معاطاة او اتمام كل عمل يدخل في غرض الشركة .

والترخيص بنسحب وتحويل وبيع الاموال والاوراق المالية ملك الشركة والترخيص برفع كل دعوى والدفاع عن مصلحة الشركة امام القضاء سواء كانت مدعية او مدعى عليها وعقد الاتفاقات والمصالحات والتحكيم . ورفع المعارضات والحجوزات والتسجيلات المقارية وشطب التأشيرات

هكذا في الأصل



والتنازل عن حقوق الامتياز والرهن العقاري ورهن الحياة ودعاوي القسح وعن جميع الحقوق المنقولة والثابتة على العموم وعن حق الاستقبة أو الحلول على الغير سواء كان ذلك بمقابل أو بلا مقابل . وتقرير كيفية استثمار اموال الشركة بما في ذلك ما لها الاحتياطي . وبالأجمال ادارة كافة اعمال الشركة والنظر في كل مصالحها .

المادة ٣٣ - يتكون مقابل انتخاب مجلس الادارة من العشرة في المائة الوارد ذكرها في المادة ٥٣ ومن قيمة بدل الحضور في الجلسات كما تحددها الجمعية العمومية وهي قيمة تدخل ضمن حساب المصروفات العامة .

### الباب الخامس

#### المراقب

المادة ٣٤ - يكون للشركة مراقب تعينه الجمعية العمومية التي لها الحق في اختياره حتى لو لم يكن من المساهمين في الشركة وبطريق الاستثناء عين المؤسسون المراقب الاول . ويقوم هذا المراقب باداء اعماله لحين اجتماع اول جمعية عمومية .

المادة ٣٥ - المراقب مكلف بالسهر على مراعاة نظام الشركة .

وهو يراجع الجرد والحسابات والحسابات الختامية السنوية ويقدم في هذا الموضوع تقريره الى الجمعية العمومية ويجب ان تقدم اليه دفاتر الحسابات وبالجملة جميع اوراق الشركة ومستنداتها التي يطلب الاطلاع عليها . وله ان يراجع في كل وقت حالة الصندوق ومحفظه الاوراق المالية . وله ان يدعو الجمعية العمومية غير العادية طبقاً للمادة ( ٥٠ ) .

المادة ٣٦ - اذا خلا محل المراقب في غضون السنة وجب على مجلس الادارة ان يعين في خلال ثمانية ايام مراقباً اخر .

المادة ٣٧ - يقوم المراقب باعباء وظيفته لمدة سنة واحدة ويجوز دائماً اعادة انتخابه .

المادة ٣٨ - يتناول المراقب مكافأة سنوية تحددها الجمعية العمومية ويحدد مجلس الادارة مكافأة اول مراقب عينه المؤسسون .

### الباب السادس

#### الجمعية العمومية

المادة ٣٩ - متى انعقدت الجمعية العمومية بصفة قانونية كانت ممثلة للعموم المساهمين وتتخذ الجمعية العمومية بصفة قانونية في مركز الشركة ويجوز انعقادها خارج هذا المركز فيما اذا طلب ذلك حاملوا ٢٥٪ من اسهم الشركة .

المادة ٤٠ - لا يقبل في الجمعية العمومية الا المساهمون الذين يملكون ( ٥٠ ) سهماً على الاقل واكل مساهم توافرت فيه الشروط اللازمة لحضور الجمعية العمومية ان ييب عنه مساهم آخر يكون عضواً من اعضاء الجمعية .

ولكل عضو من اعضاء الجمعية العمومية عن نفسه وعن كل واحد من موكله صوت واحد عن كل ( ٥٠ ) سهماً .

المادة ٤١ - لا يجوز ان يثبت في دفاتر الشركة نقل ملكية اي سهم من يوم نشر اعلان الدعوة لانقضاء الجمعية العمومية لغاية انقضاؤها .

المادة ٤٢ - تكون الدعوى الى الجمعية العمومية بواسطة اعلان ينشر في جريدة من الجرائد اليومية التي تظهر في كل من عواصم الدول الموجود بها المساهمون في الشركة . ويكون النشر على دفعتين يفصل كل دفعة عن الاخرى خمسة عشر يوماً كاملة على الاقل .

ويجب ان يكون النشر في الدفعة الثانية قبل انعقاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوماً كاملة على الاقل . وان يشمل اعلان الدعوة جدول الاعمال . ويمكن دعوة الجمعية العمومية بموجب خطابات موصى عليها .

المادة ٤٣ - لا تتداول الجمعية الا في المواضيع الواردة في جدول الاعمال المذكورة في اعلان الدعوة .

المادة ٤٤ - يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة وفي غيابه نائب الرئيس او عضو مجلس الادارة الذي يتوب عنه مؤقتاً .

ويعين رئيس الجمعية السكرتير وجامعين للاصوات بموافقة الجمعية العمومية .

المادة ٤٥ - تنعقد الجمعية العمومية انعقاداً صحيحاً متى كانت على الاقل تمثل نصف رأس مال الشركة . واذا لم يتكامل هذا الحد الاذن بناء على الدعوة الاولى فان الجمعية العمومية تنعقد بنسب على دعوة ثانية في الثلاثين يوماً التالية ويعتبر انعقادها صحيحاً مهما كان عدد الاسهم الممثلة فيها وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين . وعند تساوي الاصوات يرجع الجانب الذي صوت لفسه رئيس الجمعية .

المادة ٤٦ - تدون مداوات الجمعية العمومية في محاضر جلسات تكتب في دفتر خاص ويوقع عليها رئيس الجمعية والسكرتير وجامع اصوات واحد على الاقل .

ويلحق بمحاضر الجلسات قائمة حضور تشمل اسماء المساهمين الحاضرين وعدد الاسهم التي يمثلونها ويوقع عليها المنزه عنهم في الفقرة السابقة . كما يلحق بمحاضر الجلسات نفس الجرائد البدالة على اعلان الدعوة .

ويكون اثبات مداوات الجمعية العمومية امام القضاء او غيره بتقديم صور محاضر الجلسات او مقتبسات منها يشهد رئيس المجلس او عضو مجلس الادارة الذي يقوم مقامه بانها مطابقة للاصل .

المادة ٤٧- قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقاً للقانون الاساسي ملزمة لجميع المساهمين حتى الغائبين منهم والمخالفين وعديمي الاهلية .

المادة ٤٨- تعقد الجمعية العمومية العادية سنوياً في الستة اشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكان واليوم والساعة المحددة في اعلان الدعوة على الاخص لسماع تقرير مجلس الادارة عن حالة الشركة وتقرير المراقب وللنظر عند الزوم في التصديق على الحساب الختامي وحساب الارباح والخسائر ولتحديد حصة الارباح الواجب توزيعها على المساهمين ولاختيار المراقب وتحديد اتعابه ولا انتخاب مجلس الادارة ان كان هناك داع لهذا الانتخاب .

المادة ٤٩- تعقد الجمعية العمومية بصفة غير عادية كلما رأى مجلس الادارة من الضروري استدعائها او كلما طلب منه عقدها ( لموضوع معين ) المراقب او جماعة من المساهمين يمثلون على الاقل عشر رأس المال .

المادة ٥٠- للمراقب في حالة الاستعجال القصوى ان يدعو الجمعية العمومية الى الانعقاد وان يضع هو جدول الاعمال ويتولى نشره بنفسه .

### الباب السابع

السنة المالية ، الجرد ، الحساب الختامي ، الاحتياطي ، توزيع الارباح

المادة ٥١- تبدأ السنة المالية للشركة في اول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام وتنتهي أول سنة مالية في ٣١ ديسمبر .

تتعقد الجمعية العمومية العادية الاولى في نهاية السنة المالية وتتناول امائها المدة التي انقضت منها على ان لا تقل هذه المدة عن ستة اشهر والا فتعقد بعد نهاية السنة المالية الثانية .

المادة ٥٢- يحرر مجلس الادارة في نهاية كل سنة مالية قائمة جرد بما للشركة وما عليها ويعتمد هذه القائمة ، ويؤشر على هذه القائمة المراقب .

ويوضع الحساب الختامي وحساب الارباح والخسائر الواجب تقديمها الى الجمعية العمومية لاقرارها تحت نظر المساهمين بمركز الشركة اثناء الخمسة عشر يوماً السابقة ليوم انعقاد الجمعية .

ويجب ان تنشر باكملها المستندات الدالة على محاسبة الشركة السنوية ( ا) لحساب الختامي وحساب الارباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة وتقرير المراقب (ب) جريدة يومية من الجرائد التي تصدر في كل من عواصم الدول الموجودة بها المساهمون في الشركة . ويكون النشر قبل تاريخ انعقادها بخمسة عشر يوماً على الاقل .

المادة ٥٣- يوزع صافي ارباح الشركة السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والاستهلاكات والتكاليف الاخرى بالكيفية الآتية : -

١- يُخصص اولاً مبلغ يوازي عشرة في المائة من الارباح لتكوين احتياطي ويكف عن حجز هذا المبلغ متى بلغ مجموع الاحتياطي ما يساوي رأس مال الشركة : فاذا نقص الاحتياطي يرجع للاخذ ثانياً من الارباح .

٢- ثم يخصم مبلغ كاف لتوزيع ربح هذه الادنى ٥ ٪ للمساهمين من قيمة اسهمهم المدفوعة فاذا لم تسمح ارباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من ارباح السنين القادمة . ويخصم بعد ذلك من الباقي عشرة في المائة لاهضاء مجلس الادارة مقابل اتعابهم على ان لا تتجاوز حصة العضو الواحد مبلغ ( ١٠٠٠ ) جنيه سنوياً وما يتبقى بعد ذلك من الارباح يوزع على المساهمين .

وبالرغم مما تقدم فان هذه الحصة الخاصة بالمساهمين يمكن ان ترحل كلها او بعضها بناء على اقتراح مجلس الادارة الى السنة المقبلة او تخصص لانشاء مال احتياطي او مال للاستهلاك غير عادي .

المادة ٥٤- يستخدم الاحتياطي حسب قرار مجلس الادارة في افضل الطرق لاستخدامه في مصلحة الشركة .

المادة ٥٥- تدفع الفوائد وحصة الارباح الى المساهمين في المكان وفي المواعيد التي يحددها مجلس الادارة . وكل فائدة او حصة لا يطالب بها في الخمس سنين التالية لتاريخ المحدد لدفعها تسقط بمضي المدة وتصبح حقاً للشركة .

### الباب الثامن

#### الحل والتصفية

المادة ٥٦- في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل ميعادها ما لم تقرر الحكومات المؤسسة غير ذلك

المادة ٥٧- في حالة انتهاء مدة الشركة او في حالة حلها قبل الميعاد تقرر الحكومات المؤسسة بناء على اقتراح الجمعية العمومية تصفية الشركة وتعيين مصف واحد او عدة مصفين وتحدد سلطاتهم . ويتعين المصفيين تنتهي وكالة مجلس الادارة .

وتستمر سلطة الجمعية العمومية قائمة طول مدة التصفية حتى تحل المصفين عن مسؤوليتهم .

### الباب التاسع

#### المنازعات

المادة ٥٨- المنازعات التي تمس مصلحة الشركة القائمة والمشاركة لا يمكن توجيهها ضد مجلس الادارة او ضد واحد او اكثر من اعضاءه الا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار صادر من الجمعية العمومية



ويدون اخلال بتطبيق المادة ( ٥٠ ) يجب على المساهم الذي يريد ان يثير نزاعا من هذا القبيل ان يخطر مجلس الادارة بذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية التالية بمدة شهر على الاقل . وعلى مجلس الادارة ان يثبت اقتراح المساهم في جدول اعمال الجمعية .

ولا يصح لأي مساهم ان يعيد تقديم هذا الاقتراح باسمه الشخصي في حالة ما تقرر الجمعية رفضه . اما اذا قررت قبوله فتعين مندوبا او مندوبين يتولون المخاصمة ومنهم وإليهم وحدهم توجه جميع الاعلانات .

والمنازعات التي تمس مصلحة المساهمين الخاصة والشخصية لا يمكن توجيهها ضد الشركة او مجلس الادارة او ضد واحد او اكثر من اعضاءه الا في خلال ستة شهور من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية التي نظرت اعمال الشركة في المدة المعينة التي وقع فيها العمل موضوع النزاع وبانتهاء هذه المهلة يسقط حق المساهم في كل دعوى شخصية .

والدعوى التي ترفع ضد الشركة امام القضاء عن القرارات الصادرة من الجمعية العمومية العادية او غير العادية يجب ان ترفع في ظرف ستة شهور من تاريخ صدور هذه القرارات والا سقط الحق في رفعها من تلقاء نفسها .

وبانقضاء هذه المدة تصبح هذه القرارات مهما كان موضوعها غير قابلة للطعن ومقيدة لجميع المساهمين ولكل مساهم بمفرده .

### الباب العاشر

#### احكام ختامية

المادة ٥٩ - يعتبر هذا النظام ملحقا بالاتفاقية الموقعة بين الحكومات العربية لانشاء شركة الملاحة العربية . ان المصاريف والمبالغ المدفوعة بصفة اتماب في سبيل تأسيس الشركة تقيد بحساب مصروفاتها العامة ( د )

الرئيس : - يتلى نص مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية مادة مادة للموافقة عليها .

( فتلاها المقرر مادة مادة ، ووافق المجلس على كل مادة منها وعليها مجموعها وهذا هو نصها بالشكل الذي سترفع بها للحكومة )

## اتفاقية الوحدة الاقتصادية

### بين دول الجامعة العربية

— — — — —

ان حكومات : — المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية التونسية ، جمهورية السودان ، الجمهورية العراقية ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية المتحدة ، الجمهورية اللبنانية ، المملكة الليبية المتحدة ، المملكة التوكية اليمنية ، المملكة المغربية ، دولة الكويت .

رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على اسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها وتحقيق افضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها .

قد اتفقت على قيام وحدة كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن الى الوضع المقبل بدون الاضرار بمصالحها الاساسية وذلك وفقا للاحكام الآتية : —

### الفصل الاول

#### الاهداف والوسائل

المادة ١ - تقرم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة تلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة —

- ١ - حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال .
- ٢ - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .
- ٣ - حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٤ - حرية النقل والترايزت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية .
- ٥ - حقوق التملك والايضاء والارث .

المادة ٢ - للوصول الى تحقيق الوحدة اللبية في المادة السابقة تعمل الاطراف المتعاقدة على الآتي : —

- ١ - جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة وتوحيد التفرقة والتشريع والانظمة الجمركية المطبقة في كل منها .
- ٢ - توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بها .

هكذا حقه الاصل



- ٣ - توحيد أنظمة النقل والتراخيص .
- ٤ - عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة .
- ٥ - تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة .
- ٦ - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .
- ٧ - أ - تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الاخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والمعارف وتوظيف رؤوس الاموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص .
- ب - تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة .
- ٨ - تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الاطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها .
- ٩ - توحيد اساليب التصنيف والتبويب الاحصائية .
- ١٠ - اتخاذ اية اجراءات اخرى تلزم لتحقيق الاهداف المبينة في المادتين الاولى والثانية . على انه يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات واقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

### الفصل الثاني الادارة

- المادة ٣ - تنشأ هيئة دائمة تدعى « مجلس الوحدة الاقتصادية العربية » وتحدد مهامه وصلاحياته وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية .
- المادة ٤ - ١ - يتألف المجلس من ممثل متفرغ او اكثر لكل من الاطراف المتعاقدة .
- ٢ - تكون القاهرة المقر الدائم لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس ان يجتمع في اي مكان اخر يعينه .
- ٣ - تكون رئاسة المجلس لمدة سنة وبالتناوب بين الاطراف المتعاقدة .
- ٤ - يتخذ المجلس قراراته باغلبية ثلثي الاصوات للاطراف المتعاقدة ولكل دولة صوت واحد .
- المادة ٥ - ١ - يؤازر المجلس في مهمته لجان اقتصادية وادارية تعمل تحت اشرافه بصورة دائمة او لمدة مؤقتة ويحدد المجلس اختصاصاتها .

- ٢ - تتألف مبدئياً اللجان الدائمة التالية :-
- أ - اللجنة الجمركية لمعالجة الشؤون الجمركية الفنية والادارية .
- ب - اللجنة النقدية والمالية لمعالجة شؤون النقد والصرافة والضرائب والرسوم والشؤون المالية الاخرى .
- ج - اللجنة الاقتصادية لمعالجة الشؤون الزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والعمل والضمان الاجتماعي .
- وللمجلس ان يؤلف لجاناً اخرى عند الضرورة حسب مقتضيات الحاجة .
- ٣ - تعين كل من حكومات الاطراف المتعاقدة ممثلها في اللجان الدائمة المذكورة ويكون لكل طرف صوت واحد فيها .
- المادة ٦ - ١ - ينشأ لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مكتب في استشاري دائم يعينه المجلس من الفنيين والخبراء ويعمل تحت اشرافه .
- ٢ - يتولى المكتب الفني الدائم دراسة وبحث المسائل التي تحال اليه من قبل المجلس او من قبل لجانها وعرض البحوث والمقترحات التي تؤمن الانسجام والتنسيق في الامور الداخلة في اختصاصات المجلس .
- ٣ - ينشئ المجلس مكتباً مركزياً للاحصاء يقوم بجمع الاحصاءات وتحليلها ونشرها عند الاقتضاء .
- المادة ٧ - ١ - يؤلف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والاجهزة المرتبطة به وحدة تتمتع باستقلال مالي واداري ويكون لها ميزانية خاصة .
- ٢ - يضع المجلس نظامه الداخلي والنظم الخاص بالاجهزة التابعة له .
- المادة ٨ - خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية يتعين على حكومات الاطراف المتعاقدة تسمية ممثليها في المجلس وفي اللجان المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة الخامسة من هذه الاتفاقية وعلى المجلس ان يباشر عمله فور تشكيله كما يعمل المجلس فور مباشرة العمل على تكوين الاجهزة المرتبطة به .
- المادة ٩ - يباشر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بصورة عامة جميع المهام والسلطات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وملاحقتها او اللزامة لتأمين تنفيذها كما يمارس بصورة خاصة :-
- ١ - في الناحية الادارية
- أ - العمل على تنفيذ احكام هذه الاتفاقية وملاحقتها وجميع الأنظمة والنصوص الصادرة تنفيذاً لها او لملاحقتها .
- ب - الاشراف على ادارة اللجان والاجهزة المرتبطة بها .
- ج - تعيين الموظفين والخبراء التابعين للمجلس والاجهزة المرتبطة به وفقاً للاحكام المقررة بمقتضى هذه الاتفاقية .

مكتب  
مجلس  
الاعيان

## ٢ - في الناحيتين التنظيمية والتشريعية

أ - وضع التعريفات والأنظمة والتشريعات التي تهدف الى انشاء منطقة عربية جمركية موحدة وادخال التعديلات اللازمة عند الاقتضاء .

ب - تنسيق سياسات التجارة الخارجية بما يكفل تنسيق اقتصاد المنطقة حيال الاقتصاد العالمي وبما يحقق اهداف الوحدة الاقتصادية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ويكون عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

ج - تنسيق الانماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة .

د - تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية .

هـ - تنسيق السياسات المالية والتقدنية تنسيقاً بهدف للوحدة النقدية .

و - وضع أنظمة النقل الموحدة في البلدان المتعاقدة وكذلك وضع أنظمة الترانزيت وتنسيق السياسة المتعلقة بهما .

ز - وضع تشريعات العمل والضمان الاجتماعي الموحدة وتعديلاتها .

ح - تنسيق التشريعات الضريبية والرسوم .

ط - وضع التشريعات الاخرى المتعلقة بالامور الميينة في هذه الاتفاقية وملاحقتها والالزمة بتحقيقها وتنفيذها .

ي - وضع ميزانية المجلس والاجهزة الاخرى المرتبطة به واقرارها .

المادة ١٠ - تغطي نفقات المجلس والاجهزة المرتبطة به من الايرادات المشتركة . وخلال الفترة التي تسبق تحقيق تلك الايرادات تساهم الحكومات بتغطية تلك النفقات بنسب يحددها المجلس .

المادة ١١ - تنقسم إيرادات المجلس المشتركة بين حكومات الاطراف المتعاقدة بالاتفاق فيما بينها على اساس الدراسة التي يقوم بها مجلس الوحدة الاقتصادية على ان يتم ذلك قبل تنفيذ الوحدة الجمركية .

المادة ١٢ - يمارس المجلس هذه السلطات والسلطات الاخرى المبكولة إليه بموجب هذه الاتفاقية وملاحقتها بقرارات يصدرها وتنفذها الدول الاعضاء وفقاً للاصول الدستورية المرحية لديها .

المادة ١٣ - تتمتع حكومات الاطراف المتعاقدة بان لا تصدر في اراضيها أية قوانين أو أنظمة أو قرارات إدارية تتعارض في احكامها مع هذه الاتفاقية أو ملاحقتها .

## الفصل الثالث

## احكام اتفاقية

المادة ١٤ - ١ - يتم تنفيذ هذه الاتفاقية على مراحل بما أمكن من السرعة .

٢ - على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان يضع فور تشكيله خطة عملية لمرحلة التنفيذ وان يحدد الاجراءات التشريعية والادارية والفنية لكل مرحلة مع مراعاة الملحق الخاص ( بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ) المرفق بهذه الاتفاقية والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منها .

٣ - يراعي المجلس عند مباشرته اختصاصاته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بعض الحالات الخاصة في بعض البلدان المتعاقدة على ان لا يخل هذا باهداف الوحدة الاقتصادية العربية .

٤ - يقوم المجلس وكذلك الاطراف المتعاقدة بتنفيذ الاجراءات الميينة في الفقرة الثانية من هذه المادة وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

المادة ١٥ - يجوز لبلدين أو أكثر من بلدان الاطراف المتعاقدة عقد اتفاقات اقتصادية تستهدف وحدة اوسع مدى من هذه الاتفاقية :

## الفصل الرابع

## التصديق على الاتفاقية والانضمام اليها والانسحاب منها

المادة ١٦ - يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقاً لنظامها الدستورية في اقرب وقت ممكن وتوحيص وتائق التصديق لدى الامانة العامة بجامعة الدول العربية التي تعد مضمراً بأبداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه للدول المتعاقدة الاخرى .

المادة ١٧ - يجوز للدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم إليها باعلان يرسل منها الى الامين العام بجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها .

المادة ١٨ - يجوز للبلدان العربية غير الاعضاء في جامعة الدول العربية الانضمام الى هذه الاتفاقية بموافقة الدول المرتبطة بها وذلك باعلام يرسل الى الامين العام بجامعة الدول العربية الذي يبلغه الى الدول المتعاقدة لاختد موافقتها .

المادة ١٩ - يجوز لأي من الاطراف المتعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية بعد مرور خمس سنوات من انقضاء فترة الانتقال على ان يصبح الانسحاب نافذاً بعد مرور سنة من تاريخ اعلان الرغبة في الانسحاب الى الامانة العامة بجامعة الدول العربية .

هكذا من الأصل